طوائف الحرف في مصر العثمانية

تأليف
جابربيل باير

ترجمة
ميرا كمال يوسف جرجس

مراجعة وتحقيق
د. ماجد عزت إسرائيل



طوائف الحرف
في مصر العثمانية

تأليف

جابرييل باير

ترجمة

ميرا كمال يوسف

مراجعة وتحقيق

د ماجد عزت اسرائيل

طوائف الحرف
في مصر العثمانية

الطبعة الأولى

(1442 هـ-   2021 ه)

إسم الكتاب: طوائف الحرف في مصر العثمانية

اسم المؤلف: جابرييل باير

ترجمة : ميرا كمال يوسف

مراجعة وتحقيق: د/ماجد عزت اسرائيل

موضوع الكتاب: تاريخ





التوزيع والنشر

6/11 شارع وحيد أفندي - حي توفيق بيك - كوجوك
جكمجة - اسطنبول - تركيا - ت: 00905454886870
هاتف: 00201027013326 - 00201555566139
E-mail: info@arabhistorypublishing.com
Websit: www.arabhistorypublishing.com

هذة ترجمة كتاب:

ORIENTAL NOTES AND STUDIES

No8

EGYPTIAN GUILDS IN MODERN TIMES

By

GABRIEL BAER

THE ISRAEL ORIENTAL SOCIETY

JERUSALEM1964

الإهـــداء للمترجمة

إلى روح أبي الطاهرة المهندس كمال يوسف جرجس

إلى أمي الحبيبة الطيبة أطال الله عمرها

إلى روح المؤرخ الكبير الدكتور رءوف عباس حامد

إلى المؤرخ الكبير الدكتور عاصم الدسوقي أطال الله عمره

إلى ولدي مارك ومارسلينو

براً ووفاءً وتقديراً

ميرا كمال يوسف

مقدمة المترجمة والمُراجع

اِنقَضَى ما يقرب من نصف قرن على طباعة كتاب "طوائف الحرف في مصر العثمانية"، وقد ظل هذا الكتاب المصدر الرئيسى لدراسة تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي، واحتل واسطة العقد في الدراسات الأكاديمية المتميزة عن العصر العثماني عامة، ومصر خاصة

ومؤلف هذا الكتاب "جابرييل باير" مؤرخ فذ، أنفق ما يقرب من نصف قرن من عمره في البحث عن تاريخ ذلك العصر، وله كثير من المؤلفات التي تناولت نفس الفترة ، مما يدل على مدى كلفه واهتمامه بالدراسات الشرق أوسطية ومصر خاصة

ولما كانت العربية أم اللغات، فقد بذلنا الجهد لنقل هذا العمل الفريد الذي يتناول على نحو غير مسبوق طوائف الحرف في مصر العثمانية، إلى هذه اللغة ليسدَ فراغاً فى مكتبتها وقد عانت المترجمة من زخم اللغات المستخدمة في كتابة متن وهوامش الكتاب، منها اللغة الأنجليزية والفرنسية والتركية القديمة والحديثة والألمانية واللاتينية والعربية التي تكتب باللغة الأجنبية، وأحيانا كلمات باللغة الفارسية ومصطلحات كثيرة، بالإضافة لكتابة الهوامش بطريقة يصعب ترجمتها للقارىء العربي، وقد بذل المراجع جهده في صياغة وتنسيق بعض المصطلحات في المتن والهوامش لتتماشى مع طبيعة الترجمة العربية، وفي بعض المواضع تم إضافة بيانات لتوضيح مصادر المادة العلمية، وتم تنسيق الهوامش بطريقة حديثة

وقد راعينا الأمانة العلمية في نقل الترجمة للعربية، ونوجه القارىء الكريم أن المؤلف استخدم بعض المصادر واِكتَفَى بذكرها في الهوامش فقط دون ذكرها في الببليوجرافيا وحاول المراجع بقدر ما اتيحت له من مادة علمية كتابة السيرة الذاتية لمؤلف هذا الكتاب

ومن يقرأ هذا الكتاب سوف يلفت نظره – دون شك – ذلك الجهد الكبير الذي بذله صاحبه في جمع مادته من المخطوطات والوثائق والمراجع التي تنشر لأول مرة من مختلف الأرشيفيات والمكتبات العالمية، على مدى ما يقرب من عقد من السنين، وكان "جابرييل باير" في هذا العمل أقرب الشبه إلى المستكشفين الذين لم يتوانوا عن إبراز هذا العمل وإخراجه إلى النور

وأخيراً نأمل أن تفتح هذه الطبعة العربية آفاقا ًجديدة أمام الباحثين في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لمصر في العصر العثماني، وأن نكون قد نجحنا في الكشف عن جوانب كانت في طي الكتمان من تاريخها مع ما له من عظيم الدلالة على المجتمع المصري، الذي يزخر بالأحداث، الجليل منها والطريف، هذا وبالله التوفيق

ميرا كمال يوسف

د ماجد عزت اسرائيل

ألمانيا في مايو 2021م

مقدمة المؤلف

أود أن أعبر عن امتناني الشديد إلى البروفسير هييد U Heyd من الجامعة العبرية في القدس، وللبروفسير برنارد لويس B Lewis من جامعة لندن لقيامهما بقراءة هذا العمل قبل نشره علاوة على إعطائي الكثير من الملاحظات المفيدة، كما أشكر الدكتور موررياه G Moriah لأنه جذب انتباهي إلى الوثائق الخاصة بمجتمعات الصوفية، وأيضًا أشكر السيدة شفارتز- ناردى S. Schwartz - Nardiالتي أشرفت باهتمام كبير على النص الإنجليزي، كما أتوجه بالشكر إلى السيد بورتات Y Portat الذي قام بتصحيح الأخطاء الطباعية وأشياء أخرى، وأشكر السيد شوكد H Shoked والسيد شارون M Sharon لمساعدتهما لّى بطرق مختلفة؛ وأيضا أشكر السيدة بنير M Pinner لقيامها بطباعة هذا العمل

وإنّنى لمدين بشدة للصندوق المركزي البريطاني ومنظمة الرعاية اليهودية على المنحة التي تمت من خلال الأصدقاء البريطانيين في الجامعة العبرية والتى مكنتني من أخذ الرسائل في لندن؛ كما أشكر كلية الدراسات الثقافية في الجامعة العبرية لتحملها نفقات طباعة هذا العمل؛ كما أشكر Beth David Solomons Trust لإتاحة نشر هذا الكتاب وأخص بالشكر السيد إيلاث E Elath رئيس المجتمع الشرقي الإسرائيلي، والهيئة التحريرية للدراسات الشرقية وخصوصاً رئيسها البروفسير هييد U Heyd للجهود التي بذلت لاستكمال نشر هذه السلسلة في شكل جديد كما أشكر المطبعة المركزية بأورشليم لتعاونهم الأمين والفعال وأخيرا وليس آخراً أشكر زوجتي التي إليها أهدي هذا الكتاب

أورشليم، أكتوبر 1964م

(هيئة النشر)

الفصل الأول
طوائف الحرف في مصر العثمانية

مقدمة:

اهتم العديد من الباحثين بدراسة طوائف الحرف في البلاد الإسلامية، وإن اقتصرت أغلب هذه الدراسات على المراحل الأولى لنشأة الطوائف التي كان يكتنفها الغموض، كذلك كانت هذه الدراسات ناقصة[1]، وقد يرجع ذلك إلى الأسباب التالية

أولاً: معظم هذه الدراسات اعتمدت على نظريات دون أدلة وثائقية

ثانيًا: لم يحدد بعض الكتاب رأيهم بوضوح في تعريف طوائف الحرف، فهناك خلط بين جماعات الفتوة، التي لا يستند تشكيلها إلى قاعدة مهنية من جهة، والجماعات الحرفية التي تقوم في الأساس على المنظومة المهنية من جهة أخرى [2]، وقد نشأ هذا الارتباك في الواقع بسبب اهتمام الأبحاث الحديثة في تاريخ الطوائف، اهتمامها بمفاهيم البنية الفوقية فكريا دون الاهتمام بالأسس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تستند إليها الطوائف الحرفية[3]

ثالثًا: بعض الكتاب تعاملوا مع طوائف الحرف الإسلامية بدون مراعاة للاختلافات بين الدول الإسلامية المختلفة، على الأخص وصف أوليا جلبي Evliya Geleby لطوائف إسطنبول، كما ترجمه جوزيف فون هامر، ووصف إيليا قدسي لطوائف دمشق، واستخدامهم لهذا الوصف مرارًا وتكرارًا لوصف الطوائف في مصر أو للتعميمات فيما يتعلق بما يسمى بـ "بطابع طوائف الحرف الإسلامية"[4]

وأخيرًا، فقد فضل البحث الحديث لبنية المجتمع المدني في الشرق الأوسط قبل القرن السادس والسابع عشر التركيز على البلاد الآسيوية خصوصًا تركيا عن مصر

لكل هذه الأسباب كان من المستحيل أن نقدم هذه الدراسة بدون تأريخ قصير للطوائف المصرية قبل الاحتلال العثماني، ونحن نأمل من أن البحث القادم سيمكننا من الإجابة عن أصل نشأة ذويها، والتطور في بنيتهم ووظائفهم وعلاقتهم بالحكومة تحت مختلف السلالات الحاكمة التي حكمت مصر، أما بالنسبة للطوائف في مصر العثمانية، فلم تنشر بعد دراسات مفصلة، ومعظم ما قد كتب مؤسس على مصادر قديمة مثل "وصف مصر" وما سجله الجبرتي فى تاريخه[5]

ومن ناحية آخرى هناك مصدران مهمان سوف يساعداننا في تقديم وصف عام للطوائف المصرية في القرن السابع عشر، المصدر الأول عبارة عن مخطوط "كتاب الذخائر والتحف في بير[6] الصنايع والحرف"، المحفوظ في مكتبة جوتة Gotha [7] الذي تناوله اجْنَتْس جولدتسيهر Goldziher IGNAZ بالدراسة في مقدمة كتابه" المعمَّرين، لأبي حاتم السجستاني سنة 1899"[8] بالإضافة إلى هيرمان ثورنينج Herman Thorning في عمله عن " الفتوة وأدب الطوائف"[9] وقد وضح جولدتسيهر أن هذا العمل كتب في نهاية القرن السادس عشر أو فـي أوائل القرن السابع عشر،وتم نسخ المخطوط في عام 1693م، وقد كتبه كتعليق على قصيدة تعليمية موجهة لطوائف الحرف، وإن لم يستطع المؤلف التأكد من بعض المعلومات لما في القصيدة من ثغرات، ولكن ليس هناك شك من أنه عاش في مصر ووصف أحوال المصريين فنرى أنه كان شديد الارتباط بطوائف الحلاقين والأطباء؛ وكثيرًا ما كان يقرن المتصوفة والعلماء والقضاة بالأطباء،مسميًا الأخيرين أهل صنعتنا، ويرتب طريقتهم، فكان يضع شيخ الأطباء والطريقة الذنونية[10]، على رأس كل الشيوخ والطوائف: ومعظم حكاياته تتعامل مع الأطباء والجراحين والحلاقين والأدوية[11]، ومما يؤسف له وجود بعض الصفحات المبهمة في المخطوطة، بالإضافة إلى عيوب فنية [12]

أما المصدر الثاني فهو عبارة عن الوصف المفصل لطوائف الحرف المصرية، الذي كتبة أوليا جلبي ضمن وصفه لرحلته إلى مصر أثناء عام 1670م[13]، حيث قام بسرد الطوائف التي شاركت في مسيرة القاهرة عشية رؤية هلال رمضان، وقسمها إلى ثلاثين مجموعة تبعًا لحرفتها وتصنيفها الإداري وفي أثناء هذا السياق يحكى لنا أوليا تفاصيل كثيرة شيقة عن التركيبة الاجتماعية

والعرقية لطوائف معينة، وعن علاقتها بالحكومة ورعايتها إياهم، كما قدم أرقاماً لأعداد أعضائها ومحلاتهم، إلا أنها غير مؤكدة

وفي القسم التالي من هذا الفصل، سوف نحلل باختصار البنية الخاصة بتنظيم الطوائف في القرن السابع عشر وتوحيدها داخل النظام الإداري، وعلاقتها ووجهة نظرها تجاه الحكومة ونظامها الاجتماعي ومعالم التحليل الفوقي، وسوف يبنى هذا التحليل غالبًا على العاملين السابق ذكرهما، بالإضافة إلى مصادر أخرى، وعلى الأخص كتاب الجبرتي

والهدف من هذا الفصل هو أنه يصلح كخلفية لوظائف طوائف الحرف في مصر في العصر الحديث، وهو الموضوع الرئيسي لهذه الدراسة وعلى هذا قمنا بحذف تفاصيل كثيرة عن طوائف الحرف في القرن السابع عشر من هذا الفصل الإِفتتاحيّ، والذى سنعرضه بغرض المقارنة في سياق مناسب فيما بعد

طوائف الحرف في القرن السابع عشر

عندما زار أوليا جلبي القاهرة في عام 1670م وجد هناك شبكة متشعبة من طوائف الحرف وخلال وصفه وضع قائمةً بحوالي 293 طائفة منفصلة مشتملة على أحياء مختلفة من مصر، ومصر القديمة وبولاق[14]، ومن المهم ملاحظة أن هذه الأرقام في الأساس لا تختلف عن عدد الطوائف التي قام بسردها الفرنسيون من أكثر من مائة سنة مضت، ومع ذلك فالمقارنة بين القائمتين توضح حدوث بعض الترتيبات الجديدة في أثناء القرن الثامن عشر

لنقل عامة بأنه لدى أوليا المزيد من الطوائف المنفصلة والمتخصصة في بعض الحرف، ونذكر هنا على سبيل المثال حَوَالِيٌّ عشرة طوائف منفصلة من الجواهرجية والصياغ، ونفس العدد من طوائف صناع الدروع والأسلحة، مقابل واحدة أو أثنتان من الطوائف في القائمة الفرنسية، وبينما تضم القائمة الفرنسية في مراحل كثيرة طوائف منفصلة في مختلف أحياء القاهرة، نجد لدى أوليا طائفة واحدة في القاهرة كلها[15]، وربما يوضح هذا عدم ظهور حرف متخصصة في أثناء القرن الثامن عشر، توافقًا مع تشتت سكان القاهرة؛ ومع كل ذلك سيكون من التسرع أن نضع نتيجة نهائية من المقارنة بين القائمتين، فكل منهما لا تخلو من الخلل

ولا تزال النتائج المستنتجة من حسابات أوليا عن أعداد أعضاء الطوائف مشكوك فيها، فقد زادت إلى نحو 220,000 [16]عضو، ويمكن أن يكون هذا الرقم صحيحًا تقريبًا لو أننا أخذنا في الاعتبار الأطفال والنساء والعبيد، وإذا افترضنا أن عدد سكان القاهرة في هذا الوقت كان 650,000 نسمة على الأقل، ثم تناقص بأكثر من خمسين في المائة خلال القرن الثامن عشر نتيجة للحرب الأهلية والمجاعات والأوبئة، وعلى الرغم من أن هذا ليس مستحيلا، فإثبات الدلائل لمثل هذه الافتراضات يعتبر ناقصًا[17]

ومع ذلك ربما تعتبر قائمة أوليا الأكثر أهمية لأنها توضح أنه في القرن السابع عشر - كما في القرن التاسع عشر فيما بعد - قد شمل نظام طوائف الحرف كل شعوب المدن المأهولة بالسكان فيما عدا أصحاب السلطة العليا والجيش والعلماء، ولم يكن كل الصناع الماهرين والتجار منتظمين في طوائف تبعًا لمهنتهم وتجارتهم، فحسب، لكن كذلك كان الأشخاص المشتغلين في النقل من مكان لمكان مثل الحَمَّارين أو المكارية، والخدمات مثل رواة القصص والشعر ومختلف أنواع التسلية، كما كان أصحاب المحلات أيضًا منتظمين في طوائف[18]،وأصحاب الورش (كارخانة) مثل العاملين بالنشا وصانعي الشمع والصباغين وصانعي الزجاجات والسجاجيد إلخ، وكذلك أصحاب المحلات الكبيرة (المخازن) مثل تجار الملح والغلال والحديد الخردة إلخ، كذلك كانت هناك طوائف من الأشخاص الذين يعملون في منازلهم، مثل النقاشين والعاملين بالكبريت - بسبب الرائحة السيئة - بالإضافة إلى العمال ذوى الراتب مثل عمال المباني، وموظفي الحكومة، مثل موظفي دار الضرب حيث تسك العملة، وكذلك المجزر إلخ

كذلك كانت للأغنياء والفقراء طوائف: فكان هناك تجار الغلال بالإضافة إلى الخياطين والسروجية وأيضًا صناع الحبال[19]، ولم يكن المسلمون فقط هم المنظمين في طوائف؛ لكن كذلك كان المسيحيون أصحاب المحلات التجارية، ومحلات الخمور، والجواهرجية والصياغ وكذلك اليهود السمكرية وصناع الأزرار[20]؛ أما طائفة الخفر وتجار العبيد من صعيد مصر،لا من أهل القاهرة أولاد البلد، ولكن من النوبيين (البرابرة) [21]، كانت هناك كذلك طوائف للشحاتين والنشالين والعاهرات وطوائف أخرى لا أخلاقية أيضًا خاصة بالمجرمين[22]

كل تلك الطوائف المتنوعة كانت موحدةً في نظامين منفصلين: نظام اجتماعي افتراضى، مؤسس على العادات التي كانت مرتبطة بروابط الفتوة والمتصوفة، ونظام آخر إداري واقتصادي،

تحت سيطرة الحكام

وفيما يتعلق بالمصدرين السابق ذكرهما؛ فيهتم مخطوط جوته بالنظام الاجتماعي والبناء الفوقي، بينما نجد أوليا بصفته غريباً عن البلاد، وكان احتكاكه مع الطبقة الحاكمة في مصر فقط، ويتعامل غالبًا معهم، ومن الجدير بالملاحظة أن هذين المصدرين قد كُتِبا في نفس الوقت ولكن تناولا مجالين منفصلين، مع ذلك يعكس مخطوط جوته حقيقة حدوث تصادم في القرن السابع عشر بين الطوائف الاجتماعية وروابطها الصوفية والفتوة وبين الحكام، وربما يرجع لتدهور هذه التقاليد الاجتماعية إلى تأثير الاحتلال العثماني

التقاليد الاجتماعية القائمة

إن النظام الاجتماعي ومعالم البناء الفوقي للطوائف قد نقلا شفهيًّا من جيلٍ إلى جيل، إلا أن هناك أيضًا - فيما يبدو- نُسَخًا لأدب الطوائف، فهنالك بعض القصائد التعليمية كتلك المعلق عليها في مخطوط جوته Gotha[23] ، بالإضافة إلى كتب كثيرة يبدو أنه قد فُقد الكثير منها ومن هذه الكتب كتاب الدستور وصحائح الأمور لابن حيبان (أو ابن حيان) والذي استشهد به مؤلف العادات الاجتماعية ومعالم البناء الفوقي مرات كثيرة [24]، كما ألمحَّ كُتَّاب آخرون قليلون إلى وجود المزيد من هذه الكتب[25]

ويعد التشابه بين هذه الكتابات وأدب الفتوة موضوعًا لعدد من الدراسات[26]، ويجدر بنا الإشارة أيضًا إلى تأثرهم بعادات وأدب الصوفية[27]، مع ذلك فإنهم يشكلون نوعًا أدبيًا فريداً [28]، والهدف من هذا العمل هو دراسة أصل العادات الشائعة للفتوة والصوفية وأدب وعادات الطوائف فضلاً عن تأثيرهم المتبادل

وسوف نحاول في هذا الفصل لاحقاً أن نحلل الأسس التي نظمت وفقًا لها طوائف المهن المصرية ومعالم البناء الفوقي والعادات الاجتماعية، وذلك بناءً على الأسس التي وردت في مخطوط جوته وقليل من المصادر الإضافية

لقد كانت العادات التي تتحدث عن رعاة الطائفة بمثابة هيكلٍ للبناء العلوي للطائفة، فهناك سلسلة من الشعائر والطقوس في الطوائف من محمد (النبى) إلى الإمام على بن أبى طالب إلى سلمان الفارسي أكبر راعٍ لكل الطوائف، ومنه لكل الرعاة الآخرين الذين كانوا كلهم تقريبًا من بين

الصحابة[29]، وطبقا لهذا المفهوم كان هناك رباط بين كل طائفة ـ الذي كان بوسع شيخها انتهاج سلسلة من الشعائر ـ وسلالة آل النبي، وفي نفس الوقت كان هناك اتصال بين كل الطوائف التي لها أصل مشترك

وبحسب قائمة المصريين في مخطوط جوته؛ كان هؤلاء الرعاة منقسمين إلى سبعة عشر أصلاً، انقسمت بدورها إلى اثنين وخمسين فرعًا[30]، علاوة على ذلك كانت هناك قديمًا عادات متطابقة عن رعاة ما قبل الإسلام من مختلف المهن، وكان هؤلاء مندمجين في النظام، ويسمون أصحاب الجذور[31]، وقد أوجد هذا بالطبع بعضًا من التشابك، لكن النظام لم يكن آنذاك متماسكًا جدًا، ويرجع ذلك لاختلاف العادات والتقاليد التي تبدو وكأنها قد أصبحت مشوشة، حتى بين الأصول والفروع نجد حرفاً لها أكثر من راعٍ [32]

ومع ذلك وجد نظام الرعاة في بعض البلاد الإسلامية أيضًا، ولم يكن للحرفة دائمًا نفس الراعي في كل مكان[33]، وجدير بالذكر من ناحية أخرى، هناك ملاحظة أن راعي طائفة الدباغين كان يعرف بـ (أخي بابا) وهو لقب شيخ التكية، وهو تعريب للقب أخي أفران فى التركية، راعي طائفة الدباغين الأتراك[34]

وكان من الواضح وجود راعٍ واحد لمجموعة كاملة من الطوائف، لأنه كان هناك 69 راعيًا فقط[35]، وحوالي أربعة أضعافهم من الطوائف، فكان من الواضح أن راعيًا واحدًا يخدم مجموعة كاملة من الطوائف، ومن قبيل ذلك أن طائفة ضافري سعف النخيل وصانعي الحبال والخياطين لهم نفس الراعي، وكذلك الأمر مع طوائف الحدادين والصياغ والسمكرية، وكل هؤلاء الذين يعملون بمطرقة[36]، وكما يوضح المثال السابق، كان للحرف المتصلة غالبًا راعٍ مشترك، على الرغم من أنها انقسمت إلى طوائف منفصلة [37]

وهكذا كان أقصى انفصال لنظام الطوائف هو الانقسام إلى عدد محدد من مجموعات الحرف المتصلة، فربما لم يكن هذا النظام صارمًا، وبنمو فروع جديدة وثانوية للحرف والتجارة ربما قد ظهر رعاة آخرون بالإضافة إلى الرعاة الحاليين، ومثال ذلك اثنان من الرعاة الذين لم يكونا ضمن قائمة مخطوط جوته المذكور سابقاً، نراهما موجودين إلى عشرين صفحة في الأسفل للمخطوط [38]، في هذه الحالة الخاصة بطوائف الوزانين والمساحين كانت السلسلة، وفيما يتصل بالطوائف مشروعة بكونها متصلة بواحد من أصحاب النبي (الصحابة) في حالات أخرى لم تكن

الطوائف الجديدة مقبولة في معالم الهيكل البنائي الموجود، وكانت توصف بأنها منفصلة أو منفردة، كمقابل للطوائف الشرعية التي كانت متصلة أو مرتبة (متصلة بالصحابة أو منتظمة)

وفي القرن السابع عشر في مصر تجمعت طوائف التسلية، وبعض الحرف الأخرى معًا تحت اسم طائفة الـ sasan الساسان ، كما سنرى لاحقا بوضوح أن حرمتهم الخاصة الاجتماعية الملازمة لهم، من الحق في أن يكون لهم سلسلة شرعية أو قانونية في أيديولوجية الطوائف[39]، لكن ربما كان وجود مثل أولئك الدخلاء الساعين لأن يكونوا معروفين كطوائف شرعية يقوى من حيوية النظام التقليدي

كانت السلسلة التي تربط شيوخ الطوائف بسلالة آل النبي هي العامل الحاسم الذي يحكم العلاقات بين مختلف الطوائف، ولكي نحكم من خلال مخطوط جوته، كانت العلاقات في المجال الاجتماعي ومعالم البناء الفوقي فرعية من خلال حضور شيوخ من مختلف الطوائف في شعائر الاحتفالات المختلفة، لكن كان الشيوخ ذوو التسلسل هم فقط الشاهدين الشرعيين على مثل هذه الاحتفالات التي تقام في الطوائف على نحو مختلف من احتفالاتهم[40] بالإضافة إلى هذه العلاقات بين طوائف المدينة الواحدة، هناك أيضا روابط بين طوائف من مدن مختلفة، وتروى مصادرنا أمثلة لشيوخ يقومون بإقامة احتفالات للشعائر (إجازة – شد) لسكان المدن الأصليين على نحو مختلف منهم، وكذلك لشيوخ من مدن مختلفة يشابهون بعضهم بعضًا ويقومون بزيارة بعضهم البعض [41]

علاوة على ذلك يظهر جليا تبوء شيوخ من مختلف المدن مكانات مختلفة في سلسلة الأنظمة الممتدة في كل أنحاء البلاد هكذا يميز مؤلف مخطوط جوته بين درجة تسمى "رتبة" وأخرى أقل تسمى "مرتبة"؛ واحتل شيوخ مدينة القاهرة درجة رتبة وكانوا أعلى منزلة من هؤلاء الذين في مدن دمياط ورشيد والإسكندرية والمحلة الكبرى، على سبيل المثال للذين هم في درجة مرتبة[42]، ويذكر المؤلف في حكاياته عن تاريخ الطوائف منصب رئيس الشيخ ويمسى الشيخ الكبير أو شيخ مشايخ الطريق، وسلطته على الطوائف في مدن مختلفة[43]، إلا أنه في القرن السابع عشر لم يعد هذا المنصب موجودًا بوضوح

وتعتبر البنية الداخلية لطوائف الحرف في نفس أهمية هذه المرتبة وربما أكثر أهمية في العلاقات الاجتماعية الفعلية بين أعضاء الطوائف، فكان هناك نظام معقد بين الطبقات الاجتماعية يصنف به كُلٌّ من الأعضاء والموظفين إلى: معلمين وعمال ماهرين ومبتدئين من ناحية، وإلى شيخ

ونقيب (أصحاب المراسم)، للمساعدة من ناحية أخرى، وكانت العادة عند الانتقال من درجة إلى درجة أعلى أن يكون هذا الانتقال مصحوبًا بمراسم ذات طقوس خاصة متضمنة شعائر دينية شعبية بالإضافة إلى عادات خاصة بالطوائف، وخاصة عن رعاتهم، وهذه كجانب مهم لتنظيم الطوائف سوف نتناولها بالتفصيل كخلفية لتحليل البناء الطائفي في مصر الحديثة[44]

يبدو أنه في نهاية القرن السادس عشر أو أثناء القرن السابع عشر، عندما تم تأليف كتاب "الذخائر والتحف في بير الصنايع والحرف" كانت كل تلك التقاليد والطقوس بدأت تفقد حيوتها أو حتى تهمل، كثير ما كان مؤلف الكتاب يستعطف زملاءه في الطوائف أن يحافظوا على التقاليد وأن يولوا اهتمامًا لتقاليد الطوائف (علم الطريق) ويحن إلى الماضي حيث كان علم الطريق لا يزال قائمًا وكان أعضاء الطوائف لا يزالون يدرسونه؛ كما يعنف بعض الطوائف لإهمالهم الطقوس الخاصة بالاحتفالات، وقد سجل قول الشيخ الموقر الذي تنبأ بهذا الانحطاط لتقاليد الطوائف في الماضي[45]

طوائف الحرف والحكومة

للأسف فإن مصادرنا غير كافية لتمكننا من تحليل أسباب هذا الانحطاط في تعاليم الطوائف، هناك شيء واحد واضح وهو أن مؤلف مخطوط جوته يضع اللوم على الاحتلال العثماني لمصر، ويعتبر حكم المماليك الشراكسة (أهل الخيرات) العصر الذهبي للطوائف، وبعد غزو العثمانيين لمصر تسللت عناصر أجنبية للطوائف([46])، وقامت الحكومة العثمانية بإلغاء الدخل والتكيات ومشيخة الطوائف المحليين[47]، ويدعم الكاتب حجته بادعائه أن هذا التطور قد تم التنديد به، واستشهد ببعض أشعار قبيلته فسرها بأنه مع قدوم العثمانيين سوف تختفي الطوائف وبمجرد أن يختفي العثمانيون سوف تعود مرة ثانية[48]

ومن الأسباب الهامة لتدهور الطوائف اختراق الفيلق العسكري العثماني للحرف المختلفة وقيامه في بعض الحالات بالتحكم في الطوائف واحتكارها، وقد حاولت السلطات في عام 1709م منع أي اتصال بين الطوائف والفيالق، ولكن شيوخ الطوائف ادعوا في ردهم أن معظم أعضاء الطوائف كانوا إما من الجنود، وأما من أبناء الجنود وأهمل الأمر وقامت السلطات بإسقاطه، فبدا واضحًا أن هناك تسللاً في تقدم ملحوظ وفي غضون القرن الثامن عشر كانت سيطرة الجنود على الطوائف واضحة واتخذت لها أشكالاً جديدة فكان الجندي يختار حرفيًا من نفس حرفته ويقوم بتمييز محله ويجبره على أن يتخذه كشريك وأن يدفع له جزء من مكسبه، وفي عام 1786م مُنع ذلك، لكن

سيطرة الجنود على الحرف والطوائف استمرت طوال القرن، وفي عام 1801م طبقًا لما ذكره الجبرتي أصبح البعض شيوخًا للطوائف وقاموا باستغلال الأعضاء وأجبروهم على أن يدفعوا لهم[49]

كما ذكر مؤلف كتاب الذخائر أمثلة كثيرة لتدخل الحكومة في شئون الطوائف وبالتدريج أصبح قاعدةً أن يعين شيوخ الطوائف بواسطة القاضي، والذي منه يستلمون وثيقة المنصب (حجة) وكان من الواضح أن هذا ابتكار للحكم العثماني في مصر، لكن ربما لم ينفذ بالكامل لكل الطوائف

ويرى المؤلف أن وصول الشيخ إلى مركزه من خلال الحكمة والمعرفة أفضل من أن يعين بواسطة القاضي [50] على أية حال فإنه يدين بشدة هذا الإجراء ويروى قصة شيخ غير مناسب عُين بواسطة السلطات، وشاءت إرادة الله أن يُقتل سريعًا[51]، وهو أيضا يسرد من جديد قصص عن قضاة يقومون بطرد شيوخ الطوائف ويغتصبون سلطتهم بضمان الإجازة (الرخصة) من أجل إتمام الاحتلال[52]، وتوضح تلك الأمثلة أن القاضي هو الذي يعهد إليه بتنظيم شئون الطوائف الداخلية[53]

من ناحية أخرى كان للضباط حق جمع الضرائب من شيوخ الطوائف بعد جمعها من أفراد طائفتهم[54]؛ لهذا السبب كانت الطوائف المختلفة توضع تحت حماية هؤلاء الضباط، وكانت تقدر ضريبة البعض بواسطة ضباط من أهل بيت الباشا الحاكم العثماني لمصر وتحت حمايتهم، هكذا كان رئيس خدم الباشا يأخذ الضرائب من بائعي القهوة ويقوم بحمايتهم، وكان رئيس طباخي الباشا يأخذ الضرائب من الطباخين ويأخذ رئيس صياغ الباشا الضرائب من الصياغ إلخ[55] وكان آخرون تحت حماية رئيس معماريي القاهرة (طائفة البنائين) وهو الذي كان يتولي جمع الضرائب منهم، أو الصوباشي بالنسبة لـ (للطوائف الإجرامية وغير الأخلاقية)، وكان الكثير من الطوائف تحت حكم وحماية المحتسب وهو مراقب السوق الذي يقوم بجمع ضرائبهم[56]

وفي القاهرة في القرن السابع عشر كان ضباط منزل الباشا والمحاسيب يتنافسون على التحكم بطائفة معينة، تنتقل ملكيتها تبعا لتغير سلطة الباشا[57] أيًّا كان من له السلطة ليحمي هذه الطوائف ويجمع ضرائبها، وقد قام ضباط من الطبقة الحاكمة بإنشاء نظام تحكم شديد في الطوائف بنهاية القرن السابع عشر، كما كان بعض أعضاء الطوائف الأقل مكانة- نذكر على سبيل المثال طائفة الشحاذين- مسجلين في قوائم وكان يقوم بحفظها الشيخ أو الضابط المتحكم وهكذا بائعو التبغ والعاهرات، حتى الشيالين كانوا مسجلين في قوائم الصوباشي، كما كان تجار الغلال مسجلين لدى مندوب مخزن القمح، وكذلك حفظت أسماء عمال البناء النوبيين في سجل[58]

وليس واضحًا في أى وقت تم تأسيس نظام التحكم في الطوائف لأغراض إدارية ومالية، ولكي نؤيد ادعاء مؤلف كتاب الذخائر أن العثمانيين هم من أدخلوا هذا النظام إلى مصر، فعلينا الأخذ في الاعتبار ضرورة الأبحاث الأخرى في تاريخ الطوائف تحت المماليك، لكن أيًّا كان من أسس هذا النظام، فإنه كان من المؤكد أن يصطدم إن عاجلاً أم آجلاً مع النظام الاجتماعي والروحي للطوائف، وقد ظهر هذا التصادم في القرن السابع عشر في كُلٍّ من النزاع الذي نما بداخل الطوائف، والموقف العدائي للطوائف تجاه الحكم العثماني

كان الشيخ هو الرابط بين الطوائف والحكومة، وكلما تحول إلى أداة طيعة في أيدي الحكام لتنفيذ سياستهم الإدارية والمالية، أصبح بعيدًا عن أعضاء الطوائف وتقاليدهم، ويبدو أن هذا ما قد حدث في القرن السابع عشر، ويروي مؤلف كتاب الذخائر نبوءة أنه بعد عشرة قرون من الهجرة (القرن السادس عشر) سيصبح الشيوخ حريصين(طالبين للدنيا) وهو يتوسل إليهم ألا يرفعوا أنفسهم فوق الطوائف بألا يكونوا جزءًا منهم مثل باقي الأعضاء العاديين، ويحثهم في عشرة صفحات على ألا يهملوا واجبات انعقاد الاجتماع لأعضاء الطوائف، ويلمح إلى أن الشيوخ نزعوا إلى نقل مناصبهم لأولادهم بالوراثة [59]

وكمقابل لوظائف الشيخ الإدارية والمالية التي ربطته بالحكومة، كان النقيب هو المسئول عن الوظائف الاجتماعية والاحتفالية للطوائف والمتصلة بعاداتهم ومعالم البناء الفوقي، ويبدو أنه كنتيجة للصراع بين الطوائف والحكومة في القرن السابع عشر، حاول أنصار عادات الطوائف أن يبالغوا في أهمية النقيب كمقابل للشيخ، كذلك نجد في مخطوط جوته قولاً مأثورًا يتكرر مرة بعد أخرى بأن النقيب أكثر أهمية من الشيخ، وأنه أكثر روحانية ومن أصل ديني بارز وبأن رتبة النقيب أعلى من الشيخ إلخ[60] وفوق ذلك فالإدعاءات التي تقوم ضد الشيوخ يقوم النقيب بالفصل فيها، وفي حالة عدم الموافقة بين الشيخ وأعضاء الطوائف، لم يكن حتمًا على النقيب أن يتخوف من اتخاذ قرارات ضد الشيخ[61]

كان الصراع بين الطوائف والحكام للسيطرة على شئونها هو أصل هذا النزاع الداخلي وينعكس هذا الصراع في مخطوط جوته ولكى نحكم من خلال هذا المصدر لابد من افتراض أسلوب العداء بين العرب (المصريون) والعثمانيين فلم يتهم العثمانيون بأنهم كانوا السبب في تدهور الطوائف فحسب، ولكن بأنهم مارسوا التمييز في المعاملة بين أولاد العرب أيضًا فحطموا تكيتهم

بينما حافظوا على التي تخص العثمانيين سليمة لم تمس[62]، ويبدو أن هذا قد أوجد كراهية شديدة للأتراك، فقد وصفوا بالحيوانات واتهموا بأنهم لوطيون[63]

ولم يكن نقيب الطوائف فقط هو الأعلى منزلةً من الحاكم[64]، لكن العرب عامة كانوا أعلى من الأتراك؛ وبناء عليه كان شيوخ طوائف العرب أَعْلَى من شيوخ طوائف الأتراك[65]

ويبدو واضحًا أن هذا النزاع كان يعبر عن نفسه من وقت لآخر بالمظاهرات والتصادمات العامة مع الجيش[66] ، لم يكن ثمة شك فيمن يكون له الفوز في النزاع، وقد أخذت التقاليد الاجتماعية ومعالم البناء الفوقي للطوائف في الانحلال أثناء القرن الثامن عشر والتاسع عشر، فأصبحت وظيفة النقيب ـ والتي كانت رمزًا للعادات القديمة- لا تكفي، واستبدل بالنقيب مساعد الشيخ بلقب آخر أثناء القرن التاسع عشر، ولم يلبث العداء الذي كان بين العرب والأتراك أن توقف حتى ظهر مرة أخرى في شكل جديد في نهاية القرن التاسع عشر[67]، وأصبح تعيين شيخ للطوائف عن طريق الحكومة عادة ثابتة، من الناحية الأخرى انتعشت الوظائف الإدارية والمالية للطوائف ولعلها ازدادت أهمية، ويعد هذا واحدًا من الأسباب الرئيسية التي توضح لماذا دعمت الحكومة نظام الطوائف؟ ولماذا صمد حتى نهاية القرن التاسع عشر ؟

الفصل الثاني
طوائف الحرف في مصر الحديثة
وصف عام

1- مصطلحات وتعريفات

كانت كلمة "طريق" أو "طريقة" هى إحدَى الكلمات التي استخدمت للإشارة إلى الطوائف في مصر العثمانية، وكان العضو في طوائف الحرف هو "ابن الطريق"، وكانت تطلق كلمة "أهل الطريق" على من يصل إلى أي من الرتب أو الوظائف في طوائف الحرف[68]، كما ذكرت كلمة "السياج" كثيرًا في مخطوط جوته[69]، وقد نشأت كلٌّ من هاتين الكلمتين من أدب وعادات الفتوة والصوفية التي يرجع إليها مخطوط جوته في جوانب كثيرة ومن هنا يطرح السؤال ما إذا كانت هاتان الكلمتان لا تزالان جزءًا من تقاليد حية أو فعالة بين طوائف حرف مصر في القرن السابع عشر، أو هى في الواقع حروف ميتة منسوجة من الأدب، ومع ذلك فقد لا نجد كلمة "سياج" في أي مصادر للقرنين الثامن والتاسع الميلادي، وأما كلمة "طريق" فقد ذكرت مرة واحدة فقط عند الجبرتي الذي أخبرنا بأن محمد علي قد ألغى طريق النساجين[70]

كما كانت كلمة "طائفة" [71] هى الكلمة السائدة للطوائف في مصر في القرن التاسع عشر، ويبدو أن استخدامها كان شائعًا في القرن السابع عشر أيضًا [72]

كما كان الجبرتى أحيانًا يستخدم هذه الكلمة[73]، ومع ذلك نجد في عصره كلمتين قد أصبحتا مسيطرتين بشكل واضِح: الأولى تأتَّى في المقام الأول وهى كلمة "حرفة" [74]، وفي المكانة الثانية تأتَّى كلمة "صنعة"[75]، وأحيانًا كانت تستخدم مع كلمة "حرفة"[76]، وكانت الكلمتان ـ طائفة وحرفة- تستخدمان بالتبادل حتى منتصف القرن التاسع عشر، ومثال لذلك الترجمة العربية للفقرة التاسعة

عشرة من الفصل الثالث من قانون العقوبات العثماني الثاني لعام (1851م) نجد مشايخ الحرف وطايفات البياعين، بينما الأصل التركي يستخدم أصناف esnaf في كلتا الحالتين[77]، ومع ذلك فقدت كلمتا حرف وصنايع فيما بعد دلالتهما على طوائف الحرف بالتدريج، واستخدمتا بمعناهما الأصلي كحرفه أو مهنة [78] ، ولا يزال من الصعب أن نقرر في بعض الحالات إذا كان المقصود هو الحرف أم طوائف الحرف[79]، فحسب ما قاله القنصل ويست Consul West، فإن طوائف السويس كانت تعرف باسم الصنف أو أصناف[80] لكننا لم نجد أي مصدر مصرى يستخدم هذه الكلمة، التي كانت منتشرة في تركيا في ذلك الوقت

وفي الواقع أن استخدام لفظ حرفة أحيانًا وطائفة أحيانًا أخرى كان مصدرًا للخلط والتشويش لدى بعض الكتاب، لأن نفس الكلمة استخدمت للإشارة إلى أي مجموعة أخرى من الناس من ذلك طائفه العربان[81] وطائفة البيومية[82] وطائفة الكاليونية والأرناؤود والشوام، أو حتى طائفة النساء (السيدات)[83] ، وبالمثل شِّكل كلٌ من العميان والمغاربة بجامعة الأزهر طائفًة

وهذا الخلط بين الطائفة ونقابة الحرف؛ جعل تنظيم وبنية طوائف الحرف في مصر غير واضحة[84] ، وكذلك الخلط في استخدام كلمة طائفة جعل من الصعب الإجابة على التساؤل القائل بأن مجلس ورئيس الطائفة للمحامين قد ذكر في قانون عام 1881م للمحاكم المدنية المصرية ، مما يعنى أن المحامين كانوا في طائفة مثل باقى طوائف الحرف طوال ذلك الوقت [85]

وهكذا يمكننا القول إذا كانت الحرفة يرأسها "شيخ" فإنها طائفة وليست مجرد حرفة ، ومن ناحية أخرى، فإن الطائفة تعد طائفة حرف فقط إذا كانت تضم مجموعة من سكان المدينة العاملين في نفس المهنة، وعلى هذا فإن طوائف الحرف في مصر في القرن التاسع عشر، تجد أنها مجموعة من أهل المدينة الذين يزاولون نشاط مهنى واحد داخل المدينة تحت رئاسة أحد الشيوخ [86]، بينما لم يكن الشيخ [87] هو اللقب السائد، فكان الجبرتي أحيانًا يستخدم كلمة كبير حرفة[88] ولو أننا لم نجد مصادر غيره يستخدم هذه الكلمة رئيس حرفة [89] وليس شيخ حرفة في عدة وثائق ترجع لنهاية القرن التاسع عشر[90]

والملحوظة الأخيرة بشأن المصطلحات هى أن شيوخ طوائف الحرف لم يكونوا الوحيدين في مدن مصر الذين يأخذون لقب المشيخة إذ كانت كلمة "شيخ" تستخدم كصيغة إشارة أو مخاطبة لأنواع كثيرة من الناس[91] ، فضلاً عن بعض المناصب التي حمل أصحابها لقب شيخ، ونذكر على

سبيل المثال شيخ الجماعة ومشايخ الحارات أومشايخ أبناء الحي، وشيوخ الدين، لذلك ليس شرطاً أن وجود كلمة شيخ في المصادر يعنى وجود طائفة حرفة[92]

2- قوائم طوائف الحرف وطوائف مدن مختلفة، والترابط فيما بينها

تهتم جميع المصادر الأساسية والثانوية الخاصة بطوائف الحرف في القرن التاسع عشر وما قبله بطوائف مدينة القاهرة، وقلما حظيت عاصمة أى بلد بمثل هذه الأهمية الجغرافية والإحصائية والاقتصادية والإدارية مثلما حظيت القاهرة عاصمة مصر، بل إن أي شيء عرفه الذين زاروا مصر ويختص بالأوضاع الاجتماعية عرفوه من القاهرة وليس من خلال أي مدينة أخرى

فبالإضافة إلى التفاصيل الموجودة في السجلات الرسمية والمراسلات القنصلية ومواد أرشيفية أخرى وتواريخ وكتب أخرى وكتب الرحلات، لدينا قائمة تفصيلية ووصفه كتاب لطوائف حرف القاهرة من نهاية القرن الثامن عشر إلى نهاية القرن التاسع عشر وفيما يتعلق بنهاية القرن الثامن عشر فلدينا ما كتبه اثنان من المشاركين في كتاب "وصف مصر"[93]؛ وقائمة شاملة لطوائف حرف القاهرة والقاهرة القديمة وبولاق والجيزة أعدها الجيش الفرنسى عام 1801[94]، وقائمة بطوائفها اشتركت في مراسم حفل زواج إسماعيل بن محمد علي في آخر ديسمبر عام 1813م [95]

وكذلك دراسة ممتازة لطوائف حرف القاهرة بقوائمها حسب مختلف فروع الصناعة، نشرت بدون اسم كاتبها في 1838م[96]؛ وتقرير مفصل يَلقَي الضوء على هذه الطوائف كتب عام 1870 بواسطة القائم بعمل قنصل بريطانيا عضو مجلس اللوردات البريطانى في القاهرة رافائيل بورج Raphael Borg [97]، وقائمة رسمية بنقابات القاهرة نشرت عام 1871م[98]؛ وأخيرًا فصل في خطط علي مبارك، به قائمة لطوائف الحرف وتفاصيل أخرى نشرت عام 1886م ولكنها على الأرجح تعود إلى السبعينيات على شاكلة المواد الأخرى في عمل مبارك[99] ، كما أن طوائف القاهرة المدينة الوحيدة في مصر التي كانت طوائفها موضوعًا في كتاب جيرمان مارتن "أسواق القاهرة والحرف الصغيرة عند العرب"[100]

والقاهرة هى المدينة الوحيدة على الإطلاق في مصر التي وجد بها طوائف حرف، أو التي تم النشر عن طوائفها، أو التي وجدت معلومات خاصة بها في السجلات وربما كان هناك دليل على

وجود طوائف حرف في مدن أخرى أثناء الفترة العثمانية أوردتها مخطوطة جوته، الذي ذكر طوائف جرجا والإسكندرية وميت غمر ودمياط ورشيد والمحلة الكبرى والسويس ومدينة الفيوم وقوص والجيزة [101]، ولدينا في مصادر القرن التاسع عشر وصف مفصل وقوائم بطوائف حرف الإسكندرية [102] والسويس[103] لعام 1870م أو لسنوات قليلة لاحقة

كما كانت طائفة حَمَّالي الفحم في بور سعيد موضوعا لمراسلات مطولة مع القنصل البريطاني في مصر[104] ، كما كانت توجد طوائف حرف أخرى في هذه المدينة[105] ، وكذلك تفاصيل كثيرة عن طوائف مدينة الفيوم في "وصف مصر" [106]، وتلك الموجودة بالجيزة تشتمل عليها قائمة رايموند[107]

بالإضافة إلى ذلك عثرنا بالمصادفة على مادة وثائقية عن طوائف حرف المدن المصرية في مدينتين كبيرتين في الدلتا هما مدينة طنطا ـ حالياً عاصمة محافظة الغربية ـ [108] ومدينة المنصورة وهى عاصمة محافظة الدقهلية [109]، وفي ميناء دمياط[110] ورشيد[111]، ودمنهور والمطرية[112]؛ وفي صعيد مصر نجد المنيا وقنا والقصير وأسوان[113]، كما نجد فضلاً عن ذلك الحمارين والجمالين وقد انتظموا كطائفة في كل مدينة في مصر[114]، وقد تكونت طائفة الحمارين مشتملة على شيخها ووكيلها في التسعينيات حتى إنه وجدت طوائف في عدد من القرى، من بينها قرى صغيرة مثل الحرانية ، في إقليم القليوبية وعدد سكانها 1325 نسمة ، وأبو شحاتة في المنيا وسكانها 1402 نسمة، وبنى خضير فى المنوفية، وسكانها 1131 نسمة إلخ[115]

ومن ناحية ثانية لم يكن هناك وجود لطوائف أخرى في القرى المصرية؛ حيث كان حجم الصناعة والتجارة والخدمات أقل تطور بالمقارنة مع الريف الأوروبي، ويتولاها عدد صغير جدًّا من الأشخاص لا يستدعى تكوين منظمات مهنية محلية كما لم تنشأ المنظمات المهنية التي تضم أبناء المهنة الواحدة من عدة قرى؛ لأن الاتصال بين القرى كان ضعيفًا فكانت كل قرية من الناحية الإدارية تعتمد على المدينة التي بالمنطقة، وأما اقتصاديًّا واذ كانت تعتمد على نفسها أو ترتبط بتاجر المدينة، فأصبح هناك اتصال بين القرى أما من خلال بقايا نظام القبيلة أو من خلال الجماعات الدينية

وحتى طوائف المدن المختلفة لم يكن بينها اتصال على الإطلاق[116]، فمثلاً فيما يخص الحمارين والحمالين السابق ذكرهم كان هناك شيخ ينهض بأعبائهم ويكون مسئولاً بدوره أمام إدارة

المنطقة التابع لها، بلا أي اتصال بين شيوخ المدن المختلفة

وتؤخذ الفقرات المقتبسة من مخطوط جوته في السالفة الذكر[117] كدليل على وجود هذا الاتصال في القرن السابع عشر، كما تؤكد على أن هذا الاتصال لم يعد له وجود مع بداية القرن التاسع عشر، وإن عدم وجود ترابط بين المدن المختلفة لهو التفسير الواضح لهذا التطور والذى قلل من قابلية تحرك سكان المدن إلى أدنى حد وقد كانت السمة الروحية تطغي على الترابط في الماضى، وتم التعبير عنه من خلال المعتقدات التقليدية للطوائف التي نشأت من عادات وأفكار وأساطير روابط" الفتوة" و"الصوفية" ، وكان من الممكن أن تستمر مثل تلك الروابط بمجرد تبادل قليل للزيارات الفردية، ولكن عندما تصبح تلك التقاليد في طي النسيان لا يكون من الممكن أن تستبدلها بأى اهتمامات جديدة مشتركة أو أي احتمالات للاتصال قبل التدهور الأخير للطوائف وكانت الحكومة مهتمة بلا شك بفصل السكان المحليين، وقد سهل تمركز السمة الإدارية في مصر تطبيق هذه السياسة وفي هذا السياق لابد أن نشير إلى أن الطوائف المختلفة داخل المدينة الواحدة لم تكن على صلة بعضها ببعض من خلال أي نظام يوحدهم

وكما رأينا فإن مخطوط جوته يعطى انطباعاً عن كل ما يشمله الهيكل التنظيمى للطوائف والذي كان يسمح لبعض الشيوخ - نظريا على الأقل- بإجراء الطقوس الخاصة بالمراسم في كل الطوائف فضلا عن الطائفة التي ينتمى إليها كل منهم لكن حتى وإن لم يكن هذا هو واقع الحال، فبعد القرن السابع عشر لم يعد هناك فـي القاهرة منصب الشيخ أو شيخ المشايخ[118]، وكلمة "الشيخ الأعلى" التي ذكرها بورنج Bowring في عام 1840م، كانت على الأغلب متطابقة مع الـ Oberster chef order General Prevot الوارد فى تقرير الدول الأجنبية عام 1838م؛ وهو عبارة عن منصب نظمته الحكومة ليخدم أهدافها الإدارية والقضائية والمالية[119] ، وعلى عكس شيخ مشايخ دمشق[120]، فلم يكن لهذا المنصب الجديد جذور من السكان المحليين ولا من تنظيمهم الطائفي، ولم يكن هدفه هو الحفاظ على تكامل نظام الطوائف، ولكنه كان ينظم الطوائف، والتحكيم في الخلافات التي قد تنشأ بينها وليجمع ضرائبها لصالح الحكومة المركزية

3- عدد الطوائف وأعضاءها

بالنسبة لعدد طوائف القاهرة في القرن التاسع عشر لدينا رقمان محل ثقة يستندان إلى معلومات رسمية، الأول فـي عام 1801م وكان عددها في مصر عموما 193 طائفة، باستثناء

القاهرة القديمة وبولاق والجيزة، والرقم الثاني في عام 1886م، حينما نشر "علي مبارك" جزءًا من قائمة من 198 طائفة تعود في الأغلب إلى أوائل السبعينيات[121]، ومما يلفت النظر أن هذين الرقمين متقاربان بدرجة واضحة مع ملاحظة أنه بين عامي (1801- 1886م)، نشرت أرقام أخرى أقل منها، فقد ذكر الجبرتي أن ما بين (91- 106) طائفة اشتركت على التوالي في موكبي عرس مع بداية عام 1814م، ولكنه لم يزعم أن هذه هي كل الطوائف الموجودة في القاهرة في ذلك الوقت[122]

وحوالى عام 1840 م ذكرت مصادر أخرى 164 طائفة، وذكرت قائمة ريني Regny لعام 1871م 64 طائفة[123] وهذا التقارب في الأرقام يتضح من خلال المقارنة بين القائمتين، فبينما يذكر رايموند Raymond في قائمته شيخ لكل من جزاري الخراف في حي الحسينية، وجزاري البقر والجاموس، وجزاري الماعز وجزاري الخراف في حي الخليفة ، نجد قائمة عام 1838م الجزارين ككل[124] ، وعلى شاكلة ذلك بينما يذكر ريني طائفتين من النجارين، يذكر على مبارك خمسة طوائف[125] ، ومما يؤكد أن قائمة ريني ناقصة وغير مكتمله الحقيقة التالية: أنه في بداية 1868م اجتمع قائد شرطة القاهرة بشيوخ 18 طائفة محددة معظمهم من المشتغلين ببيع مختلف أنواع الطعام والأغذية من أجل تحديد أسعار بضائعهم[126] على حين أن قائمة ريني التي نشرت بعد ذلك بثلاث سنوات تذكر تسعة أو عشرة طوائف فقط من هذه الطوائف

وأمَّا الطوائف في مدن أخرى فنحن لا نعرف عنها الكثير ويقول ريني إنَّ الإسكندرية كان بها 142 طائفة في عام 1870م طبقا لما ذكره على مبارك ، وهو رقم ذكره بعد أكثر من 15 سنة وكل قائمة ريني تقريبا[127]، وما ذكره مبارك في مدينة السويس[128] عن وجود 55 حرفة – ربما يكون صحيحا - لكننا لا نملك دليلاً حاسمًا على هذا

أما عدد أعضاء الطوائف فإن المعلومات المتوافرة عنهم أقل من المعلومات الخاصة بعدد الطوائف نفسها، وفي الواقع لا تتوفر عنهم معلومات لثلاثة أرباع القرن التاسع عشر والأعداد الوحيدة الموثوق فيها عن القاهرة هى ما نشرها مبارك في عام 1886م وطبقا لهذا المصدر يبلغ عدد أعضاء الطوائف (63487) عضو، غالبا في فترة السبعينيات من القرن التاسع عشر[129]، أما قائمة ريني للقاهرة لعام 1871م، والتى تعتبر بالنظر إلى أعداد الطوائف غير كاملة، فيبدو أن ريني قد بالغ في تضخيم عدد أعضاء الطوائف حيث يذكر أن عددهم بلغ (150066) وهو رقم لا يمكن أن يكون صحيحًا، نظرًا لأن ريني نفسه قد قدر عدد سكان القاهرة في عام 1869م بحوالي

313383 نسمة[130] ربعهم على الأقل من الأطفال تحت عشر سنوات، ونصفهم الباقي من السيدات وبذلك يكون حوالى (120000) رجل فوق عشر السنوات

أما عن أعداد ريني عن طوائف الإسكندرية فهى أكثر مصداقية فطبقًا لقائمته في عام 1870، فإن طوائف هذه المدينة كانت مكونة من 2594 عضو ، ونصف عدد السكندريين كانوا يدفعون ضريبة مهنية في ذلك الوقت[131]، وفي السويس ذكر على مبارك أن هناك (1527) فرداً كانوا يعملون فى(55) حرفة أو طائفة

وبناء على هذه الأرقام نستنتج أن متوسط عدد كل طائفة كان منخفضا جدًا حتى لو أهملنا السويس التي كانت مدينة متخلفة في السبعينيات وسكانها ما بين (10000- 15000) نسمة فقط، بينما عدد طوائف الإسكندرية (182) والقاهرة (320) أى أن كل أعضاء الطوائف كان صغيراً جداً، وفوق ذلك فإن هذا المتوسط لا يقدم صورة حقيقية، كمقابل للعدد القليل للطوائف والمشتغلين على نطاق واسع مثل الحمارين (1739) في مدينة القاهرة و(1,068) في مدينة الإسكندرية، والبنائين (1610) في القاهرة ، والنوبيين المحملين (17611) في الإسكندرية، منهم محملي السفن (1466) في الإسكندرية كذلك كانت هناك طوائف كثيرة صغيرة في القاهرة مثل الغواصين (22) وصيادو اللؤلؤ (15) أو العاملين بالنشا (6) وفي الإسكندرية طائفة الصرافين (7) أو لاعبى الأراجوز (6) [132]

ولم يكن السبب في وجود كثير من الطوائف الصغيرة فقط هو احتياج المدن الكبيرة مثل القاهرة والإسكندرية إلى الغواصين أو لاعبى الأراجوز، أو في عدم وجود كثير من الحرف الأصلية مثل صيادو اللؤلؤ أنهم لم يتطوروا أو حتى اضمحلوا[133] ، فهناك سبب مهم وهو الانقسام الشديد للحرف إلى طوائف ذات فروع متخصصة، وقد رأينا أمثلة قليلة سابقًا مثل: انقسام صانعي الدروع والجواهرجية والصياغ إلى عدد من الطوائف ، وبالمثل انقسام الجزارين والنجارين، على الرغم من أننا قد ذكرنا 18 طائفة تشتغل في بيع الاغذية في عام 1868م ، من بينها طوائف منفصلة من بائعي الخضراوات الطازجة والخضراوات المجففة والفول والخضراوات عمومًا والليمون والبقدونس والبنجر والكرات والفجل والكمون والكزبرة [134]، وفيما يلى بعضًا من أمثلة إضافية كثيرة

فنجد في قائمة أوليا Evliya خمسة عشر طائفة متخصصة في صناعة وبيع أنواع مختلفة من الخبز والكيك والفطائر المحلاة، كما نجد نفس العدد من طوائف صناع المعادن حيث ذكر أوليا حوالى ثمانية من طوائف العطارين الذين يقومون بصنع وبيع مختلف أنواع الدواء أو العطور، لكنه يضيف أن مئات من الحرف تنتمي إلى العطارين ربما يوجد مبالغة في هذا الكلام مثل عبارته بأن المشتركين في الحفلات العامة (bazbazan) كانوا مقسمين إلى(170) أصناف ويضم(70000) شخص[135] ، وكذلك كانت هناك طوائف منفصلة في عام1801م، لأصحاب الحمير الذين يقومون بحمل الأشخاص والبضائع والفحم والتراب أو القصب؛وطوائف(الدخاخنية) لبائعي التبغ المحترق (طائفتان) وتبغ التدخين؛ وللصباغين عمومًا صبَّاغي كل الألوان فيما عدا الأزرق (!) وصبَّاغي جلد الحيوان وصبَّاغي أنواع خاصة من الكتان وصبَّاغي الحرير؛ وطوائف للاعبي الخيل للتمثيل أو العمل مع القرود وطوائف القمار والعاملين بالسحر [136]

كانت هناك في نفس الوقت طائفتان لرواة القصص الشعبى، وفي عام 1880م انقسم رواة القصص لعدة أنواع لكل منهم الحق في التخصص في نوع معين من القصة[137] وكذلك كانت هناك ثلاثة أنواع منفصلة من طوائف الحمالين في الإسكندرية: منهم من يعمل في الخدمات العامة، وآخرون لهم عمل ثابت مع أشخاص لهم عمل خاص، والبعض الآخر بدون عمل ثابت[138]، وإنه ليبدو أن الحمالين قد انقسموا إلى طوائف كثيرة: ففي تعداد للطوائف في مخطوط جوته نجد أن كل مهنة كان لها شيخ (شيخ الجزارين وشيخ الصيادينإلخ)، لكَّن طائفة الحَّمالين كان لهم الكثير من الشيوخ مثل مشايخ الشيالين[139] ، وقد أبدى رجل فرنسي استياءه من هذا الانقسام للطوائف؛ إذ كان عليه في وقت الاحتلال الفرنسي أن يستخدم ثلاثة أنواع من البنائين لعمل فتحة بين حجرتين[140]

ويرجع وجود طوائف منفصلة في الحرفة الواحدة إلى سببين: أولًا بسبب تنظيمهم المحلي تبعًا لأحياء المدينة، وثانيًا لقيام أعضاء من أديان مختلفة أو من تجمعات إثنية بتكوين طوائف منفصلة

4- الطائفة طبقًا للمكان، والجماعة، والنوع

كان أعضاء الطائفة في العادة مرتبطين بحي مستقل خاص بهم في المدينة، فإذا كانت نفس الحرفة قائمة فى أحياء مختلفة، فلكل حي طائفة خاصة به وتحفل قوائم الطوائف أو شيوخ الطوائف التى لدينا بعدة تصنيفات مثل سماسرة سوق الترك، وتجار سوق الدقيق وتجار خان الخليلي إلخ [141]

وكانت بالإسكندرية في عام 1870 ثلاث طوائف للصيادين: في المدينة، وفى حى السيالة، وفي أبو قير كما كان يوجد في عام 1801 ست طوائف على الأقل من حفاري القبور في القاهرة، وكان لكل طائفة مدافن خاصة بها، وسبعة طوائف للسقايين منظمين بحسب الحي الذي يعملون به[142]

ربما يجادل البعض بأن نفس هذه القوائم تتضمن عددًا أكبر من الطوائف التى لم يتم ذكر شيء عن مكانها والتي ربما تضم أعضاء من كل أنحاء المدينة وهذا صحيح إلى حد ما، لأنه في معظم هذه الحالات كان كل الأشخاص حتى الذين يعملون في حرفة أو يديرون حرفهم في نفس الحي الذى يقيمون فيه أو حتى في نفس الشارع ويوجد كثير من الأمثلة لمثل هذا التركز في وصف أوليا لطوائف القاهرة ، فكان صانعو الخل وبائعوه متركزون في حي بالقرب من جامع شجر الدر، ونجارو البحر مقيمون في بولاق، وصانعو البارود بالقرب من باب الحديد، وتجار الحرير في سوق الغورية إلخ[143]، كما كان يوجد أمثلة مشابهة في القرن التاسع عشر دعنا نأخذ العطارين كمثال، ففي قائمة ريموند ظهروا على أنهم عطارو القاهرة (رقم 76)، وفى قوائم أخرى لم يذكر شيئًا عن أماكنهم[144] ومن ناحية ثانية فمن المعروف أنهم كانوا متمركزين في سوق العطارين أو الترابيع حتى في القرن العشرين[145]، وبالمثل ففي قائمة ريموند (رقم 26) يذكر"جواهرجية القاهرة والصاغة" Bijoutiers au Caire et orfevres بينما ورد ذكرهم في القوائم العربية "الصاغة" فقط[146] لكنهم أيضًا كان لديهم شارع خاص بهم غرب خان الخليلي[147] ويعتبر تركز التجار الذين يتعاملون في نفس السلعة أو الحرفيين الذين يعملون في نفس المهنة في شارع أو حى ملك لهم صفة خاصة تتميز بها المدن المصرية والمدن الشرقية بصفة عامة، وقد أغفلت بعض الأوصاف القليلة للقاهرة أو للمدن الأخرى على مدى القرن التاسع عشر ذكر هذه السمة[148]

ومع ذلك فليس من الصواب أن نستنتج عدم وجود طوائف يقيم أعضاؤها أو يعلمون في أحياء مختلفة من المدينة، والقائمة الفرنسية لعام 1801 تبدأ كالآتي: عبد الله الشامي شيخ قهوجية وحمامات القاهرة، ومصر القديمة وبولاق والجيزة ، بينما الثالث في القائمة الحاج بدوي شيخ جنايني القاهرة ومصر القديمة وبولاق[149] كذلك قام كثير من الشيوخ الآخرين في عام 1801م برئاسة طوائف مكونة من أعضاء من القاهرة والقاهرة القديمة وبولاق والجيزة أو على الأقل اثنين من هذه الأماكن[150] وبالمثل طائفة الحانوتية، وكان لها شيخ نجح في تمكين أعضائها من احتكار هذا العمل في مختلف أحياء المدينة[151] ، وإذا كنا قد أعطينا تفاصيل تاريخية لمختلف الطوائف، فمن

المهم أيضًا أن نحاول بإصرار اكتشاف ما إذا كانت الحرفة قد انقسمت إلى طوائف منفصلة أو ظلت متحدة تحت قيادة شيخ مشترك عندما انتشر أعضاؤها في أحياء مختلفة من المدينة[152]

وفيما يتعلق ببنية الطائفة من حيث عقيدة أعضائها أو أصولهم العرقية، فمن الملاحظ أن أعضاء أي طائفة مع بعض الاستثناءات كانوا ينتمون إلى عقيدة واحدة أو أصل عرقي واحد وإذا كان مختلف أعضاء الطائفة الواحدة من ديانة واحدة ويمارسون نفس الحرفة فإنهم يشكلون نقابة وكما كان التجار يشكلون نقابة تبعًا لبلدهم ونوع تجارتهم وطقوسهم الدينية[153] وعندما كتب هذا في عام 1802م كان أعضاء طوائف القاهرة قد جندوا للعمل في قصر الباشا طبقًا لقوائم أعدها الفرنسيون ويخبرنا الجبرتي أن طوائف الأقباط كانوا أولاً من تم تجنيدهم ثم طوائف مسيحية أخرى وأخيرًا طوائف المسلمين[154]

لقد كان تنظيم طوائف الحرف المصرية تبعًا للوحدة الدينية أو العرقية لأعضائها أو بحسب بلدهم أو موطنهم الأصلي هو السمة المميزة للفترة التي تغطيها هذه الدراسة وربما يستطيع المرء التمييز بين حالتين مختلفتين: أولا إن كل الأشخاص الذين يعملون في حرفة ينتمون إلى جماعة واحدة فإذا تحدثنا عن بائعي البوظة، فها هو أوليا يذكر أنهم كلهم كانوا من المسلمين[155] ، ومن الواضح وجود عدد كبير جدًّا من طوائف أخرى كان أعضاؤها على وجه الحصر من المسلمين، والسبب في الإشارة إلى هذه الحالة هو أن الطائفة التالية في القائمة،وهم من أصحاب محلات الخمور، كانوا كلهم من غير المسلمين كذلك كان أعضاء طوائف القاهرة من الجَلَّابين، أي من يتعاملون مع العبيد السود من أشخاص ذوى البشرة السمراء من نواحي الواحات وأسوان وإبريم[156]

ويجب أن نضيف طائفتين من الذين قال عنهم أوليا إن معظم أعضائهما كانوا من غير المسلمين، وهما طائفة الصاغة كانوا من الأقباط، أما اليهود فاشتهروا بأنهم صانعو الأزرار[157] وبالمثل عندما يذكر الجبرتي طائفة تجار شارع الحمزاوي من نصاري الشام (في عام 1814م)، فعلى الأغلب كان كل تجار هذا الشارع من المسيحيين السوريين – وكان معظمهم من هذه الجماعة حتى سنة 1884م [158] والمثال الأكثر وضوحًا في هذا الهيكل هم النوبيون البرابرة[159] الذين يعملون بوابين بيوت وحراس أماكن، كانوا يشكلون طائفة ترأسها شيوخهم في القاهرة والإسكندرية والسويس وبورسعيد وقد احتكر النوبيون فيما يبدو مهنة الحراسة لقرون طويلة [160]، ومن الناحية العملية نجد أن كل طوائف النوبيين في زمن أوليا كانوا من عمال البناء[161]

أما الحالة الثانية فإنها تتمثل في وجود أشخاص من أكثر من جماعة مختلفة يعملون في حرفة واحدة، وفي هذه الحالة تشكل كل جماعة طائفة منفصلة، والمثال الأكثر وضوحًا لهذه الحاله بائعو المواد الغذائية من اليهود ممن كان عليهم تلبية احتياجات الأهالى للأطعمة الحلال شرعا، هكذا كان يوجد في مصر العثمانية طائفة خاصة من الجزارين الذين يقومون ببيع اللحم، شأن طائفة بائعى الجبنة من اليهود[162]، وتمدنا قائمتا ريني ومبارك ببعض الأمثلة المشابهة للقرن التاسع عشر[163] ، ففي عام 1870م فكان هناك طائفتان من خدم المنازل في الإسكندرية، واحدة من النوبيين والأخرى لصعايدة مصر (خدامون برابرة وخًدامون صعايدة) أو في نفس الوقت تقريبا كان بالقاهرة طائفتان منفصلتان للخياطين، واحدة للمصريين والأخرى لليونانيين[164] بشأن وجود طائفتين للجواهرجية واحدة للأرمن والأخرى للمسلمين، وكان لصانعي الكراسي اليونانيين طائفة خاصة بهم، لكن كان من الواضح أن من بين الأعضاء المحليين للطائفة في هذه الحرفة تجار أقباط ويهود

على أنه يوجد بالتأكيد بعض الاستثناءات لهذه القاعدة، فيخبرنا أوليا بأن طوائفة العرضحالجية ضمت بعض الأروام العثمانيين، وتضمنتها قوائم مبارك وريني للإسكندرية صاغةِ عرب ويهود[165] وهكذا يبدو أن طوائف الحرف المصرية كانت أكثر تميزا بين أعضائها عن غيرها من طوائف بلاد العرب وبلاد الشرق الأوسط في ضوء ما لدينا من تقارير مفصلة عنهم حقا إننا نجد حرف وطوائف محتكرة من قبل بعض الجماعات[166]، بالإضافة إلى طوائف منفصلة لجماعات مختلفة في نفس الحرفة[167]، ولكن للحكم من خلال التقارير المنشورة فما كانت مثل تلك الحالات متعددة، وحتى على الأغلب تعد أندر من طوائف كثيرة من التي تحدثنا عنها والتى تشتمل على أعضاء ينتمون لجماعات مختلفة[168]

كان الترابط بين الطائفة والجماعة في القرن التاسع عشر إلى حد ما هو البقية الباقية من الأزمنة السابقة عندما كان للطوائف سمات دينية ووظائف دينية ولقد فقدت الطوائف في مصر مضمونها الديني أثناء الاحتلال العثماني[169] وفوق ذلك ففى كثير من الأمثلة السابق ذكرها كان تفضيل أصل أعضاء الطوائف عن ديانتهم هو العامل المميز لذلك يبدو لنا أنه كان يوجد عامل أساسي مشترك لهذا التقسيم المفرط للحرف داخل الطوائف تبعًا للتخصص والأحياء والشوارع والأسواق والجماعات الدينية والعرقية، وهو العامل الذي كان محل الاعتبارات الإدارية والمالية للحكومة فلكي تحافظ على تطبيق الإشراف على أعضاء الطوائف ولخلق نظام حقيقي فعال من جمع

الضرائب، كان من الضروري أن يكون شيخ الطائفة على معرفة شخصية بأعضاء طائفته، ولذلك ينتمي الشيوخ إلى نفس المجموعة الاجتماعية الصغيرة [170]، ويتم هذا بتقييد الطائفة بفرع خاص ومكان صغير أو جماعة صغيرة، مستخدمين واحدة أو أكثر من هذه المقاييس حسب الحاجة، وفي كثير من الحالات كان اثنان منهم أو حتى ثلاثة كلهم معروفين في أى حالة، الشيء المهم أن الفرنسيين أثناء احتلالهم لمصر عرفوا أهمية هذا النظام لجمع الضرائب[171] ويبدو أن ما سوف نقوله عن وظائف الطوائف في القرن التاسع عشر يؤكد أهمية العامل الإداري

ولقد لعبت نفس الاعتبارات دورًا في تكوين طوائف منفصلة من الرجال والنساء المشتغلين في نفس الحرفة؛ كما كان الفصل العام بين الجنسين المتبع في البلاد الإسلامية له اعتباره هنا فقد وصف لنا الجبرتي طوائف المغنيات والراقصات اللائى شاركن في احتفالات عرس محمد أغا البارودي، وتذكر قائمة عام 1801 طوائف منفصلة من المغنيين والمغنيات على نحو واضح[172] وذكر كثير من الكتاب طوائف العاهرات[173]، ويبدو أنه قد وجدت نقابة خاصة للسيدات في نهاية هذه القرن، فهناك أمر بتاريخ 12 أكتوبر 1889 بإعفاء الطوائف التالية من السيدات من الضريبة المهنية؛ وهي طائفة الحريم[174]، وخادمات المنازل وجانيات القطن وبائعات الخضار والخبازات، وبائعات اللبن والعرافات وبائعات الفطير، والدايات ونساء أخريات، فيما عدا أصحاب المحلات مثل الرجال[175]

5- تصنيف الطوائف

اعتاد المصريون تقليديًّا أن يصنفوا الطوائف بحسب الحالة الاجتماعية لحرف أعضائها عمومًا كلما زاد ثراء أعضاء حرفة معينة ارتفعت مكانة طائفتهم الاجتماعية، وتأتي في الأدني الحرف ذات الأجور القليلة والتى يجد الفقراء فيها فرصة العمل، وإذا كان عمل الحرفى يلطخ يديه وجسده بالأوساخ فان هذا يعنى ان حرفته حرفة متدنية، وينطبق نفس الشيء على الحرف غير الأخلاقية من الواضح بالطبع أن مثل هذه الأحكام تمثل وجهة نظر الطبقات العليا أو أعضاء طوائف الأشراف، والتي ينتمي إليها المؤلفون الذين نقلنا عنهم

ونعلم من قائمة أوليا ومن مخطوط جوتة، التصنيف الاجتماعي لمختلف الطوائف في القاهرة في القرن السابع عشر، وقد رتبنا النتائج التى خرجنا بها في جدول على النحو التالي

ويوضح الجدول رقم (1) في العمود(أ) أن كل الطوائف في قائمة أوليا مسجلة تحت عنوان قبخياطى مصر وصوباش الأصناف، ويوصفون ذووها كلهم بأنهم ملاعين وكفرة[176]، من المهم ملاحظة أنه إلى جانب الحرف التي صنفت في هذه القائمة حالات مع طوائف الأعمال غير الأخلاقية وينسحب عليهم وصف الملعونين والكفرة ، فضلا عن هناك طائفة أخرى قيل عنها عبارات ساخرة ملحقة مع القائمة

وتعتبر الأعمدة من(ب) إلى(ف) في مخطوط جوتة أكثر أيضاحًا، حيث نعرف أن الطوائف التي اعتبرت دنيئة فى القائمة يرجع إلى افتقادها إلى تقاليد تراث الحرفة الموروثة من قديم أو إلى نقص تعليم شيوخها، وتضم هذه الأعمدة حرف الفقراء والأعمال القذرة وطوائف الأعمال غير الأخلاقية، بالإضافة إلى موظفى الحكومة المكروهين

ويشتمل العمود(ب) على طوائف الأشخاص الذين يصفهم المؤلف بـ(العوام أو عامة الناس) الأشخاص العاديين؛ ولا يُدعى رئيسهم بشيخ، ولكن يُدعى فقط مقامات[177] ، لأنهم كانوا جهلاء وليسوا من أهل الفضل (أشخاص مميزين) أما العمود (ج) فيشتمل على معظم ما جاء في العمود (ب) مرة ثانية، فهو تصنيف منقول عن قائمة تنسب إلى حسن البصري[178] ذكرها فى إجابة عن سؤال بقوله أن صفة "شيوخ الشد" أي منح إجازة بالعمل لمن تم تدريبه، تطلق فقط على الحرفة التى يقام حفل تخرج للصبية(شد الوسط) وليس من كل الطوائف نظرا لجهلهم

أما العمود (د) فيرتب الطوائف التي ظهر شيوخ لها في فترة متأخرة ، ولذلك ليست لهم سلسلة تقاليد تربطهم بآباء الحرفة قديما، وحيث إنه لم يكن لديهم آباء للحرفة، فقد كانوا يمارسون فكرة غير شرعية (بدعة) في عقد وفك ثلاث عقد فقط في احتفالات الشد بدلاً من أربعة، أما العمود (س) فعبارة عن قائمة من الطوائف متصلة بساسان وأولاده كما ورد فى مخطوط جوته[179] وبعض من هذه القائمة تشتمل على حرف بلا شيخ، قد رأسها ما يعرف بـ (ساسان)[180] ، يتولي تدريب صغار الحرفين، لذلك عرفوا بالمنفصلين، وذكر تحت العمود (ص) طائفتان يخدم أعضاؤهما الأتراك، ولذلك يندرجان تحت بدع المنشقين عن العقيدة فيما يخص عادات الطوائف

وأخيرًا، في العمود (ع) رتبنا مجموعة من الطوائف المتدنية(المرذولة) والتي ذكرها كاتب القرن السادس عشر الشهير الشعراني، وامتدحها وكرمها الشيخ الصوفي الأمي علي الخواص (ضافر سعف النخيل)، لكن وجهة نظر الشيخ والكاتب أيضًا تتعارض مع الموضوعة في قوائم

أخرى، وكان يسميها الشعرانى بـ "الحرف النافعة في الدنيا" على أن التسمية التي تلازم بعض الحرف ـ نذكر على سبيل المثال الطباخين والحمارين- جعلتهم يظهرون أكثر من مرة ليس فقط في القوائم المتنوعة لمخطوط جوته، ولكن أيضًا في قائمة أوليا، والمصادر اللاحقة

الجدول (الأول)
طوائف مُتدنِّية (القرن السابع عشر)

" أ " طوائف الملاعين والمارقين طوائف وحرف غير أخلاقية(سفالة) تحت رقابة الشرطة	
العاهرات[181] أولاد باب اللوق[182] القوادون[183] المتشردون الشحاذون[184] حاملو المشاعل في الاحتفالات تجار العبيد[185] من يقومون بخصى العبيد السود[186] الحمارون[187] حلاقو الحمير النشالون	" ب " طوائف من العوام بدون شيخ حقيقي[195] طباخون خبازون دخاخنية بائعو الليمون الحمارون ضافرو سعف النخيل (الخواصون)[196] مؤجرو الحمير (التراسون)[197]

الزبالون

بائعو لحم الجمل المطبوخ

بائعو لحم الخلد المطبوخ[188]

بائعو المشروبات المخدرة

بائعو مشروبات التمر هندي

صانعو الخناجر العربية[189]

تجار الحصر (الحصرية)

طُّباخ بعض الأطباق المصرية المميزة

متسولون بمرايات

بائعو زيت السمسم[190]

دراويش يتسولون بفوط معطرة

عاصرو الزيوت[191]

صباغون

حَّدادون

الخبازون

طحانون[192]

طباخون

خبازون (الفرانون)

جزارون

حمالون

" ج "

طوائف الشد التي يكون شيخاً لها فقط [198]

سائقو الجمال

سائقو الحمير

صانعوالطوب (الطَّوابون)

صانعو أو بائعو الحبال[199]

صيادون المغربلون[193] المانخلية حمالون صاغة[194] مَّساحو الأراضي مشرفو الجوامع جامعو المستحقات المطلوب دفعها فى أسواق الخيول والماشية	
" د " طوائف ليس لشيوخها تراث موروث[200] (الشد بثلاث عقد) طحانون عاصرو الزيوت بائعو زيت السمسم طَّبالون صانعو الغرابيل المشاركون في حفلات عامة (أرباب الملاهي)	طبالون شحاذون بتلاوة القرآن منجمون[201] القرادتية السحرة جامعو الديون من الزبائن جامعو الرسوم من السفن " ص "

خَدمة الأتراك الذين يمارسون بدعتهم[202]	
طباخون	
فراشون	
" ع "	
الطوائف النافعة، عند الشعراني[203]	
سقاءون	
زبالون – كناسون	
طباخون	
خزافون	
سائسو الحاكم	
سائسو أمير الحج	
معَّداوية "أصحاب المعابر"	
حَّمالون	
" س "	
طوائف الساسان (منفصلون) [204]	
المشاركون في حفلات عامة	

وكمقابل لهذه الطوائف المتدنية ، يشير كل من أوليا ومخطوط جوته لعدة طوائف تميزت بكفاءة أعضائها، وقد تم تسجيلها في الجدول رقم(2) العمود (أ) ، ويضم الطوائف التي يسمح لشيوخها بأداء احتفالات الشد، ليس فقط في طوائفهم ولكن أيضًا في كل الطوائف، أما في العمود (ب) فنعيد تقديم قائمة أخرى من مخطوط جوته لنفس المجموعة التي تدعى طوائف العدول، الذين أعضاؤها محل ثقة الناس الذين يتعاملون معهم، نذكر على سبيل المثال الأطباء المؤتمنين على حياة وصحة مرضاهم، أو السماسرة المعهود إليهم بالتصرف بسلع زبائنهم إلخ

ويسجل لنا العمود (ج) ثلاث طوائف امتدحَ أوليا أعضاءها لما يتمتعون به من فضيلة، ويسجل العمود (د)أولئك الذين ذكر ثراءهم على نحو واضح وللمرة الثانية من المهم ملاحظة أن بعضًا من هذه الطوائف حافظت على مستواها الراقى لأكثر من قرنين[205]

كما يحتل الحلاقون مكانًا مميزًا بين الطوائف ويعتبر راعيهم "سلمان بك" الراعي الأصلي لكل من يعمل بها ولكن كان التجار هم أكثر الطوائف ثراءً، وترجع مكانتهم الاجتماعية لارتباطهم بتراث موروث عن النبى محمد (ص)، الذي كان تاجرًا والذى شملت تجارته فروعًا من مختلف الحرف[206]

الجدول (2)
طوائف راقية اجتماعياً في القرن السابع عشر

(أ) طوائف ربما يقوم شيخها بعد الشد مع كل الطوائف[207]	
الأطباء الحلاقون السقاءون[208] الوزانون النساجون[209] العطارون بائعو الكتب [210] **(ب)** الطوائف العدول[211] الأطباء العطارون	**" ج "** طوائف على قدر كبير من الاحترام السروجية[212] صانعو أواني الأدوية[213] الحلاقون[214] **(د)**

الوزانون الحلاقون السماسرة بائعو التوابل	
	طوائف الأثرياء أوليا[215] تجار الغلال تجار النحاس والغلايات تجار الفراء السروجية تجار الأرز

ولقد استمر التمييز بين الطوائف الراقية والطوائف المتدنية طوال القرن التاسع عشر، طالما كانت الطوائف في بعض المناسبات الخاصة، وعلى سبيل المثال فى حفل إبراهيم ابن محمد علي باشا (1805- 1848م) في آخر ديسمبر عام 1831م[216]، منح ملابس وأموالاً حسب مكانة المهنة ورجالها، على قدر الصنعة والأهلية[217]، وظل تقرير الطوائف هكذا بين المرتبة العالية أو الدنيا، كما في القرن السابع عشر وفي أيام الجبرتي كانت طوائف الحرف الدنيئة هم من باعة الفطائر المحلاة، والسمك المقلى والطباخين إلخ، وكذلك الحمارين، ولا يزالون من أصحاب المكانة المتدِّنية

وكان الجبرتي يطلق على أعضاء مثل تلك الحرف بـ(أرباب الحرف المرذولة)[218]، وفي بعض الأجيال اللاحقة كان النشالون يدعون بالطائفة الحقيرة والقذرة (طائفة سافلة حقيرة)[219]، وكان أعضاء الحرف المتدَّنية في الأساس من الفلاحين والنوبيين مثل الخدامين والحراس والحمارين والجمالين والسقايين والطباخين إلخ[220] ومن ناحية أخرى كان تجار الملابس والحرير ينتمون إلى طوائف عالية الاحترام (الحرف المعتبرة) [221]

ولقد وجد هذا الموقف بشأن وصف طوائف الحرف صدى ملحوظا بنهاية القرن التاسع عشر، ففي عام 1890م تم تكليف شيوخ الطوائف باختيار ممثلين لهم أمام لجنة الالتماسات بشأن ضريبة مهنية جديدة من بين (88) مندوبًا من تسع مدن ومراكز المديريات،(10) لكل من القاهرة وبورسعيد والقليوبية والمنوفية والبحيرة والجيزة والمنيا والفيوم، و(8) لطنطا، وبالنسبة للمدن الأخرى لم تتوفر معلومات عن ممثلين لها، حيث تم انتخاب(23) تاجرًا عامًّا أو من التجار الذين لم يحدد أو يعرف لهم مجال تجاري معين؛ و(7) رؤساء طوائف تجار المدينة (سر تجار) أو مساعديهم؛ و(7) عطارين؛ و(6) تجار غلال؛ و(5) تجار قطن؛ و(4) دخاخنية؛ و(3) من السماسرة والدلالين؛ و(3) صياغ؛ و(3) تجار نحاس؛ و(3) من بائعي الخراف أو الحمير، كان كلهم في مدينة الجيزة، أما باقى الحرف فكان لكل حرفة مندوب واحد، وكان ثمانية منهم تجارًا أيضًا وهم: بائع الكتب،وتاجر سوق خان الخليلي في القاهرة، وتاجر سوق الغورية في القاهرة، وتاجر الأخشاب، وتاجر القهوة، والبقال، والخضري، وبائع البنزين، ووصل إجمالي عددهم (69) مندوبًا من التجار وبعيدًا عن الصياغ كان يمثل كل الحرف غير التجارية مندوب واحد فقط، وكان معظمهم ينتخب في مدينتي المنيا وبورسعيد، وهم الحلاق والصراف والمقاول والنجار وعامل البناء والمنجد والخياط والحوذي وفيما عدا الدخاخنية، تظهر خمسة حرف في واحدة من القوائم في الجداول، لكل حرفة منها مندوب واحد وهم: الخباز والحلاق والجزار والصباغ والمغربل والطباخ، وكان الثلاثة الآخرين في مدينة المنيا جنوب القاهرة [222]

بالإضافة إلى ترتيب الطوائف حسب درجاتهم الاجتماعية، كانوا أحيانا يرتبون في مجموعات حرفية متصلة وتضم قائمة أوليا 30 من هذه المجموعات لمعظمها رعاة مشتركون، ولبعضها راعيها الخاص ومن قبيل ذلك كان إبراهام راعي طائفة الطباخين، ولكن صانعي الحلوى الذين هم ضمن هذه المجموعة كان لهم راعي خاص بهم - عمر حلواني[223]- ليس هذا فقط ، ولكن المجموعات نفسها كانت تضم بعض المفاجآت بدهشة: فلم يكن السَّقاءون فقط في مجموعة بائعي الأنواع المختلفة من المشروبات، وأصحاب المقاهى وبائعي التبغ، ولكن أيضا كانوا يصنفون مع رواة القصص والمهرجين لأنهم كانوا يقومون بعملهم في المقاهي[224]، وعازفو الطنبورة في قائمة مع البنائين ، والعاملون في غسل الملابس وصباغتها مع صانعى الخيام، لأنهم كانوا يقومون بغسل الخيام مع أشياء أخرى، وكان ناسجو السجاد وحابكو شباك الصيد موضوعين في قائمة طويلة من

أنواع مختلفة من الصيادين والمجموعة السادسة والعشرون تشكيلة غريبة نوعًا ما من مجّلدي الكتب وبائعيها والضاربين بالرمل والعرضحالجية ومرِّكبى الزجاج وآخرين[225]

ومع ذلك ربما تعتبر المجموعة معقولة نوعًا ما باستثناء المجموعة الأخيرة، والتي أعيد تقديمها في الجدول رقم (1)، (العمود أ) من الأعضاء المشتركين في الخاصية الاجتماعية الملازمة لهم فقط، ويوضح أوليا هذا الترابط بقوله إنه في بعض الحالات يكون أعضاء طوائف معينة مساعدين (غالبا من المبتدئين بالحرفة) للمجموعة الأساسية، فهكذا يكون بائعو رأس وكرش الخراف المطهية بالجزارين، ويلحق ضافرو شعر الماعز بصانعي الخيام وصائدو الطيور مع صانعي السهام، هكذا وردت بالقائمة [226]، وفي هذا السياق يجب أن نذكر أن المجموعات ذات الحرف المتصلة، ورث أعضاؤها تقاليد الحرفة من الآباء عبر الأجيال، ونذكر في هذا الخصوص ما ورد في مخطوطة جوته عن ابن حبيان مؤلف (كتاب الدستور)، عمل أدبيات الطوائف التى أوردها جوته فى أماكن متفرقه من مخطوطه في قوله أن كل حرفة أو طائفة ترتبط بعمالها (كل حرفة ملحقة بعمالها) فيتبع مؤجِّرو الحمير لنقل الحبوب والطحانين والكيالون طائفة الكيالين، والعاملون في أفران الخبازين وخبازو كل أنواع العجائن يتبعون طائفة الخبازين إلخ[227]

لم يكن الراعي المشترك هو الرابط الوحيد لهذه المجموعات، ففي الواقع كان هناك اتصال متواصل بين جمع القائمين على هذه الاحتفالات، الأول أن كل مجموعة كانت تشكل فريقًا منفصلاً في المجموعات تكونت نتيجة سيرهم معًا في هذه الاحتفالات، ولأن أصحاب محلات الخمور كانوا من غير المسلمين، ولم يكن لهم مجموعة خاصة بهم؛ فقد كانوا يسيرون فى هذه الاحتفالات مع أصحاب المقاهي؛ وكان بائعو بذرة الكتان وبائعو زيت السمسم يسيرون بمفردهم، ربما من الواضح أن هذا يرجع إلى ملابسهم المتسخة، ولذلك تكونت المجموعة الرابعة من هاتين الطائفتين فقط، ولم يتجمع نجارو المراكب البحرية مع طوائف البنائين؛ لأنهم شكلوا وحدة خاصة بهم في الاحتفالات تحت قيادة قبودان كتخدا إلخ[228]، ومع ذلك فقد كانوا يسيرون معًا في الاحتفالات، لُكّل منهما وحدة منفصلة، لأن كلًا منها كان تحت سيطرة مسؤول حكومى مختلف، الذي يقود طائفته في الاحتفال، كما رأينا في المثال السابق وعلى هذا كان التصنيف الإداري هو الغرض العملي الثاني لتقسيم الطوائف إلى مجموعات الاحتفالات العامة المختلفة التي تشارك فيها الطوائف حتى أن أوليا وضح أن بعضًا من هذه

رأينا في الفصل الأول من هذه الدراسة، أنه خلال القرن السابع عشر وقعت الطوائف تحت سيطرة الحكومة وأصبحت أداة إدارية في يديها، لذلك فلا عجب إذا كان تصنيف الطوائف مشروطًا بالاحتياجات الإدارية والمالية وبتغير العلاقات بين مختلف القوى داخل المؤسسة الحاكمة، وبحسب وصف أوليا للطوائف في القرن السابع عشر الميلادي، كانت كل مجموعة من مجموعات الطوائف الثلاثين التي قام هو بتسجيلها كان يحكمها عمليًّا موظف من أسرة الباشا، والذي كان عمله مرتبط بحرف المجموعة الخاصة، ربما نحو ثلاثين، وكان يقوم بتسمية هؤلاء الموظفين[229]

وهكذا كانت طوائف الخبازين وتجار الغلال والحرف المشابهة تحت إدارة رئيس التجار، والجزارين تحت قصاب باشي (رئيس القصابين)، وصانعو الخيام تحت كبير أو رئيس الخيامين إلخ، وفي بعض الحالات كان هناك إثنان من الموظفين واحد من منزل الباشا والآخر من المدينة ولهم سلطة البت في شئون طوائف الحرف، فمثلاً كان الطباخون والصيادون تحت إدارة حكم ُكِّل من رئيس الطباخين والطهاة في المدينة، أما الخياطون فكانوا تحت رئاسة كل من رئيس الخياطين باشا، ورئيس الحلاجين باشا بالمدينة، والمعداوية تحت رئيس المجدفين باشا في المدينة إلخ [230]

وكانت حرف البناء تحت رئاسة معمار أغا، والطحانون وطوائف كثيرة أخرى تحت إمرة المحتسب، وكما رأينا فقد كانت طوائف الأعمال غير الأخلاقية والمشتركون في الاحتفالات وعدد من طوائف أخرى تحت سيطرة الصوباشي (رئيس الشرطة)[231]، ولقد وفر هؤلاء الموظفون الحماية لطوائفهم وجمع ضرائبهم، ويقول أوليا أن بائعي القهوة المتجولين كمثال كانوا يدفعون ضرائبهم إلى (رئيس خدم) الباشا لأنهم كانوا تحت حمايته[232] ، لذلك أصبحت حماية طواف معينة مجالاً للمنافسة بين الموظفين المختلفين، خصوصًا بين موظفي منزل الباشا من ناحية والموظفين المدنيين من الناحية الأخرى ويروى أوليا أن الطباخين وبائعي القهوة والخبازين والجواهرجية والخياطين والمعداوية لا يدفعون الرسوم للمحتسب، ولكن يدفعونها للموظف الخصوصي من منزل الباشا، وبمجرد خروج الباشا من منصبه يصبح موظفوه بلا نفوذ؛ فتعود هذه الطوائف للمحتسب ويدفعون له الضرائب [233]

ولقد ظل هذا التصنيف الإداري لطوائف الحرف قائماً طالما ظلت الطوائف قائمة، فكانت هناك ثلاث مجموعات كبرى من طوائف الحرف في القاهرة في القرن الثامن عشر، كل منها تحت إدارة موظف خاص من الحكومة على النحو الآتي:

1- **أمين الخردة:** وكان له حق ضبط وجباية ضرائب كل المشاهد العامة في مصر، ومسئولاً عن كل أنواع طوائف الحفلات، وأيضًا الجاينية وسماسرة أسواق الجمال والسروجية وصانعي الأكواب وصابغي الحرير والسمكرية وتجار الحديد وبائعو الخردة[234]

2- **المحتسب:** كان مسئولاً عن ضبط الأسواق والأوزان والمقاييس والأسعار، لذلك فله سلطة على طوائف حرف بائعي الأطعمة والحطابين وصانعي الشمع، كما كان يجمع منهم الضرائب [235]

3- معمار باشا: رئيس مهندسي القاهرة المعماريين، كان مسئولاً عن كل ما يخص البناء ويجبي الضرائب من طوائف البنائين والمعماريين وناحتي الحجارة والنجارين والخراطين إلخ[236]

هذا وقد بقيت مجموعتان فقط من المجموعات حتى القرن التاسع عشر، فقد ألغيت وظيفة المحتسب بعد حكم محمد على وانتقلت مهامه إلى رئيس البوليس، ولكن طوائف حرف بيع الأطعمة والمياه والوقود والخشب كونوا مجموعة من أنفسهم على مدار القرن، وكان شيخهم يجتمع من وقت لآخر بالمحتسب أو رئيس البوليس لتحديد أسعار بضائعهم، وفي عامى (1867/1868م) كانت الطوائف محل الاهتمام هم بائعو الخضراوات والفاكهة والمياه واللبن والقشدة والدقيق والخبز واللحم والمخلل والزيتون والليمون والقهوة والفول والطيور والبيض والخضراوات المجففة والفحم والوقود والزيوت والفول والخشب والبذور والمعجنات [237]،وكانت هذه المجموعة من طوائف الحرف التى يرأسها المحتسب أو رئيس البوليس تشترك في الاحتفال السنوي برؤية هلال في رمضان[238]

أما المجموعة الثانية من الطوائف والتي استمرت تشكل طبقة منفصلة في القرن التاسع عشر، فقد تكونت من طوائف المعمار، والتى تضم: الحفارين وقاطعي الأحجار والذين يبنون بالآجر والبنائين ولاصقى الورق والراصفين بالحجارة والرخام والنحاتين والمهندسين المعماريين والنجارين والخراطين والملمعين، وناحتي الخشب والدهانين والقائمين على طلاء الذهب ومركبي الزجاج والسباكين والحدادين والقفاصين، وبمجرد إنشاء وزارة الأشغال العمومية أصبحت هذه المجموعة تحت سلطتها، كما تم تعيين شيوخها عن طريق هذه الوزارة وحاكم القاهرة، وكانت لهذه المجموعة أيضًا احتفالاتها الخاصة، مثل ركوبات النيل، وهى عبارة عن موكب على رأسه رئيس

المهندسين المعماريين يتجه إلى ضفة النيل، لحراسته في الليلة السابقة لدخول المياه إلى القناة الرئيسية للمدينة، كما كانت لها لغة غريبة وإشارات سرية خاصة بها[239]

أما طوائف التجار فشكلوا مجموعة منفصلة في كل مدينة تحت قيادة رئيس مشترك، وكان لقبه في القرن التاسع عشر سر تجار (كبير التجار)[240]، ولكن أحيانًا أو في بعض الأماكن كانوا يسمونه "ريس التجار"[241] أو "شيخ التجار"[242]،وكان الحاكم يعينه ويطرده من الوظيفة، وهو يمثل التجار في هيئات معينة، مثل المحاكم التجارية ولجان التعليم والصحة، وهمزة الوصل بين الجماعات التجارية والحكومة عن طريق نقل الأوامر الرسمية إلى التجار، وتبليغ الحكومة بالأحداث التجارية (من قبيل نوع البضاعة التي أحضرتها القافلة لأسيوط)[243]، ولم يكن لمجموعات أخرى من الطوائف مثل هذا الرئيس

وكثير من التصنيفات التي نوقشت من قبل كانت مؤسسة على تقسيم الطوائف إلى ثلاثة أنواع: طوائف الحرفيين، وطوائف التجار، وطوائف المشتغلين في النقل والمواصلات[244]، وعلى الرغم من أنها مًّثلت جزءًا من شيء واحد ومن نفس النظام؛ فإن التمييز بين هذه الطبقات الثلاثة ذو مغزى كبير في التاريخ الحديث للطوائف، ولتحقيق ذلك استخدمنا قوائم الطوائف المعروف عنها أنها كاملة فقط ـ وتلك هى قوائم ريموند للقاهرة في عام 1801م ورينى للإسكندرية في عام 1870م ، وقمنا بضم قائمة على مبارك للسويس في الجدول بغرض المقارنة (غالبًا يعود لعام 1870م) على الرغم من عدم تأكدنا من أنها قائمة كاملة للطوائف وقد لخصت النتيجة في الجدول التالى رقم (3)

جدول (3)

تصنيفات الطوائف بحسب نوع الحرفة والمدينة

نمط الحرفة		**القاهرة[245] 1801**	**الإسكندرية[246] 1870**	**السويس 1870-1880**
الُّصَّناع والحرفيون	عدد الطوائف	104	50	24

	عدد الأعضاء		7584	428
	نسبة الطوائف	382%	368%	437%
	نسبة الأعضاء		293%	290%
التجار	عدد الطوائف	99	43	24
	عدد الأعضاء		6781	573
	نسبة الطوائف	364%	307%	254%
	نسبة الأعضاء		262%	375%
النقل والخدمات	عدد الطوائف	69	47	17
	عدد الأعضاء		11514	526
	النسبة المئوية للطوائف	254%	335%	309%
	النسبة المئوية للأعضاء		445%	345%
المجموع	عدد الطوائف	272	140	55
	عدد الأعضاء		25879	1527

أ-   القائمة الكاملة لعام1801م والتى لخصت في هذا الجدول، تضم طوائف القاهرة وبولاق والجيزة وبها 278 بندًا، ولكَّن 6 منها لم تكن مقروءة لدرجة أننا لم نستطع تصنيفها

ب-   بالنسبة لريني Regny، كان بالإسكندرية 142 طائفة، تضم 25940 عضو، سرد منهم 140 ، تضم 25879 عضو فقط في قائمته المفصلة[247]

أهم نتيجة نستنتجها من هذا الجدول هى أنه بالرغم من أن الصُّناع والحرفيين كان لهم العدد الأكبر من الطوائف، فما قُدِّر عددهم في أى مكان بأكثر من نصف مجموع عدد الطوائف في القرن التاسع عشر، وشكلت طوائف التجار بين ربع وثلث المجموع، وكذلك الأشخاص العاملون في النقل والخدمات، وفوق ذلك كان حوالى 30 في المائة فقط من أعضاء الطوائف من الصُّناع والحرفيين، وفى كُلٍّ من الإسكندرية والسويس كان الأشخاص الذين ينتمون إلى طوائف النقل والخدمات أكثر من الذين ينتمون إلى طوائف الصُّناع، ويوضح الفرق بين نسبة أعداد الطوائف وأعداد أعضائهم متوسط حجم الطوائف الأخرى

وبوجه عام كانت طوائف النقل والخدمات هى الكبرى، ففي قائمة على مبارك للقاهرة[248] كانت أكبر ثلاث طوائف هي طوائف الخدم والنوبيين(حراس) والحمارين، وفي قائمة الإسكندرية لعام 1870م كان الخدم النوبيون وشيالي السفن والحمارين، وفي السويس كان بائعو الخبز والحمالون وبائعو الخضروات، من هنا realpagex0066xكانت النسبة المرتفعة لأعضاء طوائف

التجار وفي قائمة على مبارك للقاهرة كان متوسط أعضاء الطوائف كالآتي: 961 للنقل والخدمات 820 للتجارة؛ و 325 للفنون والحرف[249]

وفي ختام كلامنا نقول بأنه لم يكن نظام طوائف الحرف المصرية في القرن التاسع عشر لم تكن طائفة بالمعني الضيق،فقد كان نظامًا عامًا شمل غالبًا كل أهل المدن النشطاء والمقيمين بشكل دائم في مصر، وكان يشتمل حتى على موظفي الحكومة ذوي المكانة المنخفضة مثل الكتبة وجامعي الضرائب[250]، كان فقط أصحاب السلطة العليا هم من خارج النظام

وكذا لم يحسب "العلماء" من المنتمين إلى "الطوائف" على الرغم من أن نظامهم لم يكن مختلفًا، فقد استخدمت أقسام من الأزهر نفس المصطلحات التي تستخدمها الطوائف للإشارة إلى جماعاتها وموظفيها- طائفة وشيخ ونقيب إلخ [251]، وكان في دمياط شيخ العلماء الذي كان مسئولاً أمام الحكومة عن كل الأشخاص العاملين في حرف تتعلق بالكتابة والدين، وكان يكلف بالمساعدة على مواصلة متابعتهم والفصل في نزاعاتهم وكان الشيخ يعين من قبل الخديو ولكن من الواضح أن المنصب كان ينتقل من الأب إلى الابن[252] ، وكان يبدو وجود تنظيم مثل هذا في مدن محلية أخرى ومع ذلك فإن الوظيفة الأساسية للطوائف، وهى جمع الضرائب لم تكن موجودة في هذه الحالة؛ لأن العلماء لم يدفعوا الضرائب للولاية [253] آخذين في الاعتبار كل هذه المؤهلات، ولعلَّ قائلاً يقول إنَّ كل شخص مقيم بمدينة في مصر كانت له طائفته

الفصل الثالث

التنظيم الإداري لطائفة الحرفة

1- الهيكل التقليدي

تحفل مخطوطة جوته بمعلومات وافرة عن البناء التنظيمي التقليدي لطوائف الحرف في مصر من نهاية القرن السادس عشر ومطلع السابع عشر، على الرغم من أن التفاصيل تكون أحياناً غير متسقة أو متناثرة عبر الصفحات مما يجعلها غير متصلة بطريقة منظمة، إلا أنه عندما تجمع هذه التفاصيل وترتب فإنها تشكل صورة متناسقة الأجزاء لنظام صارم من الرتب والوظائف المحددة جيدًا وشعائر الاحتفالات التي تجمعها

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ما إذا كانت هذه الصورة لائقة إلى الحد الذي يجعلها حقيقية ويبدو على الأغلب أن مؤلف مخطوط جوته قد نسخ مقدارًا ضخمًا من مادته من الأعمال السابقة [254] ، وكان هدفه هو استمالة معاصريه في طوائف الحرف للحفاظ على التقاليد القديمة

وفي أحسن الأحوال فإن هذه التقاليد خاصة ببعض الطوائف فقط، كطائفة الحلاقين وطائفة الأطباء الذى يبدو أن مؤلِف مخطوط جوته واحد منهم ، وأنه ليذكر أن الاحتفالات في وقت كتابته كانت مهملةً حقًا من بعض الطوائف[255] ، وفي مكان آخر يعرب عن أسفه لسهولة قبول أعضاء جدد في الطوائف، ويحذر قراءه من أن يسعدوا بانضمام أعداد كبيرة من الناس للطوائف[256]

ولسوء الحظ توجد مصادر معروفة تحتوي على معلومات عن الحالة الفعلية لبنية الطوائف وشعائر احتفالاتهم في مصر العثمانية لذلك ننوى في الصفحات التالية أن نناقش مراتب الطوائف

ووظائفها واحتفالاتها كما جاءت في مخطوطة جوته وكنموذج مثالي فربما نقارنه بالهيكل الفعلي وطقوس القرن التاسع عشر الميلادي والتي سوف تناقش فيما بعد

إن أول اتصال بين الصبى والصنعة أو الحرفة التى قدر له أن يتعلمها، عبارة عن علاقة شخصية بينه وبين معلمه من خلال احتفال رسمي يقال له"التحام" ، وفي هذا الاحتفال كان الصبى يسأل في حضور بعض أعضاء الطوائف والموظفين عن شئونه وخاصةً ما إذا كان مرتبطا بالتزامات معينة أو عقود من أى نوع ، وبعد أن يرد الصبي بالنفي على هذه الأسئلة يقوم الجميع بتلاوة سورة الفاتحة من القرآن[257] وبذا يصير الصبي متمرنًا، وبمعنى آخر مبتدئًا، أومجتهدًا أو طالبًا[258]، وكان معلمه يدعى مقدمًا أو معلمًا أو كبيرًا على أقصى تقدير وبمجرد أن يصبح تحت التمرين من خلال "الالتحام"، يدخل أول باب من الأبواب الأربعة للطائفة ألا وهو "السياج"[259]

وبعد فترة من الخدمة يدخل المتمرن إلى البوابة الثانية، وذلك بعقد "عهد" مع معلمه ويحضر أعضاء الطائفة والموظفون الاحتفال الذي يبدأ بقراءة الفاتحة مرة ثانية بعد ذلك يفرض المعلم على المتمرن أن يقسم على بعض التعهدات، ثم يسدي إليه النصيحة وينتهي الاحتفال بقراءة أجزاء من القرآن الكريم وتعاليم النبي وكما هو الحال في الاحتفالات الأخرى كان إعلان "العهد" يصاحبه وليمة[260]

وبمرور المتمرن من البوابة الثالثة يدخل"سياج" الطائفة وهكذا يصبح "عاملاً"[261]، ولعدم وجود كلمة أفضل للتعبير فسوف نقدم المرادف المقابل لهذه الكلمة في طوائف الحرف الأوروبية وهو: عامل ماهر كما وجدت أيضا كلمة صنايعي في مخطوطة جوته[262] ولأن المتمرن كان عليه أن يمر باحتفال الشد (شد وسطه برباط أو تحزيم) قبل أن يقبل في هذه الدرجة، كانت الكلمة الأكثر تكرارا هنا هى أنه(مشدود)[263]، يتضمن هذا الاحتفال ربط وسط المرشح وعقد وفك عدد معين من العقد، وكان يطلق عليه حزام أو تحزيم وعقد[264] ، وكان النقيب هو من يقوم بهذا العمل في حضور شيخ الطائفة[265] ، وكان يتم بالطريقة التالية:

وبناء على طلب المرشح للانضمام إلى الطائفة يدخل بعض السادة البارزين في الطائفة في مفاوضات مع "كبير" المرشح ثم مع "النقيب" و"الشيخ" ثم يقدم المرشح طلبا رسميا للنقيب، الذي يرفعه بدوره للشيخ (بعد دفع مبلغ معين من المال) ويستدعى "النقيب" لمقابلة "الشيخ" الذى يسأله عن مدى براعة المرشح في حرفته أما الشخص التالي الذي يجب الحصول على موافقته فهو"جد"

أبناء الطائفة الكبيرة[266] وهذا أيضاً يتطلب دفع مبلغ من المال أو تقديمه هدية وأخيراً، يقوم النقيب والمرشح بجولة بين عمال الطائفة لإزالة أى خلافات من المحتمل وجودها بينهم وبين المرشح وبعد هذه الخطوات يرتب لعمل اجتماع وليمة وعند دخول الأعضاء إلى الاجتماع يقوم كل عضو بقراءة الفاتحة لكبيره ويقدم للشيخ عود أخضر[267]، ثم يقوم المرشح بمناشدة الحشد أن يطلبوا من الشيخ إقناع كبيره لكي يقبله عضواً بالطائفة أما إذا أبدى أحدهم اعتراضًا على المرشح بدعوى أنه آذاه أو لكونه مدينًا له بالمال، توجَّب على المرشح أن يرضيه معنويًّا أو ماديًّا: وإلا تأخَّر الشد وأُجبر المرشح على تحمل نفقه اجتماع جديد بالإضافة إلى الأول وبعد حسم كل هذه الأسئلة يذهب المنتخب إلى الوضوء قبل الصلاة، ثم يطوق وسطه بحزام معقود بأربع عقد: العقدة الأولى لكبيره، والثانية للجد، والثالثة لراعى الطائفة، والرابعة من أجل إمام العلوم أي " عالَى "[268] ثم تلقى الخطب لنصح المشدود بأن يكون مستقيماً وأن يعمل أعمالاً صالحة وأن يمتنع عن كل ما يغضب الله ويطيع أوامر الشريعة[269]

وكانت الخطوة التالية لعضو الطائفة هى الترقي من درجة عامل ماهر إلى معلم – كما كان يطلق عليه "منتهى" أو "معلم"، أو يقال "أُسطى"[270](الجمع أسطوات) ويطلق على الاحتفال الذي يصحب هذا الترقي " إذن" أو "إجازة"، أي رخصة، حتى يفتح محلاًّ أو لكى يمارس حرفه مستقلة[271] ، ولا يسمح لأحد بفتح محل بدون هذه الإجازة من كبيره، حتى أنه لا يسمح للأب بضمان رخصة لابنه (الإجازة لا تصح من الوالد) لأن الأب بسبب حبه لإبنه سيفضله على الآخرين وفي نفس الوقت لن يكون قادرًا على تبيُّن عيوبه[272] ، ويروى لنا الجبرتى بالتفصيل احتفالاً لمنح الإجازة بواسطة معلم في فن صناعة الأقواس والسهام في القرن الثامن عشر، وسنعرض فيما يلى ملخصًا لوصفة [273] :

يجتمع أعضاء الطائفة (أهل الصنعة، أو الإخوان في الصنعة) في منزل المعلم ويستدعون الشيخ محمد المرتضى معلم الجبرتي لصياغة نص الإذن (الإجازة) وطبقاً للنص كان إسماعيل بن إبراهيم هو أول من قام بصنع الأقواس والسهام، ومن بعده انتقلت الصنعة من جيل إلى جيل ومن شيخ إلى شيخ[274]، ثم ينصح العضو الجديد بأن يكون متواضعاً وحسن السلوك وسامي الأخلاق؛ وأن يكون صبورًا ملازمًا الصمت وراضياً بنصيبيه ، وكان عليه أيضاً أن يعظم الله دائماً ويبدأ عمله بقوله بسم الله؛ ولا ييأس ولا يلعن نفسه أو أقواسه وسهامه، ويتعلم كيف يقوم بإصلاح الأقواس والسهام التي بها تلف؛ ولا يقوم ببيع أسلحة الجهاد لغير المؤمنين، ويستفسر دائماً عن ديانة

المشترى وإذا تأكد من أنه مسلم يأخذ منه عهداً بألا يستخدم السلاح ضد مسلم موحد[275] ، أو لقتل كلب أو حيوانات أخرى لها أرواح إلا للصيد، أو لقتل الحيوانات التي يجب قتلها

علاوة على ذلك لا يقوم المعلم الجديد بتعليم الحرفة شخصًا ليس على بيِّنةٍ من ديانته؛ومن ناحية أخرى لا يمنع أحدًا من اكتساب المعرفة إذا كان راغباً في ذلك؛ وكان عليه أن يقوم بتمرين تلاميذه وأن يوحدهم في وئام وسلام، وأن يحثهم على العمل، وألا يحتج أو يعترض عليهم أمام الآخرين، وأن يسلك دائماً مسلك الوقار ثم يختتم الاحتفال بإنشاد بعض الابتهالات والأدعية الدينية

وعندما يصبح عضواً من الطائفة معلمًا، يكون بذلك قد وصل إلى أعلى درجة يمكن أن يصل إليها أي عضو عادى من الطائفة، (عكس مسئولي الطائفة) وفي الواقع أنه يبدو وجود تفرقه غير رسمية بين أعضاء الطائفة عموماً والطبقة العليا من المعلمين المتمرسين في المهنة ويطلق عليهم في مخطوط جوته أكابر الطائفة، والأخيار، والاختيارية، وأهل الفضل، أو الاختيارية فقط وكانت مهمتهم هى إدارة المفاوضات الأولى "للشد" نيابة عن المرشح وتأييد قرارات الشيخ والحكام (بقولهم آمين) ومساندة الشيخ في مهامه مع الحكومة[276]

كان مسئولو الطائفة يصنفون في أربع درجات مثل أعضاء الطائفة، وتعرف درجاتهم باسم الأبواب، وكانت أربع بوابات، وكلما عبر الشخص من إحدى هذه الأبواب يترقى من الدرجة الأقل للأكبر، فكانت الدرجة الأولى وهى الأدني "بيشرويش"[277] أو البيشرويش الصغير، والثانية "النقيب الثاني"، أو "النقيب الأوسط" أو "سهل الوزير"، وكانت الدرجة الثالثة "النقيب" أو "النقيب الكبير" ، والرابعة" الشيخ" وكان الترقي لكل من هذه الدرجات الأربع بحسب ما جاء في مخطوط جوته يصاحبه احتفالات خاصة لأخذ "العهد" و"الشد" ولسوء الحظ لا توجد في مصادرنا أى تفاصيل عن شعائر بمراسم (احتفالات) بداخل الطبقتين الأقل ولا عن وظائفهم وكان أصحاب هاتين الدرجتين يحلون محل النقيب ظاهريًّا وكان لديهم القليل من السلطة للقيام بأى عمل بدون تدخل النقيب، ولكنهم كانوا الخلفاء الطبيعيين للنقيب عند وفاته[278]

وهناك المزيد مما قد يقال عن النقيب والشيخ، فكان النقيب يعين عن طريق الشيخ وبحسب اختياره الشخصي، وليس للطائفة سلطة في الأمر[279] ، وقبل أن يتقلد النقيب الجديد منصبه كان عليه أن يجتاز احتفال" شد" خاص، يختلف عن الشد العادي في أن العقدة الثالثة كانت تعقد على اسم خالد ابن الوليد وليس على اسم راعي الطائفة (إذا كانت تنتمي إلى واحد من السبعة عشر جذرًا) أو على

اسم نقيب راعي الطائفة[280] وتكون الوظيفة الرئيسية للنقيب هى إدارة احتفالات الطائفة من ذلك احتفال "الشد" (لكن في حضور الشيخ فقط) ويحضر الاحتفالات الأخرى، ومن المهام الموكولة أيضا تدبير أمر إدارة وانعقاد اجتماع الطائفة[281]، ومع ذلك فمؤلف مخطوط جوته ينسب للنقيب مهام أكثر من كونه مجرد مسئول عن تنظيم الاحتفالات، فقد كان عليه أن يتحقق من الاتهامات الموجهة ضد أعضاء الطائفة، وأن يتأكد من أخلاق الشيخ ومن تصرفاته بل ومحاكمة الشيخ إذا اتهمه أحد من أعضاء الطائفة[282]، لذلك كان يتعين في النقيب أن يكون شخصًا ذا علم ؛ (آي دراية في الغالب بعادات وطقوس الطائفة) لكى يستطيع أن ينجز كل هذه المهام ويسترسل مؤلف مخطوط جوته بقوله: حتى إذا قام نقيب جاهل بإقامة احتفال شد وكان صحيحًا رسميًّا فإنه يكون في الواقع باطلاً وعديم القيمة[283]، وفوق ذلك وضعت مجموعة من المبادئ الأخلاقية المفصلة لنقباء الطوائف[284]، وكما رأينا في الفصل الأول فإن "النقيب" كما ورد فى مخطوطة جوته له أهمية أكبر من "الشيخ"، وهى صورة ترجع للنزعة السياسية لهذا المؤلف حاولنا شرحها

على كل حال فإن النقيب يكافأ لخدماته بعدة طرق منها؛ في بعض الحالات قد يستلم مرتب شهرياً جامايكا [285]، لكن عمومًا كان يتلقى مكافآتٍ وهدايا من الشيخ نظير خدمات معينة وكذلك من المرشح للطائفة مقابل إتمام شعائر احتفاله[286]، وكانت كلمة (رضا) أو (نياز) هى الكلمة المستخدمة في مخطوط جوتة للإشارة إلى المكافآت والهدايا التي تعطي للنقيب(ولغيره) [287]، كما استخدمت كلمة شيخ في مخطوط جوته للإشارة إلى أعلى مكانة في الطائفة ولمنصب يتقلده شخص في كل طائفة، له درجة شيخ ويطلق على نائب الشيخ اسم "الشيخ المتولي"، على حين أن الشخص الذي له درجة الشيخ ولم يعمل شيخ للطائفة فعلا يقال له شيخ "متنزه"[288]

وكان على الذي يريد أن يترقى إلى درجة شيخ أن يكون بارعًا في ثلاثة فروع من العلم: علم التوحيد وعلم الدين وعلم الطريق والصنعة[289]، وكان عليه أن يجتاز احتفال شد خاص ويتم فيه عقد العقدة الثالثة على اسم حسن البصري راعي كل الشيوخ[290] وكان على ثمانية من شيوخ الطائفة على الأقل حضور هذا الاحتفال ويقدم كل منهم دليلاً على شخصيته، كما هو الحال في الشد العادي، يوفي المرشح أولا العهود والديون، ثم يجتاز اختبارًا يشرف عليه رجال حكماء (أهل العلم) ويختم الاحتفال بتلاوة النقيب آيات من القرآن الكريم[291] ويمكن للشخص أن يصبح شيخًا دون المرور من خلال الدرجات الثلاث الأقل، ولكن لا تكون له حقوق على أصحاب الدرجات الأخرى التي لم يجتزها[292] ويؤكد مؤلف مخطوط جوته على أن درجة شيخ لم تكن تورث أو تنتقل[293]

وكما رأينا في الفصل الأول، يدلي مؤلف مخطوط جوته بأنه كان يتم تعيين من يتولون منصب شيوخ الطوائف المصرية عن طريق الحكومة في القرنين السادس والسابع عشر، نظريًّا كان يجب أن يتم تعيينهم بموافقة (اصطلاح) أعضاء الطائفة بعد أن يتم اختيارهم عن طريق الأشخاص المتعلمين في الطائفة[294]، وكان لأعضاء للطائفة الحق نظرياً في الاعتراض على تعيين شيخ لا يوافقون عليه، وعزله إذا ظهرت منه إحدى السمات العشرة السيئة (وقد سردت بالتفصيل في المخطوط وهي تصل في الواقع إلى أحد عشر سمة)[295]

ولأن مخطوط جوته في الدرجة الأولى يتعامل مع الهيكل الداخلي للطوائف وعاداتهم، لذلك فإنه لم يوضح الوظائف العامة المرتبطة بإدارة الحكومة[296]، أما عن الشئون الداخلية للطوائف فقد كانت مهمة الشيخ الأساسية هى الفصل في المنازعات التي تنشأ بين أعضاء الطائفة (لذلك كانت الصفة الأساسية المطلوبة منه هى العدالة)[297]، ثانيًا كان من واجبه أن يدعو أعضاء الطائفة إلى الاجتماع الذي يتولى برئاسته[298]، وأخيرًا إذا أراد أى فرد من الطائفة أن يمارس حرفة أو صنعة ما كان عليه أولاً أخذ تصريح من شيخ الطائفة[299]، وكان قبول أعضاء جدد في الطائفة يتطلب دفع مبلغ مالي للشيخ، كما كان يأخذ مكافأة كلما دعا إلى عقد اجتماع، ويطلق على الهدايا والمبالغ المالية المدفوعة للشيخ اسم "نياز" و"رضا" [300]

لقد أكد مؤلف مخطوط جوته كثيرًا على حقَّ أعضاء الطائفة في حضور اجتماع الطائفة (الجمع)، وكان يتوجب عزل الشيخ الذي يهمل فى أداء هذا الواجب بدون أسباب كافية، وفوق ذلك كان يجب على الشيخ والنقيب أن يوجها الاجتماع بطريقة مناسبة ولا يمنعا أحدا من التعبير عن آرائه؛ وذلك منعًا لحدوث الخلافات التي قد تؤدي إلى تفكك الاجتماع، كما كان يجب أن يقاد الاجتماع بحسب قواعد صارمة، وحددت وظائف خاصة لعدد من الموظفين مثل الدعوجي والترجمان ورأس الميمنة ورأس الميسرة والوزير ويبدو واضحا أن هذه الترتيبات قد شكلت، بعد تشكيل ديوان السلطان[301]

وقبل أن ننتقل لتحليل هيكل الطوائف في القرن التاسع عشر، يجب أن نؤكد مرة ثانية على أن الهيكل التقليدي الموصوف في مخطوط جوته ظل طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر دون أى تغيير ذلك أن كل ما لدينا من مادة وثائقية لا تمكننا من معرفة الوقت الذي حدثت فيه

التغيرات وكل ما نعرفه أن التقاليد القديمة حتى في مصر العثمانية أصابها التدهور وأن بعض هذه التقاليد قد انتعشت في مصر الحديثة على الأقل في بعض الطوائف، وهو أمر جدير بالتأمل

2- المتمرن والعامل الماهر

ليس ثمة شك أنه في القرن التاسع عشر - شأن الأزمان السابقة- كانت نسبة كبيرة من المتمرنين في حرف كثيرة من أبناء معلمي الطائفة[302]، فقد كانت الصنعة أو الحرفة تُورَّث في العائلة إلى حد كبير، على الرغم من أننا قد نكون مبالغين لو أننا زعمنا أنه لم يكن يقبل أي شخص في طائفة الحرفة متمرن ما لم يكن من أقارب المعلم أو العامل الماهر[303] وفي هذا الخصوص فإن ما كتبه كلونزينجر Kluunzinger في سبعينيات القرن التاسع عشر عن مدن صعيد مصر ينطبق أيضاً على مدن مصر الأخرى، فقد كتب يقول: يتعلم الفنان بالفطرة منذ طفولته وبمجرد أن يستطيع المشي والكلام يقضى معظم النهار في ورشة والده ويساعده بقدر إمكانه، وكنتيجة طبيعية لذلك يصبح الابن متمرنًا ثم عاملاً ماهرًا وأخيراً خليفة لأبية في العمل، وعندما لا يكون لرجلٍ ولد يشترى لنفسه عبداً ويعلمه تجارته[304]

كما كان عدد كبير من أعضاء الطوائف في بدايات القرن التاسع عشر في الأصل فلاحين، وكان هؤلاء هم طوائف الخدم والسعاة والبوابين وسائقي الجمال والسقائين والمراكبية إلخ، أي طوائف الأشخاص العاملين في النقل والخدمات بالدرجة الأولى وهذا أمر طبيعى لأن ممارسة مثل تلك الحرف لا تتطلب مدة تدريب طويلة[305] ، وحقيقة الأمر أننا لم نجد في مصادرنا تقريبًا إشارة إلى فرق واضح بين المتمرنين والمعلمين في هذه الحرف، ومع ذلك فلا يعني هذا أنه لم تكن للمهن الصناعية والتجارية في ذلك الوقت تقاليد موروثة محددة

ولنبدأ بالمتمرن: حيث لا يوجد في مصادر القرن التاسع عشر كلمة محددة لوصف المتمرن من أعضاء الطائفة[306]، ففي بعض المصادر غير العربية هناك كلمة ولد، وأشراق[307] (كلمة اشتقت من التركية شيراك cirak، أي متمرن، وقد استخدمت في دمشق أيضًا بجانب كلمة مبتدئ) وكل المصادر الأخرى غير العربية، تستخدم الترجمة الفرنسية أو الانجليزية لكلمة "متمرن" في الإشارة لمراتب الطوائف ووظائفها

على أن عدم وجود مصطلح محدد متفق عليه لكلمة "متمرن" هو بالتأكيد لعدم وجود نظام صارم للتدريب وقد كان هذا معلوماً لدى مؤلفي "وصف مصر" في بدايات القرن التاسع عشر فقد كتب أحدهم يقول إنه لم تكن توجد قواعد للتدريب، فكان الأب يعهد بابنه إلى معلم وكان الولد يعود في المساء إلى المنزل، وبمجرد أن يتعلم الولد المهنة كان يحصل على عائد مادي، ويرتفع راتبه عندما يصبح أكثر مهارة[308]، بالمثل لم تكن توجد فترة محددة للتمرين بين نساجي مدينة الفيوم، الذين كانوا منتظمين في طائفة[309]، لذلك ليس من الصواب أن ننسب النقص في نظام المتمرن في بداية القرن العشرين إلى ما كانت عليه الطوائف أثناء القرن التاسع عشر؛ فمن المؤكد أن هذا النقص كان نتيجة لتدهور مبكر للاقتصاد المصري ولانحطاط طوائفه[310]

وأكثر من هذا، لم يذكر مصدر من مصادر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر شيئًا عن احتفال الالتحام أو العهد الذي يمر به المتمرن قبل أن يصبح عاملاً ماهرًا، فمن المؤكد أنه لم تكن هناك قاعدة توضح في أي مرحلة من عمل المتمرن يصبح عاملاً ماهرًا، حتى أنه يبدو أن درجة عامل ماهر لم تكن موجودة في كل طوائف الحرف المصرية

وتؤكد عدة مصادر أنه كان يتم الانتقال من درجة عامل إلى معلم بدون أى مرحلة وسط[311] ومن ناحية أخرى، يقول القنصل بورج في تقريره (وهو أحسن من قدم تفاصيل كثيرة في وصف طوائف الحرف المصرية): إن كل طائفة تعترف بثلاث درجات من التأهيل: معلم، وصنايعي، و"متمرن" وأشراق ويضيف أن هذه الدرجات لم تكن تمنح عن جدارة أو استحقاق، وإنما بدفع مبالغ مالية محددة، ما يطلبه الشيخ وهكذا يدفع كل متمرن 4 شلنات ويدفع العامل من 8 إلى 16 شلنًا، والمعلمون من 30 إلى 50 شلنًا كما كتب على مبارك أنه كان على الحلاقين وحارسي الحمامات العامة أن يدفعوا للشيخ مبلغًا معينًا عند الصنايعية، أى عندما يطلبون منه الشهادة بصحة وضعهم كحرفيين[312]

وكذلك ذكر في بعض من المصادر العربية كلمة صانع، والتى كانت تطلق على العامل الماهر في دمشق في ذلك الوقت [313] ويصف لنا الجبرتي طوائف الحرف التي شاركت في موكب زفاف في ديسمبر عام 1813م، فيقول إنه كان لكل طائفة عربة مجهزة بكل ما يلزم لتمثيل حرفتها وكان يسير أمامها "أهل حرفتها وصناعها"؛ وهناك أمر من نظارة الأشغال العامة بتاريخ

(17يونية1889م) بشأن طوائف البنائين، ينص على أن النظارة لن تتدخل في العلاقات التي بين مشايخ طوائف المعمار ومعلميها وصناعها [314]

وهكذا يبدو أن لقب الصنايعي أو الصانع (الجمع صُنَّاع) كان يطلق على الشخص الذي اتقن حرفته، والذي تم قبوله في الطائفة ، على الرغم من أنه لم تكن كل الطوائف تميز بين المتمرن والعامل الماهر، وفى سبعينات القرن التاسع عشر عندما كتب بورج Borg وعلى مبارك كتابيهما، كان الحصول على درجة صنايعي يتم عن طريق دفع مبلغ مالي معين للشيخ وكانت بعض الطوائف في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر لا تزال تقيم احتفالاً عند قبول شخص في الطائفة أو عند انتقاله من درجة متمرن إلى عامل ماهر ونحن لا نستطيع تحديد أي مرحلة من مراحل تطور الطوائف توقفت فيها هذه العادة وعلى الرغم من أننا لا نملك وصفًا مكتوبا لمثل هذا الاحتفال بعد عام 1830م، فإنَّ لدينا وصفًا لاحتفال مشابه كان يمثل الانتقال من "عامل ماهر" إلى "معلم" (أو أسطى) كُتب في الربع الأخير من القرن (انظر بالأسفل) وقد لا يكون أي مصدر من مصادرنا تعَّرض حقيقة لذكر وجود احتفالين متميزين في هاتين المناسبتين، بحيث يميز كل منهما الآخر، لذلك ربما كان جيدا أن يذكر بعض المؤلفين وقائع احتفالية "العامل الماهر" وينسبها إلى احتفالية "المعلم" والعكس صحيح

ومن المحتمل على حد سواء أنه لم يكن هناك وجود لمرتبة "عامل ماهر" في كثير من الطوائف المصرية، لذلك كانوا يقيمون احتفالاً واحدًا لقبول المتمرن في الطائفة ذلك الذى سيصبح مُعلمًا ٌأسطى فيما بعد[315]

ويبدو أن الغموض في مصادرنا بشأن رتب أعضاء الطوائف يعكس حقيقة اختفاء القواعد الموروثة بشأن المراتب المحددة داخل طوائف الحرف المصرية ومع ذلك فإن الوصف التالي لاحتفال "الشدة"[316]، مشابه جدًّا لاحتفالات القرن السادس عشر أو السابع عشر الموصوفة في مخطوط جوته (بالإضافة إلى احتفال الشد الدمشقي الذي وصفه إيليا قدسي)، وكلمة "مشدود" التي تطلق على الشخص الذي تم قبوله في الطائفة هى نفس الكلمة التقليدية التي أطلقت على "العامل الماهر"

عندما كان يتم قبول الابن عضوًا فى طائفة الحرفيين أو الصناع الماهرين يقام احتفال فـي بعض الحالات ولا يقام في كل طوائف الحرف، بل في بعض منها فقط، مثل طوائف النجارين

والخراطين والحلاقين والخياطين ومجّلدي الكتب، وطوائف أخرى قليلة وعندما يصبح الشاب ماهراً في الصنعة التي عقد النية عليها يذهب والده إلى شيخ هذه الحرفة ويعبر عن رغبته في انضمام ابنه كعضو ويقوم الشيخ بإرسال موظف يدعى النقيب ليدعو معلمي "أسطاوات" الطائفة، وأحيانًا يقوم بدعوة بعض من أصدقاء المرشح لحضور وقائع هذا الانضمام، ثم يأخذ النقيب في يده مجموعة أغصان من أي أعشاب خضراء أو زهور، ويذهب إلى كل شخص من هؤلاء الأشخاص ويعطيه غصنًا أو قطعة صغيرة خضراء أو زهرة أو ورقة شجر، ويقول: "الفاتحة للنبي" و" ويكرر"الفاتحة للنبي" ، وبعد قراءة الفاتحة يضيف النقيب: "في مثل ذلك اليوم والساعة يأتي لمثل هذا المنزل أو المكان ويشرب فنجانًا من القهوة"

وهكذا يتناول الضيوف (عموماً في منزل والد الصبي ولكن أحيانًا في البلد) القهوة ويأكلون، بعد هذا يقدم النقيب الصبي قبل أن يقوم الشيخ بعرض مؤهلاته ويطلب من الأشخاص الحاضرين قراءة الفاتحة للنبي، ثم يقوم بتحزيم الصبي بشال ويعقد عقدة، عندئذ يتلون الفاتحة مرة ثانية للسيد البدوي أو لولي كبير آخر، ثم يقوم بعقد عقدة ثانية، ثم بقراءة الفاتحة للمرة الثالثة، بعدها يقوم بعقد العقدة الثالثة هكذا يصبح الصبي مقبولاً في الطائفة؛ فيقوم الصبي بتقبيل يد الشيخ وأيدى اتباعه الحرفيين ويقدم للنقيب أجرًا صغيرًا ويطلق على هذا المرسم (الاحتفال) "شد الولد" (ربط الولد)؛ ويسمى الشخص المقبول "مشدود" أو مربوط

ويجب ملاحظة أنه في مصر في القرن التاسع عشر كانت هذه الاحتفالات مقتصرة على عدد صغير جدًا من طوائف الصناع الماهرين ولا يبدو وجود فرق واضح بين المتمرن والعامل الماهر في طوائف الحرف الماهرة الأخرى وفى كل طوائف التجار والعاملين في النقل والخدمات لذلك لا يدهشنا أن الأرقام في أفضل معلوماتنا لا توضح العلاقة العددية بين مختلف الرتب الموجودة لأي من طوائف الحرف المصرية[317]

وهكذا، ونتيجة للتناقضات الاجتماعية بين سائر طوائف الحرف فلم تتوفر في مصر الشروط الأساسية، لتكوين تنظيم للعمال المهرة من نوع روابط ا لزمالة مثل Compagnannages أو Gesellenverbande في أوروبا [318]

3- المعلمون "الأسطوات"

كما رأينا في القرون السابقة كان يطلق على الرئيس "معلم" أو "أسطى" ، ورتبته "معلمانية" أو "الأسطاوية"[319] ، وكان شيخ الطائفة يمنحها[320] ، وفي بعض الطوائف كان الشيخ يمنح اللقب مكتوبا بعنوان "تقرير بالمعلمانية"[321] ، فيما بعد كان هذا التقرير فيما يخص طائفة المعماريين تصدره وزارة الأشغال العمومية التي كانت هذه الحرف توضع تحت إشرافها وكانت الوزارة تأخذ في الاعتبار عند منح التقرير تزكية الطوائف مقابل رسوم قليلة يدفعها المعلمون الجدد[322] ، وفي طوائف أخرى (على الأرجح في طوائف البنائين قبل الأشراف الحكومى عليهم) كان المعلمون يدفعون مبلغًا ماليًا معينًا للشيخ للحصول على اللقب كما رأينا

وكان الانتقال من درجة عامل ماهر أو متمرن إلى درجة معلم في بعض الطوائف يتميز بإقامة احتفال يسمى (الشد والحزام)، وكان يشبه إلى حد كبير الاحتفال الذي يقام عند القبول في الطائفة كما رأينا

وحسبما يذكر على مبارك إذا كانت مهارة عضو الطائفة في صنعته معلومة لدى معلمه ومعلمين آخرون كان يحضر أولاً أمام الشيخ بناءً على تزكيته ويقوم الشيخ باختباره؛ فإذا وجد أنه مؤهل لأن يصبح معلمًا دعا المتمرن كل من الشيخ والمعلمين وموظفي الطائفة وطوائف أخرى إلى وليمة وفي هذه المناسبة يقوم الشيخ بربط وسط المتمرن بحزام (شد) ويعقده النقيب عدة عقد، لا تقل عن ثلاث عقد ولا تزيد على ستة، بحسب عدد أهم المعلمين الحاضرين

وكانت العقدة الأولى تسمى الأسطاوية ويقوم بفكها معلم المتمرن لأنه هو الذي علمه الصنعة؛ وكانت العقدة الثانية تسمى الرتبة (درجة) وكان يقوم بفكها شيخ الطائفة؛ والعقدة الثالثة كان يفكها أحد الأسطوات الحاضرينالخ وأثناء احتفال العقد والحل هذا يقرأ النقيب أدعية وقصائد ويصف صدقي هذا الاحتفال كما قامت به طائفة "الجزمجية" (صانعو الأحذية) فيقول إن الشيخ دائمًا كان يعقد سبع عقد ويحلها سبعة من الأسطوات، وأثناء الحل يسدون إلى المتمرن نصائح بشأن كيفية قيامه بعمله

ويلاحظ أن طقوس هذا الاحتفال عادت من جديد في سبعينيات القرن التاسع عشر في ثلاث طوائف فقط : "الجزمجية" والحلاقين وحارسي الحمامات، على الرغم من إقامة كثير من الطوائف هذه الاحتفالات في أعوام سابقة وبعد انحلال الطوائف واصل بعض أصحاب الحرف إقامة وليمة

عند افتتاح محل (حانوت) جديد، وكان صاحب المحل الجديد يقوم بدعوة أصدقائه لحضور الوليمة، بل لقد استمروا في إطلاق "وليمة الشد"عليها، وإن فقدت المعنى التقليدى للاحتفال[323]

يجب ملاحظة أن أي مصدر من مصادر القرن التاسع عشر لم يذكر الإجازة كاحتفال للانتقال إلى درجة معلم، وبدلاً من ذلك أخذ احتفال "الشد" نفس شكل الاحتفال الخاص بالمتمرن

أما عن التساؤل ما إذا كان الأمر يتطلب من عضو الطائفة أن يقوم بإعداد نموذج من عمله قبل أن يُقبل كمعلم، فقد تناوله بعض الكُتَّاب بطريقة معممة جدًا؛ فيقول علي مبارك إنه في الماضي كان على كل شخص يريد أن يصبح معلمًا أن يقوم بعمل شيء دقيق قبل احتفال الشد كما زعم مارتن أنه كان يُطلب من المعلم إعداد نموذج لحرفته، ولكن بنهاية القرن التاسع عشر لم يكن الحال هكذا[324]، على حين ينفي ميرهوف هذا الكلام بشدة في مقالته عن العطارين[325]، ومع ذلك فنحن نعرف أنه كان على نساجى مدينة الفيوم في أيام الاحتلال الفرنسي أن يقوموا بعمل قطعة من الكتان مثلاً كنموذج لكى تسلم إلى معلمي النقابة، وبعد أن يتم فحصها والموافقة عليها يقام الاحتفال ويقبل المتمرن كمعلم [326] ويروى صدقي أنه في حوالي عام 1880م كان على المتمرن بعد شهر أو شهرين من احتفال الشد أن يقدم زوجًا من الأحذية، صنعه بنفسه إلى مجلس طائفة "الجزمجية" كدليل على مهارته فإذا كانت النتيجة بعد الفحص هى موافقة المجلس؛ يسمح للمتمرن بأن يعتبر نفسه حرفًيا مستقلاً وأن يفتح محلاً فإذا لم يقبله؛ تتاح له فرصة لكى يحاول مرة ثانية، وكان الترخيص للمعلم بإقامة حرفة مستقلة له مناسبة تقام فيها المأدبة الثانية، والتى كانت لها ملامح خاصة عند طائفة الجزمجية، إذ كانت الأطباق النحاسية التي تستخدم في الحفل تقدم إلى "الشيخ" الذي يقوم بتأجيرها ويضع الايجار وديعة للأعضاء المحرومين من الطائفة[327]

ولقد كان تقديم النموذج الدال على مهارة الحرفى يطلب في القرن الثامن عشر والتاسع عشر فقط في طوائف الحرف التى يقوم أصحابها بصناعة منتجاتهم بأيديهم، وهو شرط لم يكن مطلوبا من الطوائف التي يعمل أفرادها في النقل والخدمات، ولا حتى من طوائف التجار ربما يفسر هذا إهمال ميرهوف Meyerhof لهذه العادة منذ أن كتب عن العطارين الذين كانت حرفتهم في الأساس تجارية وعلى أية حال بسبب انخفاض مستوى المهارات الصناعية بحلول القرن الثامن عشر أصبح من السهل ـ إلى حد ماـ على أي متمرن أو عامل ماهر أن يصبح معلمًا[328]

أما الرأي المقابل، والذي عبر عنه محمد فهمي[329] فلم يكن مؤسساً على أي مصدر مصري، ويبدو أنه نجم من افتراضه أن تدهور طوائف الحرف المصرية قد بدأ بنفس الطريقة التي بدأ بها في أوروبا، عندما قام المعلمون وعائلاتهم باحتكار الحرف وبمنع العمال الماهرين من تسجيل أنفسهم في الحرفة كما أن القول بأن محمد علي باشا (1805- 1848م) قد حول هذا النظام إلى حرية صناعية عن طريق تأسيس مصانعه فنتيجة أخرى ليست معقولة، وسوف نناقشها في فصل لاحق

4- الطبقة العليا لمعلمي وموظفي الطائفة

كان يُطلق على المعلمين الذين حصلوا على مركز اقتصادي واجتماعي مؤثر "عمد"[330]، وهو المعنى العام لشخصية بارزة أو ذات مكانة أو شهرة، وأصبحت في مصر لقبًا لرؤساء القرى أو المدن الصغيرة

ولكن بينما يعبر هذا اللقب عن منصب رسمي محدد جيداً، لا توجد قاعدة تحدد متى يصبح معلم الطائفة "عمدة" ، أكثر المعلمين مهارة يندمجون معًا في طبقة واحدة ويُدعون "عمد" [331] ، وبناء على تزكية أحدهم، ويعين شيخ الطائفة عن طريق الحكومة، ويطلب منهم الشيخ النصح في كل الأمور التي تخص الطائفة، من قبيل تعيين موظفين للطائفة كما سوف نرى، والمحتسب (رئيس البوليس بعد ذلك) هو الذى يحدد أسعار الفاكهة وأطعمة أخرى بالتعاون مع عمد طوائف الفكهانية أو الطوائف المختصة بالبيع في السوق[332]

كما كان للعمد دور في تحديد الضرائب التي يقوم بدفعها كل عضو من أعضاء الطائفة[333] ، واعتاد عمد طائفة الصيارفة: (مفردها صَرَّاف ، وهو جامع الضرائب) على توقيع ضمانات لأعضاء الطائفة لكي يعينوا عن طريق الحكومة[334]، كما كانت تتركز في أيدي عمد الجزارين مكانة اقتصادية هامة، ففي عام 1887 أخذوا على عاتقهم بالاتحاد مع شيوخهم إقامة خدمة نقل من مجزر القاهرة إلى دكاكين أعضاء الطائفة، وذلك بحسب المواصفات الموضوعة من قبل الإدارة الصحية وكان هؤلاء العمد متشابهين مع المجموعة التي كان يطلق عليها فيما مضى اختيارية (كلمة لم تعد تذكر في مصادر القرن التاسع عشر) كما رأينا سابقًا من خلال التعامل مع الحكومة في مصر العثمانية أنه لم يكن يقبل كل المعلمين ولكن جزء صغير منهم (لأسباب واضحة) ويبدو أنه في القرن التاسع عشر أصبحت وظيفة معلم أكثر تشعباً، وأصبحت الطبقة العليا من المعلمين أكثر أهمية[335]

وكان هناك لقب آخر لمعلمي الطائفة هو ريس (الجمع رؤساء) ، وقد رأينا سابقاً أنه كان يطلق على شيخ الطائفة "ريس" أحيانًا ولكن بعض المصادر تذكر كلمة ريس بالإضافة إلى الشيخ [336]، على أننا لم نتوصل بعد إلى معنى واضح لهذه الكلمة؛ ومع ذلك يبدو أنها كانت تستخدم في الأساس للإشارة إلى كبير العمال أو متعهد الجماعة من العمال، وهناك إعلان عام 1882م يقول أنه بسبب البطالة لن يسمح لأي عامل أن يمكث في القاهرة إن لم يسجل اسمه مع مقاول أو ريس معروف[337]، وبالمثل في طائفة (الحانوتية) فكان يطلق على متعهدى هذا العمل في المدينة لقب رؤساء الحانوتية[338]

على أية حال لم تكن لكلمتى "عمدة" أو "ريس" صفة رسمية، كما لم تكونا جيدةً لكن الألقاب المستخدمة للمعلمين الذين يشغلون مناصب في إدارة الطائفة كانت أكثر تحديداً على الرغم من أنه كانت تستخدم في كثير من الحالات أكثر من كلمة لنفس الوظيفة كما كان لمعظم الطوائف بعض من المختارين(مفردها مختار والجمع مختارون)، وكانوا مساعدين للشيخ، وكان يحدد عددهم بحسب حجم وأهمية الطائفة[339]

وبحسب تقرير بورج Borg كان الشيخ هو من يقوم بتسمية المختارين بالاتفاق مع العمد، كما كان يأخذ منهم مبلغًا من المال عند تعيينهم ويعطى نصفه إلى العمد وتوضح الوثائق الرسمية أن الحكومة كانت تعين المختارين أو تفصلهم بنفس الطريقة التي تتبعها مع الشيوخ[340]

وكان المختارون في بعض الطوائف تابعين للمساعد الرئيسي للشيخ [341] ، ومع ذلك فقد كانوا في طوائف أخرى المساعدين الوحيدين له[342] ، وحيثما لم يكن للطائفة شيخ فرعي لم يكن يطلق على المساعدين دائمًا مخاترة، ولكن كانوا يدعون وكلاء[343] في بعض الأماكن والحرف ومثال ذلك أنه كان لدى الحمارين في الإسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية شيخ وبعض المخاترة، بينما كان لدى الحمالين في كل أنحاء البلد وأيضا الحراس والمرشدين في الأهرامات شيخ وبعض من الوكلاء وكان حَّمارو القاهرة يعدون من أكبر الطوائف في البلد، لديهم وكلاء ومختارين بحسب اختلاف أماكن تمركزهم [344]

ومع ذلك كان لقب الشيخ الفرعي للطائفة هو الوكيل، وذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد ذكر بورج Borg في تقريره أن الوكيل والمختارين كانوا يساعدون الشيخ للقيام بواجباته، فنجد من بين مندوبي شيوخ الطائفة في لجان الاستئناف التي تشكلت في عام 1890م اتفاقًا

مع الضريبة المهنية الجديدة وكيل خان الخليلى وبالمثل نجد لطوائف الحراس والحمارين في كل أنحاء البلد- فيما عدا المدن الكبيرة المذكورة بالأعلى- وكيلاً واحدًا يساعد الشيخ، ويعين معه عن طريق حاكم الإقليم (المدير)[345]

ويبدو أنه بحلول الربع الأخير من القرن، حل لقب "الوكيل" محل "النقيب" اللقب السابق لمساعد الشيخ وكما رأينا فإن على مبارك (الذي تشير معلوماته إلى السبعينيات) ظل يذكر النقيب، ولكننا لم نجد إشارة أخرى إلى هذا اللقب في وثائق النصف الثانى من القرن التاسع عشر من الناحية الأخرى تتحدث المصادر الأولى على وجه الحصر عن "النقيب" كمساعد للشيخ بدون ذكر "وكيل" على الإطلاق، كما كان النقيب لا يزال هو الوظيفة الأساسية للطائفة بعد الشيخ في أيام الحملة الفرنسية ومحمد على[346]

وقد رأينا سابقا أن النقيب كان يلعب الدور الرئيسى في احتفالات الشد المختلفة؛ نظراً لأنها واحدة من أهم وظائفه الخاصة بالاحتفالات[347]، فلم يكن بعيداً عن الاحتمال أن اختفاء هذا اللقب كان مرتبطًا بانحسار هذه الاحتفالات وبازدياد أهمية الأهداف الإدارية لموظفي الطائفة،وكذلك أدى تدهور الاحتفالات إلى الاختفاء التام لكل الشعائر الدينية، التى ربما كانت تقام فيما مضى في مناسبات الترقى في رتب الطائفة فلم يذكر شد أو عهد نقيب أو وكيل أو مختار أو لشيخ من أجل هذا الأمر في أى من مصادر القرن التاسع عشر، ومع ذلك فنحن لا نعرف متى تم ذلك؛ حتى إننا لسنا واثقين ما إذا كان مثل هذه الاحتفالات استمرت قائمة في مصر العثمانية

ويبدو أن موظفي الطوائف مع بعض المعلمين (العمد - بحسب بورج) قد شكلوا نوعًا من قبيل اللجنة أو المجلس غير الرسمى في بعض الطوائف[348]، وكان لهذا المجلس بحسب ما قاله صدقي سلطة واسعة المدى، لتقييم المهارات المهنية للأعضاء، وللاستماع إلى المنازعات بين أعضاء الطائفة وللحكم بينهم ومعاقبة موظفيهم

وكان المختار هو الذي يدعو إلى عقد المجلس، ثم يُجرى دورة حول أعضائه ويترك مع كل منهم غصنًا من البقدونس (أثر العود الأخضر!) ، ومع ذلك اختفى الاجتماع القديم، ويبدو أن سلطة المجلس أو حتى وجوده قد اعتمدا على الظروف التى تختلف من طائفة لأخرى ومن زمن لآخر، وعلى الأخص فيما يتعلق بتغير سلطة الشيوخ

5- الشيوخ

على النقيض من مجموعات سكانية يرأس كل منها "شيخ" ، كان شيخ طائفة الحرفة رمزاً لوجود الحرفة وليس فقط رئيساً لطائفة، فمثلا القرية بدون شيخ تظل قرية وكذلك الحي في المدينة "شيخ"؛ ولكن لن تكون الطائفة طائفة بدونه لذلك كانت وظائف شيخ الطائفة أكثر أهمية من وظائف الطائفة ذاتها، وسوف نبحث في هذه الملامح المشتركة بين"شيخ" وآخر في الفصل القادم وسوف نناقش هنا طريقة تعيين الشيخ، ومصادر دخله وسلطته ومركزه بصفة عامة، مقارنًة برؤساء المجموعات الأخرى

ومن سمات تاريخ مصر الاجتماعي الافتقار إلى التطور في المؤسسات المحلية ديمقراطياً في هذا البلد لذلك من المهم في هذا السياق أن نناقش السؤال القائل ما إذا كان شيخ الطائفة ينتخب ويتم اختياره بحرية عن طريق أعضاء الطائفة، أم أن الحكومة هى التى تقوم بتعيينه

وفي هذا الخصوص أعطانا جيرمان مارتن الألماني الإجابة التالية عن هذا السؤال في مؤَّلفه "أسواق القاهرة والحرف الصغيرة عند العرب"[349]، ففي أيام الحملة الفرنسية كان معلمو الطائفة ينتخبون "شيخ الطائفة" بحرية تامة، وكانت الانتخابات تعاد كل سنة؛ مما حد من سلطة الشيخ، وكان تعيين الشيخ يتم بالتهليل، أي عن طريق التصفيق والهتاف لا عن طريق إحصاء الأصوات، رغم أن الانتخابات لم تكن مجهولًة وقد تغير هذا الوضع زمن الخديو إسماعيل الذي فرض على شيوخ الطائفة مهمة جمع الضرائب، وبذلك حولهم إلى موظفين في الدولة واحتفظ بأمر تعيينهم لنفسه (أي الحكومة) كان هذا أول وأهم نقض جاد في الامتيازات القديمة التى كانت لشيوخ طوائف الحرف

وسوف نناقش لاحقًا ما إذا كان إدخال الخديو إسماعيل مهمة جمع الضرائب عن طريق شيوخ الطائفة استمر يعمل بها بعده من عدمه؛ أما هنا فيهمنا معرفة ما إذا كان هو الذي أدخل تعيينهم عن طريق الحكومة بدلاً من انتخابهم لكننا لا نستطيع الإجابة على هذا السؤال؛ لأن المصدر الوحيد قبل حكم محمد علي باشا وهو كتاب" وصف مصر" لعلماء الحملة الفرنسية، فقد قال جيرارد Girardعن طائفة النساجين في مدينة الفيوم أن وظائف الشيخ كانت تتوارث في نفس العائلة إذا استمر الورثة في ممارسة نفس المهنة؛ أما إذا تركوا هذه المهنة أو إذا مات الشيخ بدون أن يكون له أولاد، عندئذ يقوم النساجون باختيار شيخ آخر[350]، وعلى العكس مما ذكره تشابرول Chabrolعن

طوائف صناع القاهرة أن كخيا المتولى (رئيس البوليس) لا يمكنه تغيير شيخهم، ما لم تكن هناك أي شكاوى ضده بنهاية العام لو أن الطائفة رغبت فى الاحتفاظ بشيخها؛ ولكن إذا اشتكى الصناع من الشيخ عندئذ يضطر الكخيا إلى تعيين شيخ آخر ويكلف الطائفة بتعيين واحد، ويتم هذا التهليل بدون أي رسميات أو بدون إجراء قرعة[351]

وعلى هذا يبدو أنه كانت هناك ممارسات متنوعة لاختيار شيوخ الطائفة في نهاية القرن الثامن عشر، ويرجع ذلك لاختلاف الأوضاع الاجتماعية المحلية وربما لعبت الاعتبارات الاجتماعية المحلية دور مهًّما في منطقة الفيوم، ولكن في القاهرة كان الشيخ يعين عن طريق الحكومة(في ذلك الوقت– رئيس البوليس)، بالرغم من أن السلطات كانت تضع في الاعتبار الوضع الاجتماعى للمنتخب ونفوذه، كانت تطلب من معلمى الطائفة أن يقوموا بتعيين الذي يكسب ثقتهم هكذا كان مطلق الحرية في اختيار الشيخ - بدون أن يكون للحكومة أي دور- هو شأن الطوائف منذ الاحتلال العثماني، وكذلك سوف يتعارض هذا مع وظائف الطائفة في ذلك الوقت، ومع ممارسات كانت قائمة في ذلك الحين بالمقارنة برؤساء المجموعات الاجتماعية الأخرى [352]

وينطبق نفس هذا النظام تماماً على جيل ثلاثينيات القرن التاسع عشر فكان أكثر معلمي الطائفة ثراءً ونفوذاً يقوم بتقديم نفسه للحكومة بعد حصوله على موافقة أكبر معلمي الطائفة، وعندئذ تقوم الحكومة بتعيينه شيخًا[353] لكن هل تغير هذا النظام أثناء حكم الخديو إسماعيل؟ وهل كان الشيوخ يُعيَّنون بِدءاً من هذا الوقت بدون معرفة رأى معلمي الطائفة؟ الإجابة بالنفي على نحو واضح

ففي عام 1870م فى القاهرة كانت كل طائفة تحت رئاسة شيخ تم تعيينه عن طريق الحكومة بناء على توصية من العمد[354]، وفي السويس (في نفس العام) ثم تعيين شيخ لكل طائفة وكان اختياره عن طريق أعضائه متوقفًا على موافقة الحكومة[355]، كما صدر قرار خاص بتاريخ 8 نوفمبر لعام 1869م يحدد الشروط الواجب توافرها لتعيين شيوخ الطائفة (بالإضافة إلى شيوخ أحياء المدينة) بحسب قرار "المجلس الخصوصى" بتاريخ 22 أكتوبر 1869م: عندما يصبح من الضرورى تعيين شيوخ أو مختارين للطوائف أو تعيين شيوخ للمنطقة أو إحياء المدن؛ تنعقد جمعية الانتخاب، ثم يعين الشيخ أو المختار بعد التشاور بين البوليس وحكمدار المدينة، أو بين نظارة

الأشغال العامة والحكمدار في حالة طوائف البنائين ولا يتم عزل شيخ أو مختار بدون فحص خطئه وبدون أن يكون مذنباً ذنباً يتطلب العزل[356]

ولقد اتبعت نفس هذه الإجراءات في السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل وبعد الاحتلال البريطانى فقد كتب ماكون Mccoan ، في عام 1877م قائلاً: كل طائفة تكون تحت رئاسة شيخ، ويتم اختياره عملياً عن طريق أكبر الأعضاء مكانة في الحرفة، ولكنه يعين رسميًّا عن طريق الحكومة[357] وبنهاية عام 1889م صدقت وزارة الأشغال العامة على الإجراءات التقليدية المتبعة باصدار شهادات أو تقارير إلى شيوخ طوائف البنائين بعد قيام طوائفهم باختيارهم، وتعيينهم عن طريق الحكومة[358]

على أنه يجب ملاحظة أن أغلب القرارات الصادرة فى ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر بشأن تعيين شيخ الطائفة عن طريق حكمدار أو حاكم الأقليم لم تذكر انتخاب الشيخ بمعرفة أعضاء الطائفة[359]، وبالطبع ليس معنى هذا أن آراء أهم أعضاء الطائفة لم تكن تؤخذ في الاعتبار عندما تقوم الحكومة باختيار الشخص الذي يعين شيخًا لكن ربما أصبح صوت الحكومة بالتدريج حاسماً إلى درجة كبيرة كنتيجة لصرامة نظام الإدارة المصرية وفوق ذلك تتكون أغلب الطوائف التي نظمت شئونها بقرارات رسمية في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر من أشخاص يعملون في الخدمات العامة والنقل، وكان بعض أعضائها من فلاحين غير ماهرين ليس لديهم مراتب طائفته محددة، ومعهم قليل من الأشخاص ذوى الحالة الاجتماعية المرتفعه وأكثر من هذا كانت تلك الطوائف تحت رقابة مُحكمة، وهذا ما كان يهم الحكومة على وجه الخصوص وعلى أية حال لم تكن فكرة تعيين الشيخ عن طريق الحكومة فكرة مبتكرة لإسماعيل أو لمحمد علي، فلم يحدث أن أصدرا أوامر بعدم استمرار العادة المتبعة بأخذ نصيحة أهم معلمي الطائفة عند تعيين الشيخ[360]

وعلى الرغم من أن الشيخ كان يعين عن طريق الحكومة فإنه لم يكن يتلقى أي مبالغ مالية منها[361]؛ إذ كان يستمد دخله من مصادر متنوعة، اختلفت من طائفة لأخرى ومن زمن لآخر، دون أن توجد قواعد معينة فـي هذا الشأن[362]، ونظراً لأن مهمة الشيخ كانت جمع الضرائب من أعضاء طائفته؛ فقد كان لديه على الأرجح العديد من الفرص لكى يحتفظ لنفسه بجزء منها؛ ففي ثلاثينيات القرن التاسع عشر كان يحق له قانونًا أن يقتطع لنفسه عشرة بالمئة من مجموع ما يقوم بجمعه[363]، ومع ذلك لم يكن هذا المصدر مضموناً بدرجة كافية، فكان شيوخ بعض الطوائف يتلقون ضرائب

ثابتة شهريًّا أو سنويًّا من أعضاء الطائفة، وعلى سبيل المثال في القاهرة حوالى عام1800م وفى السويس عام 1870م وشيخ خدم المنازل النوبيين في عام 1894 [364]، فضلا عن أن شيوخ بعض الطوائف يتلقون رسوما مالية لقبول صنايعى في الطائفة (الجزمجية – 1870م) ، ومن أجل منح درجة عامل ماهر (صنايعي) أو معلم، أو عندما يقوم بتأسيس محل جديد باسمه (وهو الرسم المعروف بالقانون)، بالمثل كان كُّل من الوكيل والمختار يدفعان للشيخ أجرًا عند تعيينهما في وظيفتهما[365]

ولما كانت اختصاصات الشيخ توفير العمالة اللازمة للصنعة؛ لذلك كان العمال والمستخدمون يدفعون مقابل ذلك، وفي أثناء الحملة الفرنسية لم يكن بوسع العامل الذي يترك معلمه أن يجد وظيفة جديدة إلا من خلال وساطة الشيخ الذي يأخذ منه حوالى 30- 40 بارة في المقابل[366]، فكان شيخ طائفة خدم المنازل في السويس (1870م) يقدر أجره بنسبه محددة من الراتب الذي يحصل عليه الخادم، بينما كان الشيخ يوكل وظيفة جديدة مميزة لمن يدفع أكثر بين العاملين[367]، وكان ما يدفعه عمال البناء إلى شيخهم للحصول على عمل يسَّمى "التعب"، وما كان يدفعه الطباخون والخدم كان يسمى الجعلة[368]

وفيى عام 1882م شكل العمال المشتغلون في تحميل الفحم على السفن في بورسعيد طائفة، وكان شيخهم يمد الشركات بالعمال ويستلم منهم رواتبهم ويدفع للعمال جزءًا فقط من هذا الراتب[369]، وكان على المستخدمين أيضاً أن يدفعوا للشيخ لكى يمنحهم العمل وعند قيام الشيخ بإرسال عمال إلى أفراد مستقلين كان يأخذ من 5 إلى 10 قروش(من 6 إلى12 بنسًا) إتاوًة من صاحب العمل حتى ينتهى العمل، ولم تكن هذه النسبة تتغير أيًّا كان عدد العمال الذين يحضرهم[370]، كما كان على الأشخاص الذين يبنون منازل أن يدفعوا لشيخ البنائين راتبًا يوميًّا يعرف بـ "الغداء"[371]

وبجانب هذه اعتاد الشيوخ –عن طريق الرسوم- أن يزيدوا من دخلهم كلما أتيحت لهم الفرصة ففى مدينة القصير على سبيل المثال كان شيخ بائعى الخضروات يحصل على هدايا من الفاكهة مجاناً أو بسعر مخَّفض مقابل أن يتنازل عن اعتراضه على بيع حمولة الفاكهة الجديدة التي أحضرها سائقو الجمال من وادى النيل [372]، ومن المحتمل وجود مصادر مشابهه لمكاسب إضافية في كل مكان وفى كل زمان

ولا شك أن شيوخ الطائفة لم يكونوا ينتمون إلى طبقة الأغنياء في المجتمع المصرى وبالطبع كان هناك اختلاف بين شيوخ طوائف الحرف المختلفة، فبينما كان شيخ تجار القماش أو العاملون بتجارة العبيد أغنياء، لم يكن شيخ الحمارين أو الجمالين كذلك ولكن الحالة الاقتصادية للشيخ كانت ُتحَّدد عن طريق حرفة أعضاء طائفته أكثر من حقيقة كونه شيخا وعلى وجه العموم كانت طوائف التجار وشيوخهم هى الأكثر ثراءً، ومن المهم ملاحظة أن من بين هؤلاء من أصبحوا من كبار ملاك الأراضي الزراعية في القرن التاسع عشر، والشيء اللافت للنظر هو عدم وجود شيخ طائفة واحدة[373]

ولم تكن مكانة شيوخ الطائفة الاقتصادية هى فقط الضعيفة نسبيًا ولكن الاجتماعية والسياسية كذلك، فقراءة تاريخ الجبرتي توضح لنا أن الشيوخ في مصر العثمانية لم يقوموا بأي وظيفة سياسية مهمة مثل تلك التي قام بها "العلماء" كمثال أو بعض من شيوخ البدو وأن الشيوخ كانوا يجتمعون من وقت لآخر لأغراض اقتصادية مثل الضرائب أو تحديد الأسعار، أو من أجل الاحتفالات التقليدية التي يشاركون فيها مع طوائفهم، لقد كانوا أداة في أيدى الحكومة وليسوا قوة مستقلة

ومن الواضح أن هذا الموقف قد تغيرت لفترة قصيرة مع الاحتلال الفرنسى وربما كان هذا نتيجة لتطوع كل طبقات الشعب للكفاح ضد الغزو الفرنسي، بالإضافة إلى النزاع الداخلي وكان هذا يتم في المدن بواسطة الطوائف على أية حال فقد لعب شيوخ الطوائف دوراً بارزاً في "الديوان الكبير" الذي أسسه بونابرت في القاهرة في ديسمبر 1798م، فمن بين الستين عضوا في هذا الديوان كان هناك ثمانية شيوخ طوائف على الأقل، ومن المحتمل أن يكون عددهم أكبر(كان هناك 27 ممثلاً لطوائف تجار مختلفين)[374]

ومع ذلك لم يستمر هذا البروز السياسى طويلاً فما جلس شيخ طائفة فيما عدا سر التجار[375] في أي من اللجان الاستشارية للعدل والتعليم والصحة التي تأسست خلال القرن التاسع عشر وعندما كَوَّنَ إسماعيل "مجلس شورى النواب" في عام 1866م، كان يمثل القاهرة والإسكندرية 5 مندوبين فقط من بين (74- 75) في كل دوراته الثلاث التي عقدها المجلس، وكان من بين هؤلاء الخمسة بعض من التجار المهمين، ولكن شيوخ طوائف الحرف لم يلعبوا دوراً أيًا كان في هذا المجلس[376]، لذلك لا عجب أننا لم نجد شيخ طائفة حرفة واحدًا في القائمة الطويلة للأشخاص الذين زحزف بهم الخديو المجلس خلال الأعوام من 1876م إلى 1902م، على الرغم من وجود شيوخ بدو وشيوخ

القري والوجهاء وكل أشكال الموظفين حتى المقاولين، ولكن كان يوجد بينهم عدد ليس بقليل من سر التجار من كل أنحاء مصر[377] وليس هناك من شك في أن الضعف النسبى في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لشيوخ الطوائف كان مرتبطًا بأسلوب وظائف الطوائف

الفصل الرابع
وظائف طوائف الحرف وشيوخها

1- الطوائف كرابط إداري

يركز جب وبون في كتابهما "المجتمع الإسلامي والغرب" على عدم وجود مشكلة تعمّ كل المنظمات السياسية في الأقاليم العربية للإمبراطورية العثمانية فكان مجتمع كل إقليم يتكون من مجموعتين متوافقتين، وكانت العلاقة بينهما في أغلب الأحوال رسمية وسطحية وتتكون المجموعة الأولى من الطائفة الحاكمة من الجنود والموظفين الرسمين، والمجموعة الثانية من الطبقة المحكومة من التجار والصنّاع والمزارعين وكان لكل طبقة لها تنظيم داخلي مستقل، ولا تتدخل إحداهما في تنظيم الأخرى[378]

وعلى الرغم من كون هذه الصورة تبدو في جوهرها حقيقية في مصر، فقد طرأ عليها تعديل إلى حد ما رأينا في (الفصل الأول) أنه كان يوجد تدخل فى شؤون طوائف الحرف بدرجة ملحوظة فى مطلع الحكم العثماني لمصر ومع ذلك لم يستبدل بها نظام سياسي جديد ولكن تركت دون مساس شأن المنظمات التي كان ينتمى إليها السكان، ولكي يستطيع الحكام السيطرة على هذه المدن لم يجدوا بديلا عن استخدام الطوائف كقناة اتصال وأداة للإدارة[379]

ولم يزدهر هذا النظام في مصر الحديثة حتى نهاية القرن التاسع عشر فقط، بل لقد توسع أيضا، وطالما أن الحكومة غير قادرة على ايجاد نظام إداري شامل تمامًا بسبب تفشى الأمية وتأخر الاقتصاد وقلة الموظفين الأكفاء ونقص إحصاءات السكان إلخ، أصبحت مجبرة على استخدام التجمعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية القديمة بمثابة رابط في شبكة الإدارةوبما أن نشاط الحكومة قد اتسعت مجالاته في الوقت الذى تبلورت فيه تجمعات سكانية في مختلف الأنشطة فضلا

عن التجمعات القديمة القائمة، أصبح النظام ملائمًا لما تقتضيه العادة وبالتالي واصل شيوخ الطوائف ممارسة دورهم كهمزة وصل بين الحكومة وأبناء الطائفة، من حيث تبليغ أوامر الحكومة لأعضاء طوائفهم ومراقبتهم وإثبات حسن تصرفهم، بينما أصبحت وظائف الطائفة نفسها تنظم عن طريق القانون، وضوابط أخرى نشأت من الأحوال الجديدة وأضيفت إلى التقاليد القديمة

وفي هذا الشأن كما يقول على مبارك عن طوائف حرف القاهرة: "إن الحكومة عندما تطلب شيئاً فإنها تلجأ إلى الشيوخ"[380]، على مدار أكثر من ثلاثة أرباع القرن التاسع عشر كلما أرادت الحكومة توجيه أمر إلى سكان المدينة فإنها تجتمع بشيوخ الطوائف وشيوخ أحياء المدينة، وتأمرهم بنقل تعليماتها إلى الأشخاص الذين هم تحت مسئوليتهم

وبحسب ما قاله مؤلف وضع كتابه في عصر إسماعيل كانت السلطات تصدر التعليمات إلى شيوخ حارات المدينة[381] الذين ينقلون الأمر بدورهم إلى شيوخ الطوائف[382]، وكذلك افترض جب وبون أن نظام الحارة كان يسود على نظام النقابة، بما أن عدد الحارات كان أقل من عدد النقابات[383]، ومع ذلك رأينا وجود بعض من النقابات التي تضم أعضاء أحياء مختلفة وفوق ذلك يذكر كثير من قوانين القرن التاسع عشر شيوخ الطوائف وشيوخ أحياء المدينة بدون تفصيل واحدة عن الأخرى[384]،لذلك يبدو أن هناك نظامين ممتزجين على نفس المستوى، وبالرغم من أن كثيرًا من الطوائف كانت خاصة إما بشيخ الطائفة أو بشيخ حى المدينة، فإن بعض المهام كانت تنجز عن طريق واحد منهم أو عن طريقهما هما الاثنين في نفس الوقت

ويبدو بأن نقل الإعلانات والأوامر الرسمية كانت مسؤولية النوع الثاني، وكمثال فعندما بلغ التوتر الذي صاحب ثورة عرابي ذروته في يونية عام 1882، اجتمع رئيس البوليس بشيوخ الأحياء ورؤساء النقابات ليوجههم إلى كيفية تدبر أمر الأشخاص الذين تحت سلطتهم كالآتي:

1- تجنب كل أنواع الشجار مع الأوروبيين

2- أن يلزموا منازلهم بحلول الساعة التاسعة مساء

3- ألا يجتمع أكثر من أربعة أشخاص في الشوارع

4- عدم القيام بالغناء في الشوارع

5- أن يحتفظوا في منازلهم بالعصي والأسلحة، فلعلهم يحتاجون إليها للحماية الشخصية[385]،

يبدو أنه كثيراً ما كانت تنعقد اجتماعات مشابهة لنقل التعليمات الرسمية في القرن التاسع عشر

ويضاف إلى ذلك أن شيوخ الطوائف ـ كما هو متوقع- كانوا يراقبون أعضائهم ويلاحظونه ليتأكدوا من تنفيذ تعليمات السلطات وقد ذكرت هذه الوظيفة لشيوخ الطوائف بشكل عام فى كتابات علماء الحملة الفرنسية، وفى زمن ومحمد علي وحتى عام 1883م[386]، وبالمثل كانت مهمة شيوخ طوائف التجار وطوائف الصنّاع وطوائف عمال النقل والخدمات، وفي السويس مثلاً كانت هناك أسواق مختلفة للحبوب والدواجن واللحم والسمك والخضراوات والماء، كانت كل واحدة منها تحت إشراف الشيخ المختص الذي يضمن تنفيذ القوانين الخاصة بالأسعار والوزن والمكاييل والصحة[387]

وفي أواخر عام 1900م تلقى شيخ الجزارين في دمنهور أمرًا للتأكد من أن اللحم يحمل في عربات ذات مواصفات صحية معينة وليس في الأواني التي تحملها السيدات على روءوسهن[388]، وكان يُطلب رسميًّا من شيوخ طائفة البنائين توجيه أعضائهم لتنفيذ كل القوانين والقرارات المتعلقة بشروط المباني في المدن، وبمنع البناء بدون تصريح من الحكومة إلخ[389]، كما تم تكليف شيخ نقاشي الأختام بقانون خاص بالتفتيش مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر على الكتب التي لدى أعضاء الطائفة، وأن يضع ختمه مع التاريخ تحت آخر زيارة، وأن يصادر الكتب التي لم يسمح بها ويرسلها إلى مكتب الحاكم، مع تقرير يذكر فيه موضع الخطأ بالمثل كانت المهمة الرسمية لشيخ العرضحالجية مراقبة أعضاء الطائفة وإبلاغ البوليس بأى انتهاك للقوانين التي تخص هذه الحرفة أو الأشخاص الذين يمارسونها بدون تصريح[390]، وفيما يتعلق بشيوخ طائفة الحمارين، كان قد عُهِدَ إليهم حتى عام 1900م بمهمة تمثلت فى تفتيش البطاقات الشخصية لأعضاء الطوائف وإثبات فقدان مثل هذه البطاقات[391]

وفوق ذلك كان الشيوخ مسئولين عن أخطاء أعضاء طوائفهم، وفي كثير من الطوائف كانت مهمة الشيخ الشهادة بحسن سلوك أعضاء حرفته وفي عام1800م كان رئيس النقابة مسئولاً أمام البوليس عن سلوك كل الأعضاء، وفـي عام 1870م في السويس كان الشيخ يسأل عن أعضاء طائفته كلاًّ بمفرده ويصبح ضامنهم عند استدعائهم للمثول أمام محكمة العدل أو أي مسؤول حكومى

كما كان تقدم له الشكاوى الخاصة بسوء سلوك بعض أعضاء طائفته أثناء عملهم[392]، وربما وُجِدَت حالات مشابهة لذلك في أدبيات القرن التاسع عشر في مصر ومن الأمثلة الواقعية لذلك: أنه كان يطلب من شيخ الحمالين في المدن المختلفة أن يزود كل شخص ينوي أن يعمل كحمال بشهادة تنص في كل حالة على تعهد الشيخ أن يكون مسئولاً أمام السلطات عن سلوك عماله في الأمور التي تتعلق بعمله[393]، واعتاد شيخ (وعمد) طائفة جامعي الضرائب أن يوقع ضمانات لأعضاء الطائفة قبل تعيينهم في وظائف حكومية[394]، وبالمثل كان شيوخ طائفة حراس ومرشدي الأهرامات يسألون عن أي شكاوى موجهة ضد أعضاء طائفتهم [395]

ونجد الشيخ يشهد على حسن سلوك وأمانة أعضاء طائفته، وعلى الأخص في حالة طوائف النوبيين الذين عملوا كحراس وخدم في المنازل نظراً لأن الأوروبيين كانوا يحتكون بهؤلاء الناس كثيراً وكثير من الكتاب الأوروبيين الذين كتبوا عن مصر في القرن التاسع عشر الميلادي ذكروا هذا النظام، ومثال ذلك ما كتبه إداور لين فى زمن حكم محمد علي قائلاً: إن الخدم في العاصمة أيضًا تحت سلطة خاصة لشيوخ، ويمكن لأي شخص يريد الحصول على خادم ان يتصل بأحد هؤلاء المختصين الذي يتقاضى أجراً قليلاً (قرشين أو ثلاثة قروش) مقابل مسئوليته عن سلوك مَن يرشحه للعمل خادماً أو حارساً (غفير) أما إذا سرق الخادم سيده الذي يعمل عنده، فعليه بالشيخ الذي أما أن يسترد الأشياء المسروقة وإمّا أن يعوض السيد عما سُرِقَ منه[396]، وكان نفس هذا النظام يُطبَّق على الحراس النوبيين في سبعينيات القرن 19 إذ " كان لعدد قليل من البنوك ومنازل كبار التجار حراس، يضم شيخ الطائفة"، وعندما يتهم الحراس النوبيون بارتكاب أي خطأ يقوم الشيخ بإحضارهم للمثول أمام السلطات[397]، ولقد ظل هذا النظام معمولا به طوال القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين ولقد دفع شيوخ طوائف خدم المنازل النوبيين مئات الجنيهات لمن يعملون لديهم عن سرقات كتعويض بدون اللجوء إلى المحاكمة القانونية[398]

وكان "للحرامية" في القاهرة أيضا طائفة في القرن الثامن عشر في أيام الاحتلال الفرنسي، واعتاد شيخها على إعادة البضائع المسروقة وإحضار اللصوص لتقديمهم للعدالة بناءً على طلب السلطات وعندما كتب لين Lane كتابة في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، كانت هذه الممارسات قد تلاشت، ولكن طبقًا للتقارير الأخيرة فإنها تبدو وكأنما تنبعث من وقت لآخر[399]

وحتّى يستطيع شيخ الطائفة أن يحكم أعضاء طائفته، ويكون مسئولاً عن تصرفاتهم ويشهد على حسن سلوكهم؛ لابد من أن تكون لديه وسائل تضمن الانضباط من ذلك ممارسة نوع من الضغط الاقتصادي عليهم، بما أن في يديه توزيع الضرائب والإعداد للعمل، كما سوف نرى، ولكن بجانب سيطرة الشيخ على سبل الحياة للأعضاء، كانت له أيضًا سلطة تأديبية، فقد رأينا[400] بعض الإشارات في القرن السادس عشر والسابع عشر لممارسة شيخ الطائفة للعقاب الجسدي، ويبدو وجود هذه الممارسة في طائفة العطارين في وقت غير محدد في الماضي[401]، أما كيفية ممارسة شيخ الطائفة سلطته التأديبية في القرن الثامن عشر فهي غير معروفة لدينا، أما في عصر محمد علي فقد كان للشيخ سلطة محددة على أعضاء طائفته تشمل توقيع العقاب على الأخطاء[402]

على أن سلطة الشيخ في حكم أعضاء الطائفة أو معاقبتهم لم ترد في أي قانون، كما لم تكن فيما يبدو عادة عامة أو لا حدود لها، وهذا يجعلنا نتشكك فيما قاله مارتن فى هذا الخصوص، والذي تكرر بواسطة عدد من المؤلفين الآخرين: "في الماضي كان للشيخ سلطة كبيرة على أعضاء طائفته، كانت له سلطة توقيع العقاب الجسدي من حيث الضرب بالعصا والحبس، وأكثر من هذا غلق محل العضو أو إبعاده عن النقابة"، حتى إن مارتن يصف تفاصيل الإجراءات المتبعة في الحالات التي يحكم فيها شيخ الطائفة، ويقول إن هذه السلطة قد ألغيت في عصر سعيد، عندما حرمت الحكمة شيوخ النقابات من حق توقيع العقاب الجسدي وفرض غرامات[403]، وكمقابل لهذه الرواية يدعي مؤلف آخر أن سلطة شيوخ الطوائف قد توقفت بظهور المحاكم الأهلية في عام 1883م[404]، ونحن لم نجد في أي من مجموعات القوانين والقرارات المصرية أدنى إشارة إلى أن سعيدًا قد أصدر أمرًا أو قانونًا يختص بالسلطة القضائية لشيوخ الطوائف

والقانون الوحيد الذي ذُكرت فيه الطوائف هو قانون العقوبات الذي يتناول مخالفات الجزارين والخبازين والبقالين فقط، وينالون به العقاب عن طريق السلطات الحكومية، وإن كانت هناك قواعد تنظيمية مشابهة لذلك صدرت في عهد محمد علي باشا في عام 1830م[405]، بل إن قانون عام 1883م المؤسس للمحاكم الأهلية لم يذكر الطوائف أو شيوخهم[406]

وأكثر من هذا، أن نفس هذه السلطة غير الواضحة للشيوخ على أعضاء الطائفة ومعاقبتهم على أخطائهم قد وُجدت ـ فيما يبدو ـ في بعض الطوائف طوال القرن التاسع عشر؛ ففي السويس في عام 1870م كان الشيخ يُمنح سلطة على أعضاء طائفته غير محددة تمامًا[407]، وفي عام 1880م

كان من المألوف لدى شيخ طائفة الجزمجية في القاهرة (وشيوخ طوائف أخرى أيضًا؟) الحكم على نزاعات معينة، ومعاقبة المخالفين من أعضاء الطائفة، وفرض غرامات عليهم أو طردهم من النقابة[408]، ويخبرنا مارتن نفسه أنه في وقت متأخر من عام 1893م اعتاد شيخ طائفة صائدي السمك أن يفرض غرامات على أعضاء الطائفة لإهمالهم وسوء تصرفهم[409]

وفي ختام كلامنا، نقول إنه كان هناك اختلاف جوهري بين الوظائف الإدارية لشيوخ الطائفة وسلطتهم القضائية، فقد وجدت الوظائف السابقة نتيجة لاحتياج الحكومة إلى التأكد من أن تعليماتها وأوامرها أصبحت معروفة، وينصاع لها كل المقيمين في المدن، وبما أن الحكومة لم تكن تستطع تنفيذ هذه المهمة حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر عن طريق موظفين على كل المستويات تقوم بتوظيفهم وتدفع أجورهم؛ فقد استخدمت الطوائف كوحدات اقتصادية واجتماعية وإقليمية كرابط بين الادارة العليا من الموظفين وبين الشعب، ومع ذلك فبقدر ما أمكنها المساعدة لم تنفي سلطتها في محاكمة ومعاقبة احتكار العلماء والطبقة التى تحاكم أى فئة من الشعب المحلي، وحاولت على الأخص أن تحتفظ باستخدام القوة في يدها، فعندما تضعف الحكومة تتاح لمثل هذه المجموعات الفرصة لاستخدام القوة، ولكن حيث إنها لم يكن لديها حق قانون يخولها القيام بذلك،وبما أن قوة شيوخ الطوائف القضائية في مصر العثمانية والحديثة لم تصل بوضوح إلى أبعاد كبيرة، لم يكن من الضرورى أن يتم إلغاؤها بالقانون على أية حال، رغم ما كان من وجودها فقد ضعفت هذه القوى وضعفت الطوائف نفسها في نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن (العشرين)

وكان شيوخ طوائف الحرف - شأن شيوخ القرى المصرية- يمثلون السلطات أمام أعضاء طوائفهم أكثر من تمثيل الطوائف أمام السلطات[410]، على أن السلطات اهتمت بأن تجعل من شيخ الطائفة أداة فعالة لنقل شكاوى وآراء طائفته إليها؛ للعمل على حلها، وبالفعل ذكر بعض المؤلفين أن وظيفة الشيخ كانت تمثيل أفراد طائفته أمام السلطات لكي يمثل اهتماماتهم المشتركة، أو لكي يكون المتحدث عنهم أمام الحكومة[411]، حتى أن بورنج (Bowring) ادعى أن شيوخ الطائفة كان لهم حق الدخول إلى الباشا[412]، ومع ذلك يبدو واضحًا أن هذه الوظيفة كانت ثانوية وتابعة لمهمتهم، وهى إنشاء رابط للنظام الإداري، وكان هذا معروفًا بالتأكيد، حتى إن كريمر(Kremer) الذي استشهدنا به والذي يقول أن الشيخ هو من يمثل اهتمامات الطوائف المشتركة، أخذ يؤكد في نفس الوقت على حقيقة أن الوظيفة الأكثر أهمية لدى الشيخ كانت خدمة البوليس عن طريق مراقبة أعضاء طائفته

2- طوائف الحرف والضرائب

كان الهدف الرئيسي للإدارة في مصر العثمانية هو فرض الضرائب وهكذا فإن طوائف الحرف التي لم يتم المساس بها بوصفها وحدة إدارية مهمة في المدينة، أصبحت أداة من الأدوات الأساسية لفرض الضرائب في المدينة وعلى الرغم من أن الطوائف لم تلعب دورًا في تحصيل الجمارك وعوائد الدخولية وهى أهم مصادر الدخل فى المدن،إلا أن قسماً كبيراً من الضرائب المباشرة فرض على مختلف الطوائف فقد كان المحتسب يفرض الضرائب على بائعي المأكولات، وأمين الخردة يفرض الضرائب على مختلف طوائف الحفلات العامة فضلا عن البنائين وطوائف مشابهة، وكانت ضرائب كثيرة متنوعة تفرض على كل أنواع نقابات التجار والوزانين وجامعي الضرائب وصانعي البارود والطباخين وأصحاب المقاهي والجواهرجية والخياطين والدباغين والعاهرات إلخ[413]

باختصار حاول نابليون بونابرت بعد احتلاله لمصر عام 1798م أن يفرض ضريبة على كل طوائف التجار على سبيل القرض، وعندما فرض كليبر غرامة جماعية في يناير عام 1800م، وزعت قيمتها على كل طوائف القاهرة، كل طائفة تدفع نصيب معين[414]، ومن ناحية ثانية قام مينو في عام 1800م بتأسيس ضريبة منتظمة تُجمع من كل الطوائف، من التجار والصناع الماهرين والعمال، وضريبة إضافية على جامعي الضرائب والوزانين والكيالين[415] وبحسب تقدير ميزانيته فلابد أن تكون هذه الضرائب هى حاصل 10 فى المائة من مصدر الدخل، أي مليوني فرانك رسومًا من النقابات والأشخاص القوميين، من 21 مليون فرانك[416]

وخلال القرن التاسع عشر في عام 1882م خضع نظام الضرائب لعدة تغييرات، كان لها تأثيرها على طوائف الحرف فكان لا يزال هناك 71 ضريبة متنوعة مفروضة على مختلف النقابات[417]، ولكن في عشرينيات القرن فرض محمد على ضريبة عامة على الرؤوس تعرف بـ "الفردة" أو "الفرضة" كانت أحد المصادر الأساسية للدخل المصري[418]، وكانت هذه الضريبة في المدن تجمع من خلال النقابات، حيث كان شيوخ كل نقابة مسئولين أمام الحكومة عن دفعها[419]، برغم ذلك استمرت بعض الطوائف في دفع ضرائب بشكل منفصل، من قبيل طوائف محترفي التسلية والمهرجين والمغنيين الشعبين والجزارين وآخرين[420]

وفي أوائل عام 1842م أصدر محمد علي باشا أوامر لتقدير حجم الضرائب على المدينة وفرض رسم "الويركو" على العقارات في المدن وعلى تصاريح ممارسة المهن، في فرمان الوراثة المشهور[421] الذي أصدر في 23 مايو 1841م، وقد أكد على أن حكومة مصر سوف تورث لأسرة محمد علي، ويتضمن القيام بإعادة تنظيم الضرائب فى مصر[422]، وفي وقت لاحق أصبح "ويركو" أرباب الكارات ـ أو" الويركو" كما هو شائع- ضريبة مهنية عامة فرضت على كل الأشخاص المشتغلين في المهن والخدمات، وتم تحديد قيمته بالتنسيق بين الحكومة وبين شيوخ مختلف طوائف الحرف وفي مطلع ستينيات القرن التاسع عشر كانت هذه الضريبة حوالي 43% من قيمة الدخل الحكومي في القاهرة، وحوالي 30% في الإسكندرية، وإلى أقل من هذا بنسب مختلفة في الأقاليم[423]، وكان الارتباط بين الطوائف وهذه الضريبة وثيقًا جدًّا، لدرجة أنه أثناء فترة معينة قبل عام 1869م كانت مسألة تعيين وعزل شيوخ الطائفة من اختصاص إدارة حكومية أنشئت لهذا الخصوص عرفت باسم "مصلحة الويركو"[424]

وفي نفس الوقت استمر جمع "الفردة" أو "ضريبة الرأس"، ويبدو أنه لم يكن يوجد تمييز واضح جداً بين الضريبتين[425]، وعلى أية حال، ففي عام 1870م دفعت طوائف القاهرة ما أطلق عليه بورج(Borg) وويست(West) في تقاريرهما "ضريبة شخصية" أو "ضريبة الرأس" وضرائب أخرى مع ذلك ففي عام 1871م ألغيت أخيرًا "الفردة" (ضريبة الرأس) في كل المدن الكبرى في مصر[426]، بل إن ضريبة (العوائد شخصية) التي فرضت في ديسمبر عام 1875م تم إلغاؤها في عام 1880م مع عدد من الضرائب الأخرى[427]

على كل حال، استمرت الطوائف في دفع ذلك "الويركو" لعشر سنوات أخرى، ومع ذلك كانت لا تزال الضريبة المهنية العامة لعدد من الطوائف تجمع على حده كما في أيام محمد علي كما كانت هناك ضرائب خاصة بطوائف الجمالين فى(أسيوط)، وعمال شحن السفن في (الإسكندرية)، والجزارين وصيادي السمك وقواربهم وعاصرو الزيت والسماسرة والوزانين والكيالين وآخرين[428]، ومع هذا لم يصل ناتج ويركو أرباب الكارات في عامي 1873- 1874م إلى أكثر من 2,2% من حاصل الدخل الحكومي، ونزل في عام 1886م إلى 1,6 % في المائة فقط[429]، وأصبح جمعها أكثر صعوبة، حتى لقد كانت تستثنى بعض المدن ومجموعات من الناس والطوائف، مما أدى إلى تضاؤل العائد إلى مبلغ صغير جدًّا[430]، ونتيجة لذلك صدر قرار في 9 يناير عام

1890م بالغاء كل أنواع الضرائب المعروفة تحت اسم "ويركو"، وفرضوا بدلاً منها رسومًا على التصاريح المهنية (عوائد رخص على الصنايع) مع تحديد قيمة رسوم كل مهنة تقدم لشيوخ الطوائف (أو ممثليهم) لبحثها في لجان حكم خاصة ثم حدثت بعض التغيرات على هذا النظام بصدور قرار ثان في 8 مارس 1891م ، وهو قانون" رُخَص نامه للحرف والصنائع" ثم ما لبثت أن أُلغيت كل هذه الترتيبات، وذلك بسبب اعتراض القناصل والجاليات الأجنبية في 28 يناير عام 1892م عن طريق السلطات؛ وذلك لأسباب مالية، وفي مقابل امتيازات مالية أخرى للقوى الكبرى[431]

وهكذا، وفي العقد الأخير من القرن التاسع عشر،لم يعد لكل هذه الضرائب التي أثرت في طوائف مصر وجود، مثل ضريبة الرأس والضرائب المهنية ومختلف الضرائب التي فرضت على طوائف معينة، وبسبب نظام الامتيازات الأجنبية التي استثنت الأجانب من كل الضرائب، فيما عدا أولئك الذين توافق عليهم القوى الكبرى،وبسبب محاولة كرومر توحيد نظام الضريبة؛ أُعيد تنظيم فرض الضرائب في المدن وكانت أول ضريبة أعيد تقديمها بعدما ألغيت الضرائب القديمة هى "ضريبة المساكن"،والتي نالت موافقة القوى الكبرى في عام 1885م

وكان للارتباط بين فرض الضرائب ووظائف الطوائف وشيوخهم عدة أوجه، وقبل كل شيء خلال القرن التاسع عشر كانت الحكومة غالباً ما تأخذ بنصيحة شيوخ الطوائف فيما يتعلق بتقدير الضرائب التي يجب أن تدفعها الطوائف، وحتى في أيام محمد علي كان تقدير ضرائب المدينة المهنية يتم عن طريق السلطات في اجتماع يحضره شيوخ الطائفة [432]، ويبدو أن نفس الشيء كان يتبع مع الويركو في مطلع ستنيات القرن التاسع عشر[433]، وحتى فيما بعد وفي مارس عام 1881م حين أعلنت نظارة المالية عن شروعها في وضع إجراء لتقدير الضريبة دعت شيوخ الطوائف للاجتماع من أجل هذا الغرض[434]، وأحياناً لم يكن الشيوخ هم من يتم استدعاؤهم فقط، ولكن المعلمين المهمين في الطائفة (العمد) كذلك وقدم نائب حاكم القاهرة في عام 1878م التقرير التالي لإجراء تقييم الضريبة المهنية: يؤخذ من كل مهنة ستة أو ثمانية ممن يقدمون أنفسهم للحكومة، يتوّلون الدفع للجنة مكونة من أربعة من الرجال المهمين في المدينة، يقومون بتثبيت الضريبة التي يجب أن يدفعها كل شخص، وبعد إتمام هذا الإجراء لكل المهن يصبح الفرد نائباً عن الجميع، ويتم تقسيم النسبة على هذا الأساس[435]

وكما يذكر علي مبارك؛ فلم يكن تقدير نسب الضرائب المهنية والشخصية تم بهذه الطريقة، بل لقد تم العمل بهذه الطريقة على البضائع التى كانت تفرض عليها رسوم "الدخولية" وكانت تنظم بواسطة لجنة من مندوبين من شيوخ الطائفة [436] كما رأينا، عندما قدم رسم التصاريح المهنية في عام 1890بدلا من "الويركو" حدد القانون النسبة وترك لشيوخ الطائفة حق اختيار لجنة الحكم فحسب[437]؛ ولو أن هذا الرسم ألغي بعد عامين

ومع ذلك كان لشيخ الطائفة الوظيفة الأكثر أهمية حتى منتصف القرن التاسع عشر، وهى توزيع نسبة ثابتة من الضريبة المفروضة على أعضاء طائفته، ويبدو أن أسلوب الحكم الذي كان سائداً في مصر العثمانية هو تحصيل المبلغ الضخم الذي يفرض على بعض من الطوائف[438] أما عن تقرير إسماعيل لهذه الضريبة على اثنين وسبعين طائفة لعامي1787- 1788م فيذكر الجبرتي أنه كان يطلب من الطائفة أن تدفع المقرر عليها وتقسمه بين أعضائها[439] ولقد أكد هذا الأسلوب كل مؤلفى "وصف مصر" الذين تناولوا نظام الطوائف، إذ ذكروا أن المبلغ المحدد يفرض على الشيخ،الذي يقسمه بدوره على أعضاء الطائفة، وكانت له سلطة رفع أو خفض نسبة أي عضو ومثال ذلك أن الضريبة المفروضة على طائفة النساجين في مدينة الفيوم كانت تقدر بحوالي 20000 بارة؛ فكان الشيخ يقسم هذا المبلغ بينهم بحسب حجم العمل والدخل لكل منهم وكان يفرض مبلغ 15143 (مدينى) على شيخ سماسرة رشيد، و30000 (مدينى) على شيخ سماسرة القاهرة [440]

ولم يغير الاحتلال الفرنسي هذا النظام، فلم تقتصر على بونابرت والغرامة الجماعية لكليبر، ولكن شملت ضرائب مينو كذلك مبالغ النسبة التي يقسمها الشيخ بين الطوائف وفي أواخر عام 1800م وكان حوالي مليون فرنك تفرض على الطوائف، على كل طائفة نسبة محددة وكمية إضافية قدرت بـ60000 ريال كانت مطلوبة من طوائف جامعي الضرائب والكيالين والوزانين وطالب البرديسي بعد جلاء الفرنسيين بجمع النسب التي كانت ثابتة من الضريبة لفترة قصيرة من قبل بواسطة شيوخ النقابات[441]، ويبدو - فيما لا يدعو للشك- أن محمد علي أيضاً قد أبقى على هذا النظام، فقد لجأت الحكومة إلى الشيوخ من أجل إتمام عملية دفع الضرائب؛ حيث كانوا يقومون بتقسيم المبلغ المستحق على الطائفة بين الأعضاء وأكثر من هذا الأسلوب في جمع الضرائب كان هو السائد، ليس فقط في الضرائب المهنية، ولكن كذلك في "الضرائب الشخصية" أي "ضريبة الرأس"[442]، ولا يدعو هذا الأمر إلى الدهشة إذا ما وضعنا فى الاعتبار أن القرويين أيضاً كانوا مسئولين عن دفع ضريبة أرضهم الميرى بطريقة متبادلة، إذ كانت الضريبة تفرض على القرية

كلها، ويقسمها رئيس القرية (شيخ البلد) بين أهل البلد[443] وهكذا وجد نظام عام للضرائب، ليس على الأفراد فقط ولكن على مجموعات من الناس، كان شيخ كل مجموعة يقوم بتحديد نصيب كل فرد فـي الغربية

وليس واضحاً تماماً متى تم إلغاء هذا النظام بالضبط، ففيما يتعلق بضرائب المدن لم تنتشر قوانين أو تنظيمات على نحو بين أو واضح، إلا تلك التي أصدرها سعيد باشا لإلغاء الدفع الجماعى للضريبة على الأرض، ووضع نسب ثابتة لكى يسّددها كل مالك أرض بصفة فردية[444] وقد شكا بالفعل كل من بورنج(Boring) وكريمر(Kremer) في تقريرهما المذكور - الذي كتب في أواخر عام 1878م- أنهما لم يتمكنا من اكتشاف كيف كانت تدفع الضريبة المهنية[445] وما إذا كانت هناك أي تنظيمات في هذه الناحية وعلى العكس من ذلك ما قاله نائب حاكم القاهرة من إن نصيب كل فرد فى الضريبة محدد ، والمبلغ الذي يجمع يشكل المجموع الإجمالي، كما يذكر مفتش عام صعيد مصر بأنه كان يتم تحديد المبلغ المفروض على كل مجموعة أو طائفة فى الميزانية العامة أولاً، ثم يقوم شيخ القرية بتقسيمه بين الحرفيين في القرية، وحتى في عام 1881م لم تكن بعض التعليمات الرسمية عن دفع الضريبة المهنية واضحة بطريقة أو بأخرى[446]

ومع ذلك، وبحلول الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كان النظام السائد في تحصيل الضرائب هو عبارة عن قيام الحكومة بتخصيص نسبة ثابتة لكل فرد، فمثلاً كان على شيخ طائفة عمال شحن السفن في الإسكندرية أن يحتفظ بدفتر يسجل فيه دخل كل عضو[447]، لكي تؤخذ منه الضريبة حسب حصيلته كل يوم؛ وفي مارس1881م[448] أصدرت نظارة المالية قرارًا لشيوخ الطوائف لمساعدة شيوخ القرى وشيوخ أحياء المدن لإعداد قائمة بأسماء الأشخاص الخاضعين للضريبة، مع ما يخص كل منهم، وهكذا تلاشت سلطة شيخ الطائفة في توزيع حصة الضرائب المفروضة على كل عضو مع نهاية ذلك القرن

وفي مقابل فقدان شيخ الطائفة لمسئولياته في جمع الضرائب على نحو ما ذكرنا، كان يعهد له بمسئوليات جديدة وكانت تثقل كاهله، فكثيراً ما كان مسئولاً عن الضرائب التي يدفعها أعضاء طائفته رغم أنها كانت تجبى من كل شخص على حده وكانت إعادة فرض الرسوم على المنتجات المصنوعة في عـام 1871م في صميم هذا الموضوع فتنص المادتين (8، 9) القانون المعمول به

على أنَّ الحكومة تخول للشيخ مسئولية التأكد من قيام الأعضاء بدفع رسوم الميرى عن منتجاتهم، وعدم إجازة أى بضائع لم يتم دفع الرسوم لها[449]

وكانت هذه المهام لشيوخ الطائفة شأنها شأن المهام الإدارية الأخرى ناتجة عن قصور في الإدارة المناسبة، وتمثل أحد الأسباب البينة لاهتمام الحكومة المصرية كل هذه الفترة الطويلة بالعمل على إحياء الطوائف[450]

وفـي كل الأحوال كان على شيخ الطائفة أن يقوم بجمع الضرائب من الأعضاء ككل؛ ما دامت فرضت على الطائفة ومثلما كان الشيخ في عصر محمد علي مسئولاً عن دفع الجزية أو ضريبة الرأس لكل أعضاء النقابة، الذي استراح بذلك من المسئولية الفردية أمام الحكومة واحتمى الشيوخ من ابتزاز وجشع الموظفين الحكوميين[451]

كانت هذه وظيفة شيخ الطائفة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية النصف الأول من القرن التاسع عشر، وهى مؤكدة بعدة مصادر[452] ، لذا؛ فليس السؤال أنه لم يكن إسماعيل الذي عهد إلى شيوخ الطائفة لأول مرة بجمع الضرائب[453] ، إنما يكون السؤال: ما إذا كانوا قد استمروا في جمع الضرائب في النصف الثاني من القرن

وبالفعل يبدو بأن وظيفة شيخ الطائفة قد استمرت لوقت أطول من مجرد قيامه بتوزيع إجمالى الضريبة المطلوبة على أعضاء الطائفة، وقد ذكر كلّ من بورج وويست في تقاريرهما لعام 1870م عن طوائف القاهرة والسويس على الأخص أن شيوخ الطائفة قاموا بجمع الضريبة الشخصية (ضريبة الرءوس) وضرائب أخرى من الأعضاء[454] ، ونقرأ في كتاب نشر في وقت متأخر من عام 1891م (لكن معلوماته تتعلق في الأغلب بفترة مبكرة) بأن شيخ ماسحي الأحذية في القاهرة كان مسئولاً أمام الحكومة عن ضريبة طائفته والتي كان يجمعها بالقوة، ومع ذلك بحلول عام 1880م تم إلغاء كل الضرائب الشخصية التي كانت تدفعها الطوائف ويذكر إعلان نظارة المالية لعام 1881م السالف ذكره بأن جمع الضريبة المهنية (ويركو أرباب الكارات) قد اقتصر على الصيارفة دون الشيوخ[455]

هكذا ولعدة أسباب تدهورت الوظائف المالية للطوائف أثناء القرن التاسع عشر الميلادي حتى اختفت تماماً، ومن هذه الأسباب:

أولا: استبدل نظام تقدير الضرائب على الطائفة ككل بتقديرها على أساس فردى شأن الأخرى التي اتجه إليها الاقتصاد المصري حوالى منتصف القرن التاسع عشر

ثانيا: مع زيادة فاعلية سلطة الحكومة المصرية أصبحت الدولة أكثر قدرة على الاستغناء عن شيوخ الطوائف في جمع الضرائب؛ ويبدو أن هذا التقدم قد أصبح شاملاً بحلول عام 1880م[456]

ثالثا: خضعت الضرائب المفروضة على الطوائف شيئًا ما إلى أسس اقتصادية تحت الظروف الجديدة، إذ كانت تجبى بطريقة فردية عن طريق موظفي الحكومة وجامعى الضرائب، وفوق ذلك - ولأسباب سياسية وكذلك لأسباب مالية- فإن الإدارة الجديدة التى بدأ العمل بها تحت الرعاية البريطانية لم تشأ أن تحتفظ بنظامين للضرائب في وقت واحد أحدهما للمصريين والآخر للأجانب

رابعا: لذلك ألغيت الضرائب المتعلقة بالطوائف تدريجياً، وقد بدأت هذه العملية في سبعينيات القرن التاسع عشر،ووصلت لنهايتها مع إلغاء نظام العمل الذى كان يشترط مزاولة المهنة بترخيص من الطائفة في عام 1892م [457]

3- الإمداد بالخدمات والعمال

كانت هناك وظيفة ثالثة للطوائف طوال القرن التاسع عشر بجانب مهامها الإدارية العامة وجمع الضرائب، تمثلت فى إمداد الحكومة وأصحاب العمل بالخدمات والعمال، وقد وقد سبقت الإشارة إلي هذه الوظائف في فصول سابقة، ولكن بدون ذكر التفاصيل، التي سوف نعرضها الآن

طبقًا لما قاله شابرول في كتاب "وصف مصر" كان تحت سلطة شيخ الحمامات في القاهرة 24 شيخاً لعدة طوائف، على سبيل المثال طائفة الخيامية والجمالين إلخ ، وهو الذي يتوجه الناس إليه إذا ما طلب أحدهم عدد من دواب النقل لغرض ما[458]

إلا أننا لم نجد أي دلائل محددة في الفترات المبكرة من القرن الثامن عشر على أن الطوائف قامت بتوريد العمال للأشغال العامة، ولكن من المحتمل جداً أنها كانت تفعل ذلك من وقت لآخر على أية حال فقد كانت واحدة من أهم وظائفها من بداية القرن التاسع عشر وتحديداً من أغسطس وسبتمبر وأكتوبر عام 1802م تم تجنيد طوائف القاهرة - كلٌ منها حسب مجال نشاطه- للعمل

إجباريًا في سراي الباشا؛ ولكي لا يغفلوا عن أي طائفة؛ كان يتم استدعاء أبنائها طبقا لقائمة أعدها الفرنسيون للحرفيين، بحسب الديانة والأصل العرقي وبحسب الموظفين المكلفين بمراقبتهم[459]

ولقد استمر العمل بهذا الأسلوب في بداية حكم محمد على، ففي عام 1809م وعام 1813م لحاجته إلى بناء الدولة الحديثة، أجبر شيوخ الطوائف الحرفية كالبنايين والنجارين والخراطين للعمل بأجر أو سخرة في بناء المنشآت الحكومية في القاهرة وفي أماكن أخرى وكان يعهد إلى شيوخ الطوائف المعنيين بإحضار أعضاء طوائفهم أمام معمار باشى، وأي شخص لا يذهب إلى العمل من أجل الحكومة كان عليه أن يدفع فدية أو يرسل شخصًا أخر مكانه ويدفع له[460]، ولم تكن هذه الممارسة مقصورة على السنين الأولى لحكم محمد علي ولا على الحرف الخاصة بالمباني، فطوال حكمه كان شيوخ النقابات المختلفة يستدعون من وقت لآخر لتجهيز مجموعة من العمال من أجل المصانع والأشغال العامة إلخ[461]، وبسبب سياسة محمد علي باشا الاحتكارية كان شيوخ الطائفة يمدون الحكومة بالدرجة الأولى بالعمال والخدمات اللازمة، ولكن كان على المؤسسات الأخرى أيضًا طلب الخدمات التي تحتاجها من الطوائف وهكذا عندما أسس القناصل وبعض التجار الأوروبيين خدمة بريدية منظمة في أغسطس 1831م قاموا بالترتيب مع شيخ طائفة السعاة لإمداد مدير مكتب البريد الأوروبي بما يلزمه منهم[462]

كان هذا نفس الشيء في عام 1870م عندما كتب كلٌّ من القنصل بورج وويست تقاريرهما عن طوائف القاهرة والسويس، وطبقا لما ذكره كل منهما؛ قام شيوخ طوائف الخدم وعمال آخرين بنوع من تبادل العمال لتزويد أصحاب العمل الخاص بما يحتاجونه من عمال، لذلك كانوا يتلقون مكافأة من كل من أصحاب العمل والموظفين، ويعود التزايد في رواتب الخدم المحليين في السويس إلى عمل شيوخهم الذين يحصلون على أجر مرتفع كلما ارتفع الراتب الذي يحصل عليه الخادم في المكان الجديد كما يقومون أيضًا بمساعدة الخدم بإسناد المكان الأفضل لمن يدفع أكثر

وبالمثل كان هدف الشيخ يضمن تنفيذ ما تطلبه الحكومة من رسوم يدفعها العمال، وأن يتخير عمالاً لتنفيذ هذه الأعمال وبالنسبة لأصحاب العربات الكارو والمركبات والخيول والجمال والبغال والحمير فما كانوا يستطيعون رفض طلب الحكومة عندما ترسل في طلب مجموعة معينة من هذه الحيوانات أو معدات النقل، على الرغم من أن كلا من الطرفين يدرك جيداً أن هذا التعامل غير

مصحوب بالدفع أو التعويض، ويعرف هذا بالسخرة، والأمر الصادر إلى الشيخ يخبره بمتطلبات السخرة[463]

ولكي نوضح كيف كان يتم العمل بهذا النظام في طوائف مختلفة، إليكم بعض الأمثلة في سبعينيات القرن التاسع عشر إلى مطلع الثمانينيات؛ فعندما لم يكن بعض التجار المتعاملين بالبضائع السودانية في عام 1874م راضين عن معاملة السماسرة في بولاق طلبوا من شيخ سماسرة القاهرة أن يرسل لهم بعضًا من السماسرة المرخصين لتنفيذ عملية الشراء والمزادات في بولاق، وبالفعل حضر الشيخ في المكان ومعه السماسرة الجدد[464]، تشتمل الضمانات التي يقوم بتوقيعها (حوالي عام 1880م) رئيسًا للحرف المختلفة في مبنى التجارة - عند تعيينهم عن طريق الحكومة- الالتزام بعدم إخفاء أيٍ من أعضاء طائفتهم عن الحكومة، والخضوع لمتطلباتها فيما يتعلق بإمدادها بالقوة البشرية[465]، وتخضع نقابة مرشدي السفن قبل كل الطوائف لرئاسة شيخ، وتزود المختص بالسفن وقباطنة السفن بالمرشدين للخدمة في ميناء الإسكندرية[466]، وبالمثل كان العمال المشتغلون في وضع الفحم على متن السفن يتم تجهيزهم لمتعهدي الفحم وشركات الشحن عن طريق الشيوخ الذين توَلوا رئاسة الطوائف التي شكلوها[467]

وحتى بعد الاحتلال البريطاني لمصر استمرت بعض الطوائف في ممارسة هذه الوظيفة، في31 ديسمبر عام 1896م صدر قانون يخص مرشدي السفن في الإسكندرية ليضع مسئولية تجهيز عدد كاف من مرشدي السفن والقوارب على نقابة مرشدي السفن[468]، وقد ذكرت واحدة من وظائف الشيخ، وتلك هي إيجاد عمل لإعضاء طائفته، في كتاب عن مصر نشر في وقت متأخر من عام 1903م[469] ويخبرنا مارتن (Martin) الذي نشر عمله عن طوائف القاهرة في عام 1910م بعد زيارة لتلك المدينة، أنه كان للنوبيين شيخ يقوم بتشغيل الأعضاء غير العاملين بالطائفة، وأن شيخ النوبيين قد استمر في إجراء من قبيل تبادل العمال ليعين أعضاء هذه النقابة[470]

كان توفير الطوائف وعمال الخدمات يصاحبه في بعض الحالات ضمانات بجودة الخدمة المقدمة أو كفاءة العمال هكذا فقد كانت من بين قوانين المجلس البلدي المؤقت للإسكندرية المؤسس في عام 1869م لائحة خاصة بمهنة الوزانين والكيالين، فنصت المادة رقم (22) أنه يجب على مشايخ طوائف القبانية والكيالين أهل الخبرة أن يحرصوا على إنفاذ تلك الطوائف للتحقق من حسن إجراء اللوائح والعمل بمقتضاها [471]

وبالمثل تعهد رؤساء تجارة المباني في الضمانات المذكورة بالأعلى التي وقعوها عند تعيينهم بأن يطيعوا قوانين البناء، وأن يحافظوا على الجودة المطلوبة وكميات المواد الخام وأن يمنعوا حدوث أي غش، ولا يكلوا وظيفة لعامل غير كفؤ[472]، وثمة واقعة طريفة لشيوخ وعمد جزارين القاهرة الذين تعهدوا عام 1887م، بتجهيز عربات كارو لنقل اللحوم من المجزر إلى محلات الجزارين في خلال شهرين بحسب المواصفات الصحية التي قررتها إدارة الخدمة الصحية[473]

ومع ذلك يجب ملاحظة أن إعطاء الطوائف لمثل تلك الضمانات كان العمال والخدمات فقط، وعلى الأخص الخدمات العامة، كما بينته الأمثلة السابقة، ولم تتحكم طوائف الصناع الماهرين وطوائف التجار في مصر في جودة البضائع التي يقوم أعضاؤها بصنعها أو بيعها، كما كان الحال في مصر العثمانية، كما أشار مارتن [474]

ويقول ميرهوف - الذي كتب عن العطارين- إن شيخهم لم يقم أبداً باختبار مهارتهم المهنية ولا بالإشراف على جودة بضاعتهم[475] ، وكانت تلك قاعدة عامة في أيام محمد علي باشا، وقد تم - كما أورودها في أحسن تقرير عن الطوائف- خطَّة مراقب معاصر[476] على أية حال كانت مراقبة جودة الأطعمة ومنع غشها في أيدى المحتسب أو البوليس بعد ذلك، وظلت هكذا طوال القرن التاسع عشر، ولم يكن للطوائف دور في هذه الناحية[477]، وأكثر من هذا لم نجد قانونًا من بين القوانين الرسمية الصادرة في القرن التاسع عشر والتي تتعلق بجودة المنتجات قد ذكرت الطوائف أو شيوخها، كما لم يدَّع أى مصدر آخر أن لديهم أي شيء يفعلونه في عملية التحكم في جودة البضائع، كما كان يوجد اختلاف جوهري بين وظائف الطوائف المصرية ووظائف الطوائف في البلاد العربية في هذه الناحية (أو في أوروبا في العصور الوسطى بشأن هذا الأمر)؛ ففى تلك البلاد كان التحكم في جودة البضائع المصنعة أو المباعة هو أحد الاهتمامات الأساسية للطوائف[478]

ومع ذلك ففى القرن التاسع عشر حدثت بعض التطورات المهمة والمؤثرة في مصر نتيجة لممارسة شيوخ الطائفة لمهمة توفير الخدمات والعمال للحكومة والأشخاص العاملين لحسابهم الخاص، وشهادتهم على جودة الخدمات وكفاءة العمال المقدمين، وهى مهام تشعبت بالتدريج وأصبح الشيوخ متعهدين أو مقاولين، وكان تقديم العمال والخدمات هو فقط خطوة صغيرة ليأخذوا على عاتقهم تنفيذ الأعمال، وقبول الدفع من أجل الخدمات وتوظيف أعضاء الطائفة، كاستئجار

العمال أو توفير المعدات والأدوات المواصلات أو التسهيلات الأخرى لتنفيذ الأعمال أو الخدمات، ومع ذلك ـ وللمرة الثانيةـ كان هذا التطور مقصورًا على الطوائف التي اشتغل أعضاؤها في النقل والخدمات؛ ولم يحدث هذا في طوائف الصناع الماهرين والتجارة مثلما حدث في كثير من البلاد الأوروبية، ولعل ذلك كان سبباً في بزوغ طبقة المقاولين الصناعيين المحليين[479]، وكانت الأسواق الصغيرة التي تفتقر إلى رأس المال والمهارات وسياسة الحكومة ومنافسة البضائع الأجنبية والمقاولين الأجانب، من بين العوامل الكثيرة المعاكسة لمثل هذا التطور

وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر تطورت الوظائف الالتزامية لشيوخ الطائفة بالدرجة الأولى، وقد ظهرت بوادر هذا التطور في فترات سابقة هكذا نشر التقرير مجهول المؤلف عام 1838م عن الطوائف في أيام محمد علي بعد توضيح الملامح الثابتة، للصناع المصريين، ويذكر بعض الطوائف الأكثر تطوراً لكون حرفة أفرادها سهلة التعلم (أمثال سائقى الجمال، والمراكبية، إلخ) من الفلاحين الذين يقيمون في المدن لفترة مؤقته، لذلك فإن مصدر أدواتهم (مثل حيوانات النقل والمراكب، إلخ) خاصة بكبار الطائفة[480]، فضلا عن أن شيوخ بعض الطوائف قبلوا العمل من الأفراد لحسابهم الشخصي، وقاموا بتوزيعهم بين أعضاء الطائفة، ذلك بالإضافة إلى إمدادهم بالأدوات والحيوانات اللازمة[481]

وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أصبح أسلوب العمل من الأفراد لحسابهم الشخصى هو السائد في بعض الطوائف، وكمثال ذلك طائفة الجزارين التي أشرنا لها من قبل بشكل سريع، ففي عام 1887م أصبح النظام القديم لنقل اللحم من المجزر إلى المحلات متعارضاً مع القوانين الصحية، وبناءً على ذلك تعهد رئيس (شيخ) الجزارين والعمد بتجهيز عربات لهذا الغرض متفقة مع المواصفات الصحية، وقد كان لهم حق احتكار هذا المجال، ولكنهم تعهدوا بألا يصدروا تعليمات أكثر من الموضوعة في قائمة نشرت مع الأمر الذي أصدره حاكم القاهرة للعمل بالنظام الجديد[482]

ولقد ظل بعض أعضاء الطوائف على اتفاق مع شيوخها، مثل طوائف الحمالين وعمال السفن وعمال وضع الفحم على ظهور السفن، طبقا لقرار نظارة المالية في 3 مارس 1876م، فقد عمل شيوخ تلك الطوائف في ميناء الإسكندرية كمتعهدي تحميل وتفريغ البضائع وكانوا يحصلون

على الأجر حسب الاتفاق (مقاولة) ثم يدفعون بدورهم أجور رجالهم، وفق السجلات المقيدة عمل كل عضو من الطائفة[483]

ويوضح قانون لاحق لطوائف الحمالين في الإسكندرية بتاريخ 4 ديسمبر 1893م أن شيخ ووكيل هذه الطائفة كانا يقومان بتشغيل الحمالين[484]، وقد نشرت قوانين تنظيمية مشابهة لذلك لمعظم المدن المصرية[485]، ففيما يتعلق بمدينة السويس، نصت القواعد على: "سيكون متعهدو الحمالين للعمل في الشركات من بين وكلاء شيخ الحمالين، ويكون متعهدو الشيالين بالكوبانيات من ضمن وكلاء شيخ الشيالين المستخدمين عند أشخاص خصوصيين" [486]

ونتيجة لذلك انقسمت هذه الطوائف إلى طبقتين، وظل عدد قليل من شخصيات الطائفة ساكناً، بينما حدث تصادم بين الشيوخ المتعهدين والعمال، والمثال الأكثر وضوحاً والذي تأتى لنا العلم به هو ما يتصل بحمالي الفحم في بورسعيد، والذين أصبحت طائفتهم أكثر شهرة بين الأجانب المقيمين بسبب إضراب عام 1882م[487]، وفى تسعينيات القرن التاسع عشر انقلب أولئك العمال ضد الشيوخ ففي عام 1896 قدموا التماسًا إلى اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر يعكس بوضوح العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة[488] فقد اشتكوا من أن رئيسهم يسيء معاملتهم، ويأخذ معظم أجورهم غصباً، ولم يكن العمال على علم بحقيقة الأجر الذي يحصلون عليه؛ إذ كانوا يعتمدون على الرؤساء الذين يجعلونههم يوقعون في سجل ويعطونهم جزءًا فقط من الأجر، لا يزيد في زعمهم على 25- 30%

فإذا اشتكى أحدٌ؛ كان الرئيس يرسله بعيداً خارج بورسعيد، وكانت الشكاوى المرسلة إلى السلطات عديمة الفائدة، لأن الرئيس يقوم برشوة موظفي الحكومة، كما كان على العمال دفع رشوة إليه للحصول على عمل، وكان رئيس الرؤساء هو الذي يتولي ترتيب تراخيص العمال، وكان يحصل على مكاسب كبيرة من جراء قيامه بهذا العمل، وكانت الشكوى الرئيسية للعمال هي قيام الشيوخ بدفع أجورهم سلعة، لا عملة كما قام بعض الشيوخ بإنشاء محلات وإجبار العمال على شراء كل مسلتزماتهم من هذه المحلات؛ وإلا فقدوا وظائفهم في بورسعيد، بالإضافة إلى أن ثمن الأصناف في هذه المحلات كان أكثر ارتفاعا وكانت أقل جودة من الأصناف الموجودة في المحلات الأخرى، ونظرًا لأن العمال كانوا يجبرون على الشراء من محلات الشيوخ كان التجار الآخرون في المدينة يفلسون

وبالطبع ليست لدينا وسائل لإثبات صحة هذه الشكاوى، وقد أشار كرومر عند استلامه الالتماس إلى أن مقدمي الالتماس قد تكون لديهم شكوى حقيقية، على أية حال يوضح الالتماس أن تطور الشيوخ إلى متعهدين أدى إلى انقسام اجتماعي بداخل الطائفة، ومع ذلك ـ وللمرة الثانية- يجب التأكيد على أننا لم نقف على تطورات مشابهة في طوائف أخرى،على الأخص في طوائف الصناع الماهرين والتجار، وبصفة عامة لا يمكننا القول بأن الطوائف قد انتهت في مصر مع نهاية القرن التاسع عشر نتيجة للصراع الطبقي، لكن مركزها ضعف وفقدت قوتها بالتدريج حتى اختفت تماماً

4- الأسعار والأجور

رأينا سابقاً أنه بينما التزمت طوائف الحرف بتوفير الخدمات وكفاءة العمال الذين توفرهم للعمل، إلا أنها لم تكن تتحكم أبدًا في جودة البضائع التي يتوَّلى أعضاؤها صناعتها أو بيعها، وفي هذا الخصوص يجب أن نميز بين دور الطوائف في تحديد أجور أبناء الطائفة وبين تحديد أسعار البضائع

ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لم يكن تحديد الأسعار يدخل فى نطاق مهام طوائف الحرف أو وظائفها[489]، فهناك مجموعة واحدة من البضائع من قبيل الطعام والمياه والوقود والخشب كان ينبغى وضع حد أعلى لأسعارها لمنع الاضطراب الاجتماعي، وكان ذلك يتم بواسطة المحتسب في القرن الثامن عشر، وليس بواسطة الطوائف[490]، ومع ذلك فمن الخطأ القول بأنه لم يكن لدى الطوائف أى شيء تفعله حيال هذا الأمر، فأول كل شيء كانت عملية تحديد الأسعار تتم في حضور شيوخ الطائفة[491]، ويبدو أنهم كانوا يجتمعون ليس فقط لمجرد أن يتم إخبارهم بتفاصيل قرار المحتسب، ولكن أيضًا لطلب رأيهم عن حالة السوق، وثانيا: كانت مسئوليتهم ضمان تنفيذ قرار المحتسب فيما يخص الحد الأعلى للأسعار

وطبقاً لما ذكره ميرهوف؛ كان شيخ العطارين يعاقب بنفسه من يخالف هذه القرارات بغلق محله مؤقتا أو بالجلد بقسوة أو بطرده من الطائفة[492]، عمومًا يبدو أن المحتسب هو الذي كان يقوم بتولي عملية العقاب، فكان يجول في المدينة ويسبقه ضابط ومعه ميزان كبير ويتبعه الجلادون وكثيرون غيرهم من الخدم، وعند مروره على المحلات يأمر صاحب المحل أن يقدم له المكاييل والأوزان والمقاييس ويستفسر عن أسعار المؤن، كما كان يقوم بإيقاف المارين ويسألهم عن وزن

وسعر ما قاموا بشرائه من مواد غذائية وعندما يجد أن الأوزان أو المكاييل غير صحيحة أو أن الأسعار أعلى من سعر السوق، يقوم بمعاقبة صاحب المحل في الحال بالجلد وشد أذنيه وأحيانًا بعقوبات أكثر قسوة[493]

وقد استمر هذا الاسلوب حتى أواخر سيتينيات القرن التاسع عشر، مع استبدال البوليس بالمحتسب بعد حكم محمد علي، وفي (1235هـ /1820م) أصدر الباشا أوامره إلى المحتسب بتحديد أسعار الفاكهة مع عمد الفكهانية لكونه لم يستطع أن يفعل هذا (بنفسه)[494]وفي فبراير1830م اجتمع حاكم القاهرة مع "أعيان التجار" لتحديد أسعار الأطعمة[495]، وتولَّى المحتسب مع مجلس التجار تعديل سعر الصابون إلى أعلى حد في أكتوبر 1831م، بسبب نقص الزيت في سوريا[496]، واجتمع رئيس البوليس بالشيوخ والمخاترة وعمد الطوائف المعنية في مايو 1867م ومرة ثانية في أبريل 1868م، وقام بمعرفتهم بتحديد أسعار كل الأطعمة والمياه والوقود والخشب[497]

وكما حدث في الأزمنة السابقة، تم تنصيب الشيوخ ليكونوا مسئولين عن تنفيذ قرار المحتسب، وتعهدوا رسميًا مع العمد بمنع غش المكاييل والأوزان، وذلك بعد اجتماع أبريل 1868م الذي سبقت الاشارة إليه[498]، ومع ذلك كانت السلطات الحكومية هي التي تقوم بإنزال العقوبات، ففي عام 1830م تحددت العقوبات الخاصة بالمغالاة في الأسعار في ضوء حجم المغالاة والقوة الجسدية للمتهم وعدد جرائمه السابقة[499]، وينص قانون العقوبات الصادر في عهد سعيد باشا (1854-1863م) تجاه البقالين والخبازين والجزارين، لنقص الأوزان أو المغالاة، ما بين 3 إلى 79 ضربة على المخالفة الأولى إذا تكررت المخالفة مرة ثانية، وبالطرد من الطائفة للمرة الثالثة[500]، كما كان العقاب على هذه الجرائم يتم أيضًا عن طريق السلطات بحسب القانون في أواخر ستينيات القرن التاسع عشر[501]، وقد كتب عن مدينة السويس عام 1870م أن: "الموازين والمكاييل الناقصة يعاقب عليها القانون، كما كان الجزار أو الخباز الذي يضبط متلبسًا بالمخالفة؛ عُرضة للتسمير من أذنية فـي باب المحل، أو الجلد أو الغرامة وعلى مدى السنوات الأخيرة هدأت أحوال المراقبة كثيراً، وربما رجع هذا إلى كثرة الاختلاط مع الأجانب في تجارة البيع بالتجزئه، فكان رئيس البوليس يروح من وقت لآخر متفقدًا المحلات تحت سلطة القانون المحلي ليتفحص الأوزان والمكاييل ويتأكد من تنفيذ قرارات الحكومة"[502]

بالفعل، يبدو أن عملية التحكم في تجارة البيع بالتجزئه قد أصبحت أكثر استقرارًا في السنوات التالية، فلم نصادف في المصادر المتاحة لنا عن الربع الأخير من ذلك القرن أي سجلات عن تحديد الأسعار والعقاب لغش الموازين والمكاييل أو المغالاة في الأسعار، وعندما أنشأت "لجنة التعريفة" في أغسطس 1914م لتحديد الحد الأعلى لأسعار الأصناف ذات الضرورة الحيوية، لم يوجد ممثلون لأي طائفة بين أعضاء اللجنة[503]

ويسرد جون بورنج (Bowring) في تقريره عن مصر Candia المنشور في عام 1840م: أن (النقابات) لم تتدخل في مسائل المرتبات والنزاعات بين البائعين والمشترين، لكنها كانت تترك كل هذه الأمور تتم بحرية تامة[504]، ولم نجد مصادر خاصة بعصر محمد على وكذا القرن الثامن عشر تناولت وظيفة لطوائف تتعلق بالأجور، لكن ظهرت شكوك جادة نظرًا للتقارير الأخيرة والأكثر تفصيلا عن الطوائف، ما لم يكن بورنج مخطئاً لقيامه بالتعميم، للأسف لم تكن السجلات اللاحقة المتعلقة بهذه السؤال كثيرة بدرجة كافية أيضاً، ولكن لدينا تقريران أو ثلاثة على الأقل محددان

ففيما يتعلق بطوائف القاهرة، كتب القنصل بورج في عام 1870م ما يلى: "يحدد الشيخ أجور الصناع حسب مهارتهم ويمنح مختلف الأعضاء عند القبول شهادة توضح درجة تأهلهم للعمل ونسبة الأجر المحدد لهم، ويمكنهم الحصول على هذه الشهادة من "الضبطية" مقابل رسم قدره عشرة قروش، وإثباتهم بإيفاء ما عليهم من رسم للشيخ على الرغم من أنهم كانوا يحصلون على نسبة من الأجر أقل من المذكورة في شهادتهم، ومن كان يستحق أن يتقاضى راتبًا أعلى يتعرض للشكوى لرد الزائد ودفع غرامة، وعلى ذلك تعهد رؤساء طائفة المعماريين في الضمانات التي وقعوها عند تعيينهم نحو عام 1880م بأن يكونوا أمناء عند تحديد نسبة رواتب أعضاء الطوائف، وأن يأخذوا في الاعتبار مهارة كل منهم[505]، وبالمثل يذكر مؤلف زار مصر في نهاية القرن بأنه عند تعيين أعضاء الطائفة يقوم الشيخ بالاتفاق معهم على الأجر[506] وتعتبر هذه التقارير مقنعة إلى حد ما، فمن المنطقي أن يكون للطائفة أو شيخها - الذي يقدم العمال والخدمات ويشهد على كفاءتهم- رأى فيما يتعلق بالرواتب التي تدفع، كذلك فإن الشيء غير المحتمل إلى حد كبير هو حدوث تطور لهذه الوظيفة للطوائف أثناء النصف الثاني من القرن فقط، وعدم حدوثه عندما كتب بورنج تقريره على أية حال، لن نكون قادرين على تفسير مثل هذا التطور

ومع ذلك تقلص دور الشيخ في هذه الوظيفة ابتداء من عام 1880م فصاعداً، إذ أصدرت الحكومة عدة أوامر بالتدريج لتعديل الراتب لخدمات معينة ذات فائدة عامة، وذكر في قانون صدر عام 1880م المنظم لنفوذ سلطات البوليس المحلي (المادة 56) أنه يجب تحديد الرواتب من قبل السلطات لمنع النزاعات بين سائقي المركبات (عربات الركوب) وسائقي الحمير (حمَّارة الركوب) وزبائنهم[507]، كما قامت الحكومة بتحديد المدفوعات لخدمات طائفة مرشدي السفن بعد عام (1881م)[508]، وصدر الحد الأعلى للرواتب الإضافية أو قوائم تعريفية كاملة عن طريق الحكومة المصرية، للحانوتية وسائقي مركبات الإسكندرية ومراكبية بورسعيد ووسائل نقل اللحوم في القاهرة (1887م)، والمراكبية في الإسكندرية (1891م)، والحراس والمرشدين وسائقي الجمال بالهرم (الأعوام 1885م، 1894م، 1900م) وآخرين[509]، وكانت طوائف تلك الحرف حاضرين عند قيام الحكومة بتحديد هذه التعريفات ومع ذلك ظل الحال كما كان من قبل في كثير من الطوائف الأخرى، حتى اختفاء الطوائف نفسها

وخلاصة ذلك: بينما لم تقم الطوائف المصرية أبداً في القرنين الثامن والتاسع عشر بتحديد أسعار البضائع التي يبيعها أعضاؤها، فقد وضعت مقياسًا للحد الأعلى للرواتب بحسب اختلاف درجات المهارة، كما حدد شيخ الطائفة رواتب الأعضاء في كثير من الأمثلة لذلك فقد اقترنت وظائف الطوائف المتعلقة بالأسعار والرواتب بجودة البضائع والخدمات ويبدو لدينا وجود تفسير واضح لهذا التوازن: إن الطوائف كانت ضعيفة بدرجة لا تمكنهم من فرض حد أدني للأسعار، وكان المستوى العام للصناعة بطيئًا إلى حد لا يساعد على استمرار مستوى العمل من ناحية أخرى كان أعضاء الطوائف العاملين في النقل أو الخدمات يوظفون بشكل أساسي عن طريق الحكومة، أو عن طريق أصحاب العمل الأجانب فيما بعد، وكان هؤلاء أقوياء إلى درجة تكفي لإجبار الطوائف على المحافظة على مستوى معين من الخدمات، وتحديد درجات مهارة العمال، بالإضافة إلى تحديد حد أدنى للرواتب لمختلف درجات المهارة

ولقد كانت القوانين الحكومية المباشرة مهتمة بشيئين:

أولاً: تحديد الحد الأدنى لأسعار البضائع الضرورية لمنع الاضطراب، وقد قل خطر الاضطراب بوضوح أثناء الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ولذلك فقد استقر هذا النوع من التحكم

ثانيا: حددت الرواتب أثناء الربع الأخير من هذا القرن في خدمات مختلفة، بينما كانت الحكومة مهتمة بالحصول على نفوذ أكثر

كان معظمها من بين الحرف التي قدمت لها التصاريح المهنية في ذلك الوقت، وكان هذا واحداً من وظائف الطوائف الكثيرة التي وجدت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر

5- قيود واحتكارات

اتضح لنا من خلال الفصل الثالث أنه ـ طبقًا لما جاء في مخطوط جوته- لم يكن يُسمح لأى شخص بممارسة حرفة أو مهنة بدون الحصول على إجازة (تصريح) من شيخ الطائفة، وفي القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كان قبول عضو جديد في الطائفة يتطلب موافقة الشيخ، على أية حال كان هذا هو النظام السائد في عصر محمد علي باشا، وبالرغم من أنه لا توجد لدينا مصادر محددة للقرن الثامن عشر، فقد ذكر بعض المؤلفين أنَّ هذا ما كان يحدث في الماضي[510]

وبما أنه من غير المحتمل أن يكون منشأ هذه العادة في أوائل القرن التاسع عشر، فنحن نفترض وجودها في القرن الثامن عشر أيضاً، ومن ناحية ثانية ربما كانت الطائفة تقوم بإصدار حتى التصاريح الممنوحة للصناع الماهرين في عصر محمد علي[511]، ويبدو أن هذا النظام ظل صامداً على الأقل حتى عام 1870م مع تعديل طفيف، وعندما كتب بورج تقريره ذكر أنه لم يكن يتم قبول أي حرفى في طائفة "الجزمجية" ما لم يدفع رسم تصريح للشيخ، لكن في طوائف أخرى أيضاً كان الشيخ هو من يقوم بقبول الأعضاء، وكان العضو يحصل على شهادة تحدد درجة كفاءته والأجر المعين له من الضبطية، مقابل رسم يتم إثباته فى سجلات الشيخ[512]

وهكذا كانت إحدى وظائف الطائفة تحديد عدد الأشخاص الممارسين لمهنة معينة ومع ذلك كانت الطائفة قادرة على القيام بذلك بدرجة فعالة فقط إذا كانت تحتكر المهنة في نفس الوقت، أي إذا لم يستطيع أحد ممارسة هذه المهنة إن لم يكن عضواً في الطائفة، بالفعل كان هذا الحال أثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر، وحتى في كثير من الحرف بعد ذلك، عندما جاء الفرنسيون إلى مصر لاحظوا أن صيادى المطرية كانوا محتكرين الصيد في بحيرة المنزلة[513]، وفي عصر محمد علي قرر الأوروبيون إقامة خدمة بريدية، فأجروا ترتيبات مع الطائفة المحتكرة لمهنة سعاة البريد لكن

احتكار سائقي البغال والجمال أعاق محاولة البريطانيين لإقامة نظام النقل الخاص بهم بين القاهرة والسويس[514]

وينص قانون العقوبات الذي قدمه سعيد باشا لمصر في أوائل 1855م (الفصل الثالث المادة 19) على إبعاد البقال والجزار أو الخباز من طائفته عند إثبات قيامه بالغش في الموازين أو المغالاة في الأسعار، مما يعني - كما هو واضح في نص القانون- أنه لم يعد في استطاعته ممارسة هذه الحرفة مرة ثانية[515] وفي عام 1856م كما يروى مستر بروس القنصل البريطاني العام بأنه كانت للمراكبية العرب سلطة احتكار النقل في مصر، وأن هذا كان في غاية الخطورة على التجارة [516]، كما كان احتكار عدد صغير من سائقي الجمال في أسيوط موضوع قانون خاص أصدره سعيد في14 أكتوبر من نفس العام وتشكل كل هذه أمثلة فقط لنظام عام يشمل كل حرف المدنية[517]

ومع ذلك كان هناك سببان رئيسيان لاستمرار النظام وهما:

أولاً: ركود اقتصاد المدينة

ثانيًا: اهتمام الحكومة بالحفاظ على سلامة نظام الطائفة، كرابط إداري وكقناة لتحصيل الضرائب ومصدر لتوفير الخدمات والعمال

كان نظام الجدك (الكدك)[518] العثماني يعد طريقة خاصة للتحكم في عدد الذين يمارسون حرفة معينة في أي حي، بالإضافة إلى نقل ملكية المحلات، والجدك هو حق الحرفي في ممارسة حرفته في محل معين (ويجب أن يدفع عائدًا للمالك من أجله)، كما كان يُتوارث إذا كان الأبن عضوًا في طائفة والده، أو يمكن بيعه بموافقة شيخ الطائفة، فلم تكن مسألة الحصول على جدك جديد بالشيء اليسير[519] وقد وجد أيضاً هذا النظام في مصر بوضوح، وهناك وثيقة جدك بتاريخ 10 مايو 1838م، ملك لصباغ مسيحي عربي يتمتع بالحماية البريطانية، ولذلك انتقل القنصل البريطاني لصاحب المحل وطالبه بتطبيق وثيقة الجدك التى تعطى الحق للصباغ للشغل في المحل بغير شروط، بينما ادعى صاحب المحل أن الجدك يخص طائفة الصباغين فقط، ولا يخصه هو[520]

ويلاحظ أن محمد سعيد باشا (1854–1863م) قام بإلغاء كل الاحتكارات رسميًا وكرر تحريمها في مرسوم عام 1856م المذكور سابقًا والذي يخص احتكار سائقي الجمال في أسيوط [521]، ومع ذلك لم تكن هذه الحالة الوحيدة التي ظل فيها التحريم الرسمي غير فعال

ففي كثير من الأمثلة لم تستطع الحكومة تنفيذه أو لم تكن مهتمة بالقيام بهذا لكي لا تفقد سيطرتها الإدارية والمالية، وكان لا يزال هناك عدد كبير من الحرف التي احتكرتها الطوائف في السبعينيات، وكمثال ففي عام 1871م ذكر القنصل البريطاني ستانلي من الإسكندرية: "يعتبر نظام أجرة مرشدي السفن نظامًا سيئًا؛ لكونه يتوارث في أيدي طائفة كثير من أعضائها غير أكفاء وقد أقيم اجتماع مؤثر لكل وكلاء شركات البواخر، وعينت لجنة لوضع تقرير واقتراح الحلول (وقد تقرر) ثلاثة اقتراحات: جعل خدمة أجرة مرشدي السفن حرة، وإثبات كفاءة المرشد بالاختيار، وبناء بعض القوارب للطواف دائماً بالخارج، وسوف تؤثر هذه المقاييس البسيطة جدًّا في إحداث تغير جوهري وإلغاء الطائفة، ومع ذلك كان تأثير الطائفة قويًّا؛ وظلت خدمة أجرة مرشدي السفن في أيدي نفس المجموعة من الرجال الجاهلين غير الأكفاء ممن يتظاهرون بأنهم مرشدو سفن[522]، كما تقدم التجار الأجانب بشكاوى من أجل احتكار آخر من سماسرة سوق بولاق ممن يروجون السلع السودانية[523]، وكان احتكار الطوائف يعزز في بعض الحالات بامتياز رسمي ممنوح من الحكومة، وكمثال فقد كان الوزانون العاملون فى الإسكندرية يحتفظون بمثل هذا الامتياز لوزن الفحم ولفرض ضريبة وزن على المستوردين[524]

ولقد ظل احتكار الحرف والمهن مستمرا في المدن البعيدة والصغيرة وكمثال لدينا إشارتان لنظام صارم جداً من هذه الاحتكارات وجدت في مدينة الأقصر في صعيد مصر، فقد استطاع بعض من المرشدين والحمارين منع زوار الأماكن الأثرية من اختيار أحد من خارج طائفة الخيل[525]، كما تمكنت طائفة البنايين من أن تكون طائفة منغلقة ومحتكرة حرفة المعمار وفي ذلك يذكر عالم الآثار البلجيكي جورج ليجرين George Legrain الذي قضى في الأقصر خمسة أعوام من عام 1895 إلى عام 1900م أن واحداً على الأقل من أبناء عائلات مدينة الأقصر كان يرغب أن يكون عامل بناء ولكن هذا كان مستحيلاً بسبب احتكار طائفة البنائين في المدينة لهذه المهنة، والذين شكلوا جماعة منغلقة قائمة على رابطة القرابة [526]

وقد سهلت رابطة القرابة بين أعضاء الحرفة في مثل هذه الأماكن (بالإضافة إلى محدودية مجال أنشطتها) من استمرارية سياستها الاحتكارية[527]، في حالة أخرى نجح شيخ البوابين النوبيين والمحليين في ممارسة سياسة احتكارية على هذه المهنة ومنع توظيف الغرباء لفترة قريبة[528]، ومن هنا كانت الخصوصية العرقية للطائفة هي التي ساعدتها على الاستمرارية في سياستها الاحتكارية،

وأصبح الناس معتادين على فكرة كون البواب أو الخادم الموثوق فيه دائماً نوبيًّا، وذلك كلما شهد الشيخ على حسن شخصيته

وبما أن إلغاء سعيد لاحتكار الطوائف ظل غير فعال حتى عصر إسماعيل، الذي لم يبذل أي محاولات جادة للتخلص منه وبعد الاحتلال البريطاني 1882م أصدرت الحكومات المصرية المتعاقبة عدة قرارات لإلغاء الاحتكار في حرف محددة، وخاصة تلك التي تتصل بالاحتياجات العامة للشعب، وإحدى هذه اللوائح وأكثرها تفصيلاً والتي تعكس عمل السياسة الاحتكارية القائمة هي التي تخص طائفة الحانوتية الصادرة في 9 نوفمبر 1887[529]، إذ تبدأ اللائحة بذكر: إلغاء الاحتكار الذي يمارسه طبقاً للعرف المستخدم في طائفة الحانوتية وعملهم (المادة الأولى)، وألغت النظم الجديدة للمهنة كل المعاهدات التي بين الحانوتية المختارين لأحياء محددة فى محلات الحانوتية المختلفة، وهكذا أصبح أقارب الميت أحرارًا في اختيار الحانوت الذي يتم فيه غسل الميت وإعداد جنازته (الفصل الأول، المادة الأولى)، وسوف يحدد وجهاء المناطق المعنية من المدينة عدد وأماكن الحانونية (الفصل الأول، المادة الثانية)، ويصبح تعيين الأشخاص عن طريق بيت المال طبقاً لرغبات هؤلاء الوجهاء، وسيكون بيت المال حرًّا في فتح حانوت جديد بحسب الضرورة (الفصل الأول، المادة الثالثة)

كما تم إلغاء كل حقوق التصرف في البيع بالجدك ويصبح أصحاب هذه المحلات أحرار تماماً لتأجير دكاكينهم لحانوتى أو أي غرض آخر (الفصل الأول المادة 7)، وكل الترخيصات التي أصدرها شيخ الطائفة بشأن هذه الحقوق تصبح لاغية ، وكأنها لم تكن(الفصل الأول مادة 8) وسيصبح أقرباء الميت أحراراً في الاستعانة بمن يرونه من العلماء والفقهاء للقيام بشعائر الغسل دون تدخل من الحانوتى(الفصل الثانى المادة 15)

كما صدرت مراسيم أو قرارات مشابهة في نفس الوقت تقريباً وفي 17 يونية 1889م صدر مرسوم ينظم حرفة المعمار ويشتمل على بند يخول لكل شخص الحرية في اختيار المعلم الذي يرغب في أن يشرف على بناء العقار ويزوده بالعمال، وفوق ذلك كان يسمح له بتوظيف أى عمال يريدهم بدون تدخل المعلمين على الإطلاق [530] ثم صدر قرار آخر في 31 ديسمبر 1889م نص على أنه ابتداء من الأول من يناير 1890م ستصبح مهنة الوزانين حرة [531]، وأخيراً قرار 9 يناير 1890م الذي أنشأ ضريبة التصاريح الحرفية فيبدأ بذكر (المادة 1) تنص على أن كل شخص مقيم

في مصر حر في ممارسة أى حرفة أو مهنة دون موافقة الطائفة، فيما عدا المهن الخطيرة أو تلك التي تحتكرها الحكومة[532]

وآنذاك كان قد حدث تطور آخر، قضى بالتدريج على سيطرة الطوائف على الحرف، ففى ثمانينيات القرن التاسع عشر وأواخر عصر إسماعيل، أصدرت الحكومة مجموعة متكاملة من الأوامر تخص التصاريح المهنية لأشخاص يمارسون حرفًا ذات فائدة عامة، وكانت أغلب تصاريح هذه الحرف تصدر عن طريق السلطة الرسمية المعنية، وليس عن طريق شيخ الطائفة، وفوق ذلك لم تذكر الطائفة أو شيخها في وظيفة مساعد أو مستشار،وكانت مثل هذه الأوامر تصدر للصيادلة في أوائل 23 سبتمبر1851م[533]؛ ولكل أنواع العاملين بالمهن الطبية والوزانين والكياليين والغواصين وأصحاب العربات الكارو في الإسكندرية في 1869م[534]؛ وللكياليين والسماسرة1874م[535]، ولأصحاب المراكب في 1879م[536]، ولمحلات بيع الزيت والجزارين وبائعي الخضراوات والسماكين والبقالين وتجار النبيذ، بالإضافة إلى المطاعم والمقاهي وورش الحدادين ومعاصر الزيوت، وما شابهها من المحلات والورش الأخرى في 1880م[537]، وللبمبوطية في بورسعيد في عام 1887م[538]

وللسماكين والصيادين وأصحاب المعديات وبائعي السمك والدجاج في المطرية في عام 1888م[539]، وللحمارين في الإسكندرية في عام 1889م، وفي كل أنحاء مصر فيما بين عامي 1893م وعام 1902م[540]، ولكل أنواع المراكبية في الإسكندرية في عام 1891م[541] وهذه القائمة كاملة، والمراد بها تصعيد ما انتهت إليه أوضاع الطوائف، مع ذلك كان هناك عدد من الطوائف كانت تصاريح أعضائها تصدر بناء على تزكية الشيخ، مثلما حدث في وقت متأخر من عام 1890م، مع الحمالين (1893 - 1897م) [542] ونحّاتي الشمع (1894م)[543]، والحراس والمرشدين وسائقي الحمير والجمال بالهرم (1895- 1900م) [544]

إن القرارات التى صدرت بإلغاء قيود واحتكارات الطوائف أثناء الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أثبتت فاعلية أكثر من القرارات التي صدرت فى عهد سعيد، ويرجع هذا إلى التنظيم الفعال للإدارة المصرية، والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حالت دون أن تواصل دورها الاحتكاري، وسوف نتناول هذا بالتحليل في الفصل الخامس في ترابط مع الأسباب العامة التي أدت إلى تدهور واختفاء الطوائف نهائياً

هناك نوع آخر من القيود لم يعد له وجود في الطوائف المصرية، وهى القيود على حرية أعضاء الطائفة في العمل بأي مكان، فبحسب أحد مؤلفي "وصف مصر"، لم يكن بوسع المتمرن أو العامل الماهر الذي يترك "معلمه" أن يعمل عند معلم آخر إلا من خلال وساطة شيخ الطائفة فقط، والذي يحاول إعادته إلى "معلمه" السابق أولاً مقابل أن يدفع له المتمرن من 30 إلى 40 بارة [545]

وبما أنه لا توجد مصادر أخرى غير مصادر القرن الثامن عشر تبحث في هذا الأمر، فلا نستطيع الحكم إذا كانت ممارسة هذا الأمر تتم بشكل عام أو بشكل محدود بمكان معين أو طائفة معينة، على أية حال كان هذا - ولا يزال- سائداً وعاماً مع تولي محمد علي الحكم صحيح أن كلوت بك في كتابه "رؤية عامة" كان يردِّ كل كلمة تقريبًا مما كتبه جومار قبل أربعين سنة مضت [546] لكن مؤِّلف كلوت بك ليس موثوقًا فيه دائماً، وربما نسخ الوصف بشكل دقيق، وفي الوقت نفسه نجد في "وصف مصر" أكثر تفاصيل عن الطوائف، من حيث أنها لم تكن تتحكم بأى شكل بعمل أعضائها وأن العمال كانوا يستطيعون بكل حرية تغيير مكان عملهم [547] وبعد ثلاثين عاما وفي 1870م، ظهرت عبارة مشابهة لذلك بأفضل تقرير عن الطوائف في ذلك الوقت: إنهم (أعضاء الطوائف) موقوفون ممارسة المهنة التي يقبلون فيها، وعندما يستدعيهم رئيسهم لإنجاز عمل تحت إشرافه لابد وأن يكونوا راضين بأي أجر يعطيه لهم، مع أنهم كانوا أحراراً للتقدم رسيمًّا لنفس العمل في منافسة لأعضاء الحرفة الآخرين ولم يوجد قانون يمنع أعضاء الطائفة من ممارسة عمل بالقطعة أو باليومية أو بالأسبوع، أو بأي بطريقة أخرى قد يرونها أكثر إفادة لمصلحتهم"[548] وهكذا لم تشكل القيود على حرية أعضاء الطائفة لطلب وظيفة أى مشكلة على مدار القرن التاسع عشر، وبما أننا لا نعلم بشكل يقيني الموقف في القرن الثامن عشر وفي بداية القرن التاسع عشر؛ فلن نحاول تحليل أي اتجاه في هذه النقطة

6- الوظائف الاجتماعية: الفصل فى المنازعات وتبادل المساعدات

تناولنا من قبل وظائف الطوائف فيما يتعلق بإدارة واقتصاد الدولة وبجانب هذه الوظائف شكلت الطائفة إحدى الوحدات الاجتماعية التي ينتمي إليها سكان المدينة، بل كانت الطائفة هي الوحدة المثلي على الإطلاق في المجتمع المدنى، وكذلك كانت هناك مجموعات القرابة وأحياء المدينة والمنظمات الدينية، ويبدو لنا أن بعض الكُتَّاب قد أفرطوا في تقدير أهمية طوائف الحرف الاجتماعية بالمقارنة بوظائفها الإدارية والاقتصادية، وربما يرجع هذا إلى افتراض هؤلاء الكتاب

وجود تشابه بين طوائف الحرف المصرية التي لم يكتب عنها وصف تفصيلي، والطوائف التي كانت في البلاد الإسلامية الأخرى، لذلك فسوف نحاول أن نتعرف على الوظائف الاجتماعية لطوائف الحرف المصرية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، ومن ناحية ثانية يجب التأكيد من البداية على أننا ننوي أن نبحث في الوظائف الملموسة فقط؛ بما أننا لم نجد أي شيء مادي، شأن موقف أعضاء الطائفة تجاه طوائفهم أو الأهمية التي تحتلها هذه الطوائف لدى أعضائها فيما يتعلق بالوحدات الاجتماعية الأخرى

وللتحدث عن الطوائف الإسلامية عمومًا ذكر جب Gibb وبون Bowen ثلاث مجالات ظهرت فيما الوظائف الاجتماعية للطوائف وهي:

أولا : ذكرا مستويات أصحاب الحرف اليدوية وشجعا صفات الأمانة والرزانة

ثانياً : أيدا أهداف الضمان أو المجتمع الدافئ الذي يهدف إلى التضامن الاجتماعي، وأكدا على الواجب الاجتماعي

ثالثا :كان شيخ كل نقابة هو أيضًا المدير والوسيط في شئونها الداخلية، يقوم بالفصل في النزاعات بين الأعضاء، ويحافظ على النظام، ويعاقب على الجرائم[549]

وقد رأينا في جزء سابق أنه كان واضحاً في القرن الثامن والتاسع عشر أن طوائف الحرف المصرية لم تكن تعتبر أن هدفها هو المحافظة على مستويات أصحاب الحرف اليدوية، ولا توجد مصادر لمعرفة ما إذا كانت تشجع صفات الأمانة والرزانة وتم ذكر المجالين الآخرين في أغلب المصادر، لكن يبدو أنهم قد اختلفوا كثيراً في الدور الذي لعباه في دور وظيفة الطوائف

كان التحكم في النزاعات بين أعضاء الطوائف يعد واحدًا من أكثر الوظائف عمومية واستمرارية، وقد ذكرت هذه الوظيفة في مصادر تعود إلى القرن الثامن عشر[550]، وحتى عصر محمد علي[551]، أو الربع الأخير من القرن التاسع عشر[552]، وكانت الطوائف التى يمارس شيوخها هذه الوظيفة - طبقًا لهذه المصادر- هى طوائف الصناع الماهرين والتجار والعاملين في النقل والخدمات، وكان الشيخ يقوم بالفصل في المنازعات التي بين الأعضاء المتساوين في المكانة، وبين المعلمين وعمالهم الماهرين والمتمرنين، وبين أعضاء الطائفة وزبائنهم وحتى عندما لم يعد لوظيفة الشيخ وجود (وبذلك الطائفة) في بداية القرن العشرين كان أكبر عضو في الحرفة أحيانًا يواصل

ممارسة هذه الوظيفة[553]، كما كانت مواصلة الطائفة الفصل في النزاعات في مثل هذه الفترة الطويلة نتيجة للنقص في نظام إداري يشمل الجميع، ولابد من أن هذه الوظيفة الدائمة للشيخ قد جلبت معها درجة معينة من التماسك الاجتماعي، حتى لو عملت في نفس الاتجاه عوامل أخرى قليلة

ويذكر مارتن أن مساعدة فقراء الأعضاء ومحاولة تحسين أحوالهم الاجتماعية كانت وظيفة هامة للطوائف في نهاية القرن الثامن عشر، لكنه لم يقدم أى مصادر لتدعيم روايته[554]، كما تذكر توميش Tomiche أن كل طائفة كان لديها صندوق للمعونات يجمع أمواله أسبوعيًا أو شهريًا أو مساهمات شخصية غير منتظمة لأعضاء الطائفة، لكنها لم تستشهد بأي دليل على روايتها أيضاً[555]، وفي الواقع لم يشر أي مصدر من المصادر التي تناولت طوائف الحرف المصرية في القرنين الثامن والتاسع عشر إلى وجود صناديق للمعونات،على العكس فإن أول من ذكر هذه الصناديق على نحو واضح ينكر وجودها[556]

من ناحية ثانية كان هناك استثناء واحد واضح لهذه القاعدة فقد قال القنصل بورج في تقريره عن طوائف الحرف المصرية: "إنه لم تكن النزعة إلى عمل الخير هي إحدى أهدافها، بقدر ما لم تكن واحدة منها تمتلك المال الكافي لإعانة الأعضاء المعوزين، فيما عدا طائفة الجزمجية[557]، فكان الصانع الماهر لا يُقبل في تلك الطائفة إلا عندما يقدم خمسة أوعية من النحاس قيمتها - بصفة عامة بحسب قدرة المانح المالية- من ثمانية شلنات إلى جنيه واحد، ويدفع رسوم لشيخ الطائفة بصفة شخصية وليس للطائفة، ويتكفل شيخ الطائفة بتأجير هذه الأوعية، مقابل مبلغ من المال يوضع بداخل الصندوق ويخرج منه كل سنة عشاءً وكسوة من ملابس العمل، وعشرة قروش لكل عضو عند الحاجة" وتناول صدقي في مقالته هذه الطائفة على وجه الحصر، ويؤكد على وصف بورج في جوهره، كما يصف التفاصيل التالية[558] :

يستخدم المعلم الجديد الأواني النحاسية بمناسبة الوليمة التي تقام عند قبوله في الطائفة، وكانت كل الأواني تحفظ في مخزن الشيخ، حيث تستخدم فى احتفالات الزواج والختان، معونة للأعضاء المعوزين، وكانت تمنح بحسب الاحتياج، وكان الآتي هو شكل آخر للمساهمة في مساعدة من هم في احتياج من أعضاء طائفة الجزمجية، حينما كان يمر أحد المعلمين بضائقة مادية فإنه كان يبحث عن حجة (زواج أو ختان في العائلة أو بين الأصدقاء) لدعوة الأعضاء أتباعه؛ ويقدم له كل صديق مدعو هدية عبارة عن مبلغ من المال لمساعدته في سداد ديونه، ويضيف صدقي أنه وجدت

عادة مشابهة في طائفة تجار الأواني الخزفية والفخارية الذين يعرفون بالنمارسة، ويدعون نمارسة (وهى قرية بعد قرية أبو النمرس، الجيزة) التي جاء منها أغلب هؤلاء التجار[559]

ومع ذلك، حتى لو لم تكن للطوائف المصرية الأخرى أى ترتيبات لتنظيم المساعدات المتناولة، فإنها قد شكلت هيكلاً هاماً للحياة الاجتماعية صحيح أننا لا نملك أي تفاصيل عن المقابلات المنتظمة لأعضاء الطائفة، فيما عدا اجتماعات واحدة من عام 1809م لطائفة رواة القصص الشعبي كانت تتم في مقهي تقريبًا مرة واحدة في الأسبوع (صباح كل أربعاء)[560]، ولكن من المؤكد أن أعضاء الطائفة كانوا يتقابلون إما بطريقة غير رسمية في المقاهي أو في الولائم المقامة في المناسبات الخاصة، أو في إحدى احتفالات الشد التي ذكرت بالتفصيل في فصل سابق، وكان الشيء اللافت للنظر في هذه المقابلات هو كثرة المواكب في الاحتفالات العامة

7- الاحتفالات العامة والرموز: طوائف الحرف والطرق

إن مشاركة الطوائف في المواكب والاحتفالات المقامة في المناسبات العامة والأعياد أكبر السمات الوثائقية لأنشطتها ، والسبب الواضح لذلك كون تلك المواكب والاحتفالات من أيسر ما يمكن إدراكه من وظائفها، حتى إن من يراقب هذه الاحتفالات ظاهريًا يجد ما يقول عنها كلما كان قادرًا على حبك روايته بالصورة الرائعة والتفاصيل الرومانسية، ومع ذلك فلا يزال هناك سبب آخر، فمهما يحدث من تغيرات في مختلف وظائفها، واستمرت عادة مشاركتها في الاحتفالات العامة بوجود الطوائف، استمرت حتى بعد اختفائها، تعلن عن نفسها في بعض المناسبات[561]

كان موكب المحمل من أكثر الاحتفالات العامة أهمية التي شاركت فيها كل الطوائف، وكان يقام سنويًا في القاهرة ويرتبط بالحج إلى مكة وطبقا لما ذكره أوليا فقد كانت طائفة الشحاذين على الأخص تحضر هذا الموكب، إلا أنه ذكر شيوخ الطوائف الأخرى أيضًا[562]، الذين شاركوا في الموكب الذي كان يصاحب مغادرة المحمل، كما يذكر بعض المؤلفين[563]، على حين يذكر آخرون أنهم رأوا شيوخ الطوائف في الاحتفال الثاني الذي كان يقام عند عودة القافلة في شهر صفر (وصلات الحج) [564] على أية حال، كانت هذه مناسبة سنوية واضحة تحضرها كل طوائف القاهرة

وحيث كان موكب المحمل خاصًا بمدينة القاهرة، فقد أثبتت الطوائف في المدن الأخرى وجودها من خلال الموالد المتنوعة (موالد الأولياء) وهى من المناسبات العامة، ففي القرن الثامن

عشر كانت طوائف رشيد تحتفل بمولد سيدي إبراهيم[565]، وشاركت طوائف طنطا في موكب ركوب الخليفة الذي كان يقام في آخر يوم في مولد السيد البدوي[566]، وفي المنصورة تحتفل الطوائف أثناء" مولد النبي" ، وكان شيوخ دمياط برتبون ولائم في الموالد المتنوعة لهذه المدينة[567]، والمعلومات الوافية عن مشاركة طوائف القاهرة في موكب لمولد جاءت في وصف أمين فى كتابه لمولد سيدي إبراهيم الفار، عندما كان صبي، أي بنهاية القرن التاسع عشر، فقد شوهدت طوائف مختلفة تستظهر عرضًا لحرفها في هذا الموكب، كل حرفة على عربة خاصة بها[568]

وبجانب هذه الأحداث المنتظمة، كانت هناك مناسبات كثيرة خاصة، ظهرت فيها كل طوائف القاهرة بشكل علني من ذلك أنها شاركت في عام 1107هـ (1695- 1696م) في المهرجانات المقامة بمناسبة ختان أولاد عبد الرحمن بك [569]، وشارك أكثر من سبعين من طوائف القاهرة في موكب زفاف ابنه محمد أغا البارودي (المتوفى عام 1205هـ/ 1791م) حيث قامت كل طائفة بعرض نموذج لحرفتها على عربة خاصة بها[570]

وفي أيام الاحتلال الفرنسي شكلت الطوائف مثلاً جزءًا من الموكب المستقبل للقائد الأعلى عند دخوله المدينة، وعندما عاد نابليون من حملة بلاد الشام أو عند دخول كليبر القاهرة منتصراً بعد إخماده للثورة الثانية 1800م، كما شاركت بالمثل في موكب جنازته[571] كما ذكر في الأجزاء السابقة كثيرًا الموكب الكبير الذي ضم ما بين (91- 106) من طوائف القاهرة بعرباتها ونماذج من حرفها كالمعتاد بمناسبة زفاف ابن وابنة محمد علي عام 1814م [572]

وظلت هذه العادة حتى وقت متأخر من القرن التاسع عشر؛ وقد رأي مؤلف على سبيل المثال "كثيرًا من طوائف ونقابات القاهرة برموزها وشعاراتها" في الموكب الجنائزي لزينب ابنة الخديو إسماعيل[573]، وحتى وقت متأخر من العقد الثاني من القرن العشرين،وبعد اختفاء الطوائف يمكن للمرء أن يرى الحرفيين على العربات الكارو يمارسون حرفتهم وهم سائرون في موكب زفاف أو ختان[574]

ذكرنا حتى الآن الاحتفالات التي كان الاحتفال بها مشترك لكل الطوائف فقط بدون تمييز، ولكن من جهة تنمية روح الانتماء والاندماج بين الطوائف، ربما كانت هناك أنواع أخرى من الاحتفالات أكثر أهمية من الاحتفالات الخاصة بمجموعة من الطوائف أو بطائفة واحدة حتى نهاية القرن الثامن عشر، فكانت طائفة "المعجونية" الذين يصنعون من السكر والكهرمان تعقد احتفالاً

سنويًا في المورستان (مستشفي) حيث يقوم شيخ هذه الطائفة بصنع "الترياق الكبير"الذي كان يباع في كل أنحاء الشرق الأوسط، وتم تخصيص حصيلة البيع لتمويل صيانة المورستان[575]، إلا أن تطور الدواء في مصر في القرن التاسع عشر أدى إلى اختفاء كلٍّ من الطائفة والاحتفال معا

وهناك احتفالية طائفية خاصة ظلت قائمة في القرن التاسع عشر، ألا وهي خروج طائفة صباغين في يوم شم النسيم (عيد الربيع المصري) للتنزه[576] ، واحتفال آخر بمولد شرف الدين الكردي تقوم به طائفة جزاري حي الحسينية، حيث توجد مقبرة هذا الولي، وكان الجزارون المقيمون بالقرب من القبر يبجلون هذا الولي ويقدمون له النذور[577]، ولم تذكر المصادر المتاحة لدينا أي مثال آخر لعقد أي طائفة احتفالاً معينًا في المصادر وهناك احتفالات خاصة بمواليد الأولياء فـي مختلف الأماكن، لكن عدم تنظيمها ربما عكس افتقاد روح الانتماء والاندماج الذي عبر عن نفسه في عدم وجود صناديق للمعونات وتمويل هذه الاحتفاليات

وبالمقابل لهذا، كان هناك احتفالان في غاية الأهمية تحتفل بها مجموعة خاصة من طوائف الحرف: أما أحدهما فاحتفال الرؤية في الليلة السابقة لرمضان، وأما الآخر فموكب "ركوبة النيل" في الليلة السابقة لكسر سدة قناة القاهرة وكانت الطوائف المختصة بتنظم هذين الاحتفالين تحت إشراف المحتسب ومعمار باشي،ويلاحظ أن تنظيم هذه الاحتفالات تحت إشراف السلطان يعد للمرة الثانية مثالاً على نقص استقلالية الطوائف والتصاقها القوي بالحكومة ووظائفها الإدارية والاقتصادية، إذ كان المحتسب يتولي تجهيز طعام احتفالية رؤية هلال رمضان، على حين يتولي معمار باشي الصرف على احتفالية كسر السد

وكما ذكر وليم لين Lane ، فقد كانت الطوائف المشاركة في احتفال الرؤية هى طوائف: الطحانين والخبازين وعاملي المدبح وبائعي اللحم وبائعي الزيت والفكهانية، ولم يضعهم بورج Borgفي قائمة، ولكن باستثناء طائفة البنائين، فقد كان لهم احتفال خاص بهم، وكذلك طائفة السروجية والجزمجية ومجلدي الكتب والخياطين وتجار المصنوعات اليدوية[578]، وبما أن المحتسب كان يرأس الاحتفال، فمن المؤكد أن الطوائف التى تحت إشرافه كانت مشاركة، وهى: طائفة بائعي الأطعمة والمياه والوقود والخشب والشمع والشمعدانات، وكان من السمات الخاصة بالاحتفال حضور الشيخ بملابس بيضاء أو مزركشة، والتى يتم تخزينها في خزانة الملابس للعام للتالى[579]

وقد ذكر الجبرتي كثيراً احتفال الرؤية[580]، ويصفه إدوارد وليم لين على النحو الآتي: "كانت الليلة التي تسبق بداية رمضان تسمى "ليلة الرؤية" أو ليلة استطلاع (الهلال) في مساء هذا اليوم السابق ذكره، يذهب شيوخ بعض الحرف في موكب مع أعضاء كل حرفة من هذه الحرف، وفرقة من الموسيقيين وبعض الفقراء وعلى رأسهم مجموعة من الجنود،ويسير هذا الموكب من القلعة إلى بيت القاضي، وينتظرون هناك لحين عودة الأشخاص الذين أرسلوا للاستطلاع أو لسماع شهادة أى مسلم آخر رأى الهلال وكان المشاهدون يصطفون على الجانبين أثناء مرور هذا الموكب في الشوارع، وقد اعتادت أن يكون في هذا الموكب طائفة من الجياد المزينة بغطاء مزركش؛ بيد أن العرض العسكري للطبقة الفقيرة قد حل محل الأبهة الدينية التي تشهدها هذه الليلة، وكان حاملو المشاعل يتقدمون كل مجموعة من الجنود كما يسيرون خلفهم لإنارة الطريق لهم عند عودتهم، ويتبعهم الشيخ وقليل من أعضاء بعض الحرف مع العديد من الفقراء وينتهي الموكب بالمحتسب وأتباعه، وعندما تصل معلومات إلى بيت القاضي بأن الهلال قد ظهر، يقوم الجنود والمجتمعون بتقسيم أنفسهم إلى عدة مجموعات، وتعود مجموعة إلى القلعة ويطوف الآخرون بأحياء مختلفة من المدينة، ينادون بصوت عالٍ: "يا أمة خير الأنام! صيام! صيام!"

أما ما كتبه بورج فى وصف هذه الاحتفالية، فقد جاء بعد خمسة وثلاثين عاما مما كتبه وليم لين واختلف عنه فقط في استبدال الضابط (رئيس البوليس) بالمحتسب، وكان حاكم القاهرة في 1912م هو الذى يتولى إدارة هذا الاحتفال، وبما أن الطوائف لم يعد لهم وجود؛ كان ريس التجار هو الذي يتولى رئاسة التجار وآخرين من أعضاء الحرف المشاركين في الاحتفال[581]، ومن المهم ملاحظة أن هذا الاحتفال حافظ على بقاء الطوائف، وعندما اختفت استمرت مجموعات ومهن أخرى في إجرائه

وهناك احتفال رؤية مميز يقام في دمياط، علق عليه أحد المؤلفين الذي نشر كتابه في مطلع الثمانينيات [582]، وكان يشابه ما تقدَّم وصفه في تفاصيل كثيرة، مع بعض الاختلافات، فبينما كان بدء الصيام تعلن بصياح مرتفع: "صيام، صيام" كان ممثلو الطوائف يتقدمون ببطء من خلال الجمع محاطين بالموسيقيين والمغنين، ويحمل مندوبون كل طائفة نموذجًا من إنتاج حرفتهم، وكانوا أحيانًا يقومون بصنعه أثناء الموكب وكان أكثر هذه النماذج دهشة هو لشيخ الجزارين مقدمًا شخصًا نصف عار، يركب على حمار قصير جدًا وسمين جدًا ويطوق بطنه المتضخم بأمعاء ذبيحة ويزين وجهه بلحية من نساير اللحم ويحاول جمع من الشباب إشعال النار فيه

وبالنسبة للاحتفال الثاني والمسمى"ركوب النيل" أو وفاء النيل،أو قطع الخليج (شق قناة) فلدينا وصفان مفصلان جدًا، كتب أحدهما في 1870م، ويصف الآخر الاحتفال كما جرى في 1874م[583]، وكانت الطوائف المشاركة هي طوائف البنائين كما تم ذكرها سابقا[584]، وبمجرد أن يصل النيل إلى مستوى معين يتولى حاكم القاهرة إخبار نظارة الأشغال العامة وديون الانجرارية وشيخ المنادين عن يوم الاحتفال وتقوم نظارة الأشغال العامة بدورها بإرسال بيان إلى شيوخ الطوائف الذين تحت إشرافها، تأمرهم بأن يكونوا مستعدين في اليوم المحدد بعربات مزينة وشعارات وملابس الاحتفال، ويتعرض معلمو الطوائف الذين يتغيبون عن الاحتفال لغرامة تقدر بجنيه مصري واجب السداد للنظارة الأشغال العامة، وكان يتم إرسال أمر إلى الإنجرارية لإعداد القوارب، لحمل المشاعل والجنود والشعارات والفرق الموسيقية، بالإضافة إلى مقاعد المتفرجين، كما كان يصدر أمر إلى شيخ المنادين بإرسال كل المنادين وأولادهم في شوارع القاهرة لإعلان يوم الاحتفال

وفي يوم الاحتفال تجتمع الطوائف في مقر رئيس المعماريين(نظارة الأشغال العمومية) مجهزة بالأدوات الموسيقية وقد شكلت مواكب تطوف في مجموعات في الأحياء والشوارع، وكل سكان القاهرة ينظرون إليهم، وتتجه المواكب قرب المساء إلى فم الخليج، وبمجرد وصولها إلى الموضع المحدد يتم فحص الجسر (الذى يحجز دخول المياه إلى القناة)، وعند ارتفاع أصوات الأبواق يقوم الموظف المسئول عن تأمين القناة بتسليم مسئولية السد إلى رئيس المعماريين الذي يتعهد بحراسته حتى اليوم التالي، وعندئذ يتعهد شيخ كبير العمال أن يجهزه ويحرسه، وفي الصباح التالي يستأنف موظف نظارة الأشغال العامة مسئولية الضفة، وكان يتم كسر السد في احتفال ثانٍ محكم ورائع، (لا تلعب فيه الطوائف أى دور)، ويجب التأكيد مرة ثانية على أن السلطات كانت تقوم بتنظيم الاحتفال كله، لا الطوائف وأنه حتى الغرامات كانت تفرض على معلمي الطوائف الذين لم يحضروا الاحتفال، وقد امتلات قناة القاهرة في 1896م بالمياه الدائمة، ولم يعد الاحتفال موضع اهتمام وأصبح مجرد عمل رمزي[585]

ولكى تقدم الطائفة رمزاً لحرفتها، كان الأعضاء يقومون بإعداد نموذج يمثل حرفتهم أثناء كل الاحتفالات، ونجد في قوائم الجبرتي الوافرة أن كل طائفة كان لها رمز خاص بها وكان أغلب هذه الرموز بسيطًا، وغير معقد فكان أصحاب المقاهي يحملون طبقًا وأوعية لإعداد القهوة، ويحمل النساجون أنوالاً؛ ويعد بائعو الحلوى نموذج لمحل يجلسون بداخله يبيعون الحلوى؛ وكان بائعو

السكر محاطين بأقماع السكر وفاكهة مسكرة مجففة والأوعية التي أعدوها؛ وينشر النجار الخشب بمنشاره، ويخبز الخباز الخبز في فرنه(فرن حقيقي) أثناء الاحتفال؛ كما يحضر مختلف طوائف الجزارين[586]، الاحتفال، ومعهم نوع اللحم الخاص الذي يبيعونه؛ويعرض الجباسون أدواتهم لمزج الجبس باستخدام ثور(حقيقي)؛وحتى المراكبية يحضرون معهم قاربًا كبيرًا بالشراع ومحمولاً على عجلات[587]

تلك الصورة من الاحتفالات أكدتها الكثير من المصادر اللاحقة، التي ذكرت أن صيادي السمك أعضاء الطريقة القادرية كانوا يحملون شباكًا متنوعة الألوان على عمود كشعارات للجماعة، ويحمل الجناينية والفكهانية الأزهار والفاكهة[588]، وكان هناك رمز مميز للحلاقين يسمى "حملِ" وقد كان يحمل في المواكب بمناسبة الختان، ويتكون من إطار خشبي نصف أسطواني والجانب المسطح مكسو بقطع من النحاس أو النحاس الأصفر أو زجاج المرآة، ومن المفترض أنه يحتوي على أدوات الحلاق[589]، وكان للتحديث تأثيره على الرموز؛ فقد رأينا عمال المطبعة في بداية القرن العشرين في أحد المواكب يقومون بتشغيل آلة طباعة محمولة على مركبتهم[590]

وتشتمل الأمثلة السابقة على مختلف طوائف الحرفيين والتجار، بالإضافة إلى بعض الأشخاص العاملين بالنقل والخدمات من ناحية ثانية يبدو أن أفراد طوائف الحرف المصرية كانوا يرمزون إلى طوائفهم بهذه الطريقة المادية الملموسة فقط عن طريق عرض الأدوات نفسها، وليس كما تفعل طوائف الحرف الأوروبية بعرضها في هيئة إعلان في لافتات أو صور[591]، وبالفعل يبدو أن الرموز المجردة لم تكن معروفة لكل الطوائف تقريباً[592]، وكانت الاستثناءات في هذه الحالة هي لطوائف البنائين؛ فهم لا يختلفون عن المجتمعات المنعزلة في استخدام رموز مميزة كوسيلة إدراك – يقومون بنقلها إلى الأعضاء الجدد في الطائفة- وهى نوع من اللغة مبسطة المفردات، اختاروها لتستعمل في التفاهم فيما بينهم[593]

خلافًا لذلك لم يتبقَّ الكثير من تصورات البنية العلوية للطوائف في العصر الحديث وقد رأينا أن العادات القديمة بدأت فى التدهور في أوائل القرن السادس عشر والقرن السابع عشر، لدرجة تصاعد إهمال الطوائف لشعائر الاحتفالات، حتى إنها بقيت لدى عدد قليل جدًّا في مصر الحديثة، ويبدو أن العادات الخاصة بالأولياء الرعاة لاقت نفس المصير، فلم تذكر أفضل التقارير وأكثرها

تفصيلا في مصر الحديثة أي عادات تخص أولئك الأولياء، وذكر بوضوح في واحدة من أفضل هذه التقارير أنه لم يعد هناك وجود لأي من هذه العادات[594]

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: هل كانت طوائف الحرف مرتبطة بأي من الأشكال بإطار الدين الشعبي في مصر الممثل في روابط الطرق الصوفية، وبما أن كل أهالي المدينة كانوا ضمن الطوائف وقطاع كبير من الشعب مندرج في الطرق أيضاً فلابد من وجود بعض نقاط الاتصال بين كل منهما، ولاسيما على المستوى المحلي، فقد ذكرنا احترام جزاري الحسينية للولي المحلي، وربما أيضاً وجدت اتصالات مماثلة بين الطوائف المحليين والولي المحلي في أماكن أخرى، رأينا مثالاً على ذلك استعادة بعض شيوخ الطوائف للزوايا المحلية أو إدارتهم لأوقافهم (وقف خيري أو ديني)[595]

وفوق ذلك كانت شعائر بعض الطوائف متصلة بشعائر إحدى الطرق الصوفية، فيذكر إدوارد وليم لين أن الفاتحة في احتفال الشد كانت تقرأ لسيدي البدوي، ولدينا قصة معلم مباني يدرب المتمرن عنده لدى الأحمدية جماعة السيد البدوي[596] ، الدليل الأقرب دلالة على الترابط المفترض بين الطوائف والطرق هو تصريح لين بأن معظم أعضاء الطريقة القادرية في مصر كانوا صيادين[597]

ومن ناحية ثانية ليس من الصواب البحث عن نظام عام تتضح فيه الروابط بين الطوائف والطرق، فلم تكن كل الطوائف متركزة في مكان واحد، ولا يستطيع أحد القول يقينًا بأن كل طائفة كان لها ولي محلي، ويستثني من هذه القاعدة شيوخ الطوائف المسئولون عن الزوايا المحلية حتى لو تضمنت هذه الطائفة أو تلك طقوسًا داخل الطائفة مع قبول واحدة من الطرق

وعلى أية حال فجميعها كانت تفعل ذلك، فكانت طوائف من غير المسلمين وطوائف مختلطة تضمنت غير المسلمين، فوق ذلك لم نجد تلميحات بأن الطرق المختلفة كان أعضاؤها مختلفي الحرف، فيما رواه وليم لين عن صيادي السمك أتباع الطريقة القادرية من حيث الترابط بين جماعة القادرية الصيادين، وعدم ذكره لأى روابط أخرى بين الطرق وطوائف معينة ربما يشير إلى أن هذا الترابط كان استثناء للقاعدة، وربما ارتبط أعضاء طائفة معينة بطرق مختلفة

يجب أن نتذكر أيضًا أنه على الأقل في مصر الحديثة، ومن المحتمل في مصر العثمانية، كان للهيكلين وظائف مختلفة: فكانت وظائف الطوائف بالدرجة الأولى ذات طبيعة إدارية ومالية واقتصادية، بينما كان للطرق أهدافا روحية واجتماعية[598]

ولذلك على الرغم من نقاط الاتصال الكثيرة كان هناك قطاع كبير من السكان ينتمي إلى كل من الهيكلين في نفس الوقت، فكان معظم أعضاء الطرق على الأرجح كانوا أعضاء في الطوائف أيضًا، ومن ناحية ثانية بما أن نظام الطوائف كان يشمل كل سكان المدينة (فيما عدا أصحاب السلطة العليا والمعلمين) متضمناً أشخاصًا مختلفين جدًا في الثراء والحالة الاجتماعية، فلم يكن كل أعضاء الطوائف وعلى الأرحج أعضاء طوائف معينة أعضاء في الطرق[599]

وأخيراً ، نقول إن المواكب في الاحتفالات العامة كانت من أهم المظاهر الروحية والاجتماعية في نظام طوائف الحرف في مصر في القرنين الثامن والتاسع عشر وربما ساهمت هذه المواكب في الوظيفة الاجتماعية للطوائف التي كانت في كلمات جب وبون عبارة عن عرض للوسائل التي يستطيع عن طريقها المواطن البسيط أن يعبر عن غرائزه الاجتماعية، ويكون على يقين في المقابل من مكانه في المجتمع[600]، من ناحية ثانية أكد كثير منهم اعتماد الطوائف على الحكومة، وأن الرباط الروحي والاجتماعي بين أعضاء كل طائفة لم يجد مجالاً للتغيير العميق فيهم، وفوق ذلك كادت التعبيرات الأخرى لهذا الرباط تكون مفقودة تماماً لذلك فهناك شك فيما إذا كانت الوظائف الاجتماعية للطوائف في مصر في القرن التاسع عشر، أوحتى قبل ذلك بقرن أو قرنين،لا تزال ذات أهمية بالغة؛ إذ تشير كل الظواهر إلى أن روح الانتماء القوية للطائفة والافتخار بها كانت غائبة بدرجة أو بأخرى

الفصل الخامس
تدهور واختفاء طوائف الحرف

1- نظريات حول تدهور طوائف الحرف المصرية

رأى بعض المؤلفين الذين كتبوا عن طوائف الحرف المصرية أن إنشاء محمد علي باشا(1805- 1848م) صناعةً كبرى كان السبب في اضمحلال طوائف الحرف، بل والسبب في اختفائها وقد قام دكتور مصطفى فهمي بدراسة هذه النظرية بالتفصيل في بحثه عن "ثورة مصر الصناعية" المنشور في عام 1954م فيقول ببساطة: " لقد أفسح النظام النقابي مكاناً للصناعة الكبرى" [601]، ويرى أن هذا قد تم عن طريق التحويل الكامل للإنتاج الذي أَدَّى إلى القضاء على كل القيود على حرية الصناعة، فأصبح كل شخص حرًا ليعمل في أى مكان يختاره، ويتكلم فهمي علاوة على ذلك عن إخماد الطوائف الحرفية، واختفاء سلطة المعلمين الذين أصبحوا عمالاً أجراء، وقيام الحكومة باحتكار الإنتاج[602]، والتقسيمات التي قام بها محمد علي في الصناعة، مما أدى إلى تحويل الصناع الماهرين إلى أجراء، وكذلك القضاء على كل قيود النظام النقابي، لتسهيل التطور الاقتصادي[603]، وقد حدث هذا التغير بشكل مفاجئ في مصر، وكان هذا يعد اختلافاً أساسيًّا بينها وبين أوروبا التي حدث فيها التغير بشكل تدريجي[604]

والشيء الذي يدعو للدهشة أن كتابًا وثائقيًّا جيدًا مثل كتاب فهمي لم يقدم أي حقائق لإثبات هذه النظرية، ولم يذكر أيضًا أي مصادر ومع ذلك اختيرت نظرية فهمى حديثًا في دراسة إسلامية، وقد ذكر إلغاء السلطة القديمة للمعلمين الذين أصبحوا يحصلون على راتب بسيط في عصر محمد علي، وإنهاء القيود المفروضة عن طريق النظام النقابي القديم، وإعطاء مساحة للعمال حتى يغيروا حرفتهم، واختفاء نظام النقابات المتعلق بالقرون الوسطى[605]، وللمرة الثانية لم تقدم تلك الدراسة أي حقائق أو مصادر لتدعم هذه النظرية

أما المدرسة الثانية التى تناولت طوائف الحرف في مصر فتستند إلى كتاب جيرمان مارتن "أسواق القاهرة"، الذي نشر في عام 1910م ، حيث يعتقد أن محاولة محمد علي خلق صناعات ضخمة كانت سببًا في إنهاء نظام طوائف الحرف الذي دمره بالفعل المحتلون الفرنسيون، فقد أثرت الصناعة التي أدخلها محمد علي باشا على النظام الطائفي المصري، على النحو الذي أحدثه كولبير في فرنسا من تدخل للسلطة الملكية وذلك في القرن السابع عشر الميلادي، مما أدى إلى تدهور النظام النقابي فقد ركزت تجربة كل من نابليون ومحمد علي باشا على وضع نهاية للنقابات القديمة في القاهرة[606]

وقد وقع مارتن نفسه في متاهة من المتناقضات من خلال تفسيره لهذه النهايات: فمن ناحية نجده يقول إن الفرنسيين قد وجدوا الحرف سليمة، ومن ناحية أخرى يقول إن العثمانيين دمروا الحرف وحطموها[607] كما حطم محمد علي الطوائف عن طريق صناعاته الضخمة، على الرغم من أن تجربته الصناعية فشلت تمامًا[608]

مع ذلك فقد يكون لدى مارتن شعور واضح (نستطيع التحدث عن المشاعر في حالة عدم ذكر أى حقائق أو مصادر) بأنها لم تكن الضربة القاضية رغم كل شيء فيرى أن الطوائف بعدما دمرت عن طريق محمد علي ونابليون، دمرت مرة ثانية عن طريق سعيد باشا الذي جرد الشيوخ من سلطتهم في توجيه عقوبة جسدية، ومرة أخرى عن طريق إسماعيل الذي قام أولا بتعيين الشيوخ ونقلهم إلى وظائف حكومية، وأخيرًا عن طريق الاحتلال البريطاني الذي قضى على النظام النقابي في عام 1882م وحرم الشيوخ من الوظيفة المالية التي يتمتعون بها سابقًا[609] وقد قدم ميرهوف Meyerhof نفس هذا الرأي في مقاله عن العطارين[610]

ويحتوى كتاب فاليه Vallet - المنشور في عام 1911م عن حالة العمال في صناعات القاهرة- على عرض لنظرية مارتن مع إدخال تصحيح بسيط عليها، فبعد أن ينقل عنه مراحل تدهور الطوائف قبل الاحتلال البريطانى، نجده ينتقد قوله إن طوائف الحرف قد ألغيت في عام 1882م، ويشير مصححاً إلى أنه لم يصدر قرار كهذا لا في عام 1882م ولا بعد هذا التاريخ لكنه ادعى خطأ أن سلطة شيوخ الطوائف قد اندثرت بسبب إنشاء المحاكم الأهلية في عام 1883م ، كما يذهب إلى أن القرار الصادر في 9 يناير 1890م الذي "أنشأ ضريبة التصاريح الحرفية" قد أعلن

حرية جميع الحرف (وقد حدث ذلك) علاوة على أنه ألغى النظام التقليدي للحرفة واحتفالات طوائف الحرف الحافلة بالطقوس والشعائر[611]، ولم يحدث ذلك

وقد بنى معظم الكتاب الذين جاءوا بعد ذلك تحليلاتهم في هذا الموضوع على العرض الذي قدمه فاليه حول نظرية مارتن فنجد كليرجيه Clerge على سبيل المثال، في كتابه عن القاهرة يقول إن محاولات محمد علي في بناء الصناعة وتزويده إياها بالعمال كانت بمثابة المسمار الأخير في نعش تدهور طوائف الحرف، ثم يعيد عرض ما سبق ذكره من القرارات التى أصدرها كل من سعيد وإسماعيل، ثم التأثير الناجم عن إنشاء المحاكم الأهلية في عام 1883م، واختفاء التلمذة الحرفية ومراسيم الاحتفالات بمقتضى قرار عام 1890م[612]، ويكرر نفس الشيء الدكتور زكي بدوي في كتيبه عن العمال،المنشور في عام 1948م [613]

يبدو واضحاً من خلال ما تم ذكره من حقائق طوال هذه الدراسة أن طوائف الحرف قد استمرت قائمة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأن مغامرة محمد علي الاقتصادية لم تنزع النظام النقابي من موضعه ولا أدت إلى القضاء عليه؛ حتى لو قضى محمد علي على الطائفة

لذلك فإن أول سؤال يتبادر إلى الذهن هو كيف بقيَ نظام طوائف الحرف القديم على الرغم من قيام الصناعات الضخمة التي تقوم بتوظيف عمال يتقاضون رواتب، بل إن كثيرًا من العادات التقليدية الأخرى قد نشطت على الرغم من التجديد الجزئي أثناء القرن التاسع عشر

أما السؤال الثاني فهو: كيف اختفت الطوائف في النهاية، إذا لم تكن نهايتها قد جاءت عن طريق أي من قرارات سعيد أو إسماعيل، أو قرارات عامي 1882م و 1883م، أو قرارات عام 1890م والتي في الواقع - كما أوضحنا سابقاً- لم تتضمن فقرات تتعلق بمصير الطوائف وردت فى النظريات التي عرضنا لها في هذا الجزء

2- لماذا ظلت طوائف الحرف قائمة حتى نهاية القرن التاسع عشر

كما رأينا في الفصل الأول، فإن استقلالية ونشاط الطوائف قد تدهورا بدرجة كبيرة أثناء الاحتلال العثماني لمصر، وإن لم يحدث هذا لوظائفها وأعدادها، أما الاحتلال الفرنسي فلم يؤثر في مكانتها، فأولاً كانت مدته قصيرة جدًّا لكي يؤثر في التحويل الاقتصادي لمصر، وعلى الأخص بسبب قطع العلاقات الاقتصادية بين مصر وأوروبا أثناء معظم تلك الفترة وفوق ذلك، لم يكن

الفرنسيون قادرين في مثل هذا الوقت القصير على إقامة نظام إداري جديد، ولذلك استخدموا النظم القديمة لحكم البلد وكانت الطوائف واحدة منها، بل إن الدواوين التى أنشأها "بونابرت" أضفت على شيوخ الطوائف أهمية سياسية لم تكن لديهم لا قبل ذلك ولا بعد، أما وظائف الطوائف فلم يلحق بها أى تغير في أثناء فترة الاحتلال الفرنسي، كما أوضحنا في الفصل الرابع (مع الاستثناء المحتمل لتغيير حرية أعضاء الطوائف في طلب عمال أو توظيف عمال) وقائمة طوائف القاهرة والقاهرة القديمة وبولاق والجيزة التي أعدها الجيش الفرنسي في عام 1801م حتى نهاية احتلالهم لمصر (قائمة رايموند) لا تظهر نقصًا في أعدادهم في هذه الفترة

رأينا من خلال ما تم ذكره من حقائق عن أنشطة الطوائف في النصف اللاحق من القرن أن محمد علي لم يقضِ نهائيًا على الطوائف، ويؤيد هذا ما سجله المراقبون المعاصرون، فعندما بلغ التطور الاقتصادي لمصر فى عصر محمد علي ذروته في عام 1838م قال شاهد عيان أن طوائف حرف مصر لم تعانِ من أي تغيرات أو نقص[614] وبعد خمسة وعشرين عاماً من قمة هذا التطور، وجد كريمر Kremer في القاهرة نظامًا كاملاً من طوائف الحرف[615]، فلماذا إذن لم تؤثر مغامرة محمد علي الاقتصادية على مكانة الطوائف؟

أولاً وقبل كل شيء، ظل عدد أعضاء الطوائف يفوق كثيرًا عدد العمال العاملين في نظام المصانع، الذين بلغوا حوالى 40000 عامل كحدٍ أعلى[616]، وفوق ذلك كانت معظم المشاريع الضخمة التي أسسها محمد علي تعمل في فروع جديدة من الإنتاج لم تكن موجودةً في مصر من قبل، ولذلك لم تدخل في منافسة مع الحرف التي كان يمارسها صناع الطوائف وكان هذا ينطبق ليس على الصناعات العسكرية مثل صناعة البارود ومسبوكات الحديد وأحواض السفن (موضع بناء السفن أو ترميمها) وصناعة الأسلحة، بل على صناعات مثل آلة الطباعة ومصنع الطربوش وفي بعض الحالات كان الصناع الماهرون يتم تجنيدهم للعمل في المصانع الجديدة - خاصةً البنائين- لكن بأعداد محدودة، بحيث لم يكن لها تأثير سلبي على الطوائف واضحًا: كما كان الكثيرون من حرفيي البازارات يرفضون بسبب عادات عملهم، حتى عندما كانوا يسعون ليتم قبولهم في المصانع[617]، حتى طوائف البنايين الذين قاسوا كثيرًا من استخدامهم في الأعمال الحكومية[618]، لم يتم المساس بهم وأصبحوا من أكثر مجموعات الطوائف شهرةً، وكثيراً ما جاء ذكرهم في مصادر النصف الثاني من القرن

وكان هناك استثناء واحد محتمل وهو لطائفة النساجين، فقد كانت صناعة النسيج فرعًا من فروع الصناعات القليلة لمحمد علي، وإن لم يكن الفرع الوحيد الذي وجد فيه الإنتاج المحلي على نطاق واسع وقيام الحكومة باحتكار هذا الفرع لم يؤِّد فحسب إلى تدهور الصناعة اليدوية للأهالي، بل إلى إلغاء طائفة النساجين في أجزاء مختلفة من البلد أيضًا[619]، وبموجب قرار 13 مارس 1821م كان يحرم على سكان مصر استخدام أنوال النسيج بصفة شخصية[620]، كما صدرت قوانين إضافية في عامي 1829- 1830متأمر شيوخ النساجين (الشيوخ السابقين للطوائف) أن يمدوا الحكومة بنسيج القماش المحلي، لكي يحصلوا على الخيط من أصحاب المحلات الحكومية ويوزعوه على النساجين، لئلا يعملوا بخيط آخر بخلاف الخيط الذي تمدهم به مخازن الحكومة، أو يقومون بنسج قطع القماش على خلاف الطول المفروض، بنية الاحتفاظ بالزائد لملابسهم الشخصية أو لبيعها[621]، هكذا كانت نية محمد علي باشا فى احتكار الفرع كله وجعل كل النساجين موظفين حكوميين ولعل حالة هذا الفرع قد استمالت فهمي والآخرين ليصلوا إلى تعميمهم عن تأثير صناعة محمد علي على الطوائف ومع ذلك يسجل على مبارك طائفة للنساجين في القاهرة تضم 585 عضوًا

ومن الأسباب الهامة الدالة على المغالطة في هذه التعميمات، عدم بلوغ طوائف الصناع الماهرين أكثر من نصف مجموع عدد الطوائف كما رأينا سابقاً، وكذلك عدم بلوغ عدد أعضائهم إلى نحو ثلث مجموع أعضاء الطوائف لذلك حتى لو كانت ثورة محمد علي الاقتصادية أو ما يطلق عليه بالتحول التام في طريقة الإنتاج قد أثرت في طوائف الصناع الماهرين، فما أثَّرت في تنظيم طوائف التجار أو طوائف العاملين في النقل والخدمات، وبمعنى آخر أنها لم تؤثر في معظم الطوائف وأعضائها ربما أدت الاحتكارات إلى إضعاف التجارة إلى نطاق معين، كما كان يتم تطويع الأشخاص العاملين في النقل والخدمات للعمل في الجيش والحكومة لكن محمد علي قد احتكر التجارة الخارجية بالدرجة الأولى كما كان يجند الفلاحين ويترك سكان المدينة على أية حال لم تؤثر الصناعة التي قام محمد علي بإنشائها على الغالبية الساحقة من أعضاء الطائفة الذين لم يكن لهم أي احتكاك بعمال المصنع الجديد[622]

وأخيرًا، كانت تجربة محمد علي الاقتصادية قصيرة الأجل إلى حَدٍّ لا يمكنها من إحداث تغير في طبيعة المجتمع المدني، وقد تأسس أكبر عدد من هذه الصناعات ابتداءً من منتصف العشرينيات وما بعدها، حتى بلغت ذروتها بمنتصف الثلاثنيات، ثم بدأ التدهور

وحتى إذا لم يكن لصناعة محمد علي أي تأثير اقتصادي على الطوائف، فإنه قد قضى عليها من الناحية الإدارية، لأنها شكلت عائقاً لسياسته في التطور الصناعي كما يدعى بعض المؤلفين السابق ذكرهم، والواقع أن ما حدث هو العكس تمامًا فقد رأينا بالتفصيل في الفصل الرابع أن كل وظائف الطوائف استمرت أثناء حكم محمد علي، فكان الشيوخ يتعهدون بالإشراف على نشاط أعضاء الطائفة والتأكد من تنفيذ تعليمات الحكومة؛ وكان لهم سلطة موحدة على أعضائهم؛ كما قاموا بتوزيع الضريبة بينهم وجمعوا الضرائب وكانوا مسئولين أمام الحكومة عن دفعها، وكان يؤخذ بنصيحتهم في تقدير الضرائب؛ كما أنهم تعهدوا بإمداد الحكومة بما يلزمها من عمال، وساعدوا المحتسب في تحديد أسعار المأكولات، حتى إنهم كانوا يقومون بإصدار التصاريح المهنية لأعضائهم نستخلص من كل ما تقدم أن محمد علي لم يقضِ على الطوائف، ذلك لأنه لم يكن قادراً على إقامة نظام إداري للقيام بكل هذه الوظائف؛ حتى فيما بعد لم يكن هناك موظفون أكفاء في مصر ليحلوا محل شيوخ الطائفة وليمكنوا الحكومة من السيطرة المباشرة على هذه المجالات، وكل ما يمكن قوله أن محمد علي باشا كان يرغب فـي القضاء بالكاد على النظام النقابي[623]

ولهذا السبب- بالدرجة الأولى- ظلت الطوائف بالفعل قائمة طوال القرن التاسع عشر، وربما كانت الحكومة عاجزة عن أن تستبدل بها نظامًا إداريًّا جديدًا،فكان عليها أن تُبقي عليها لإنجاز بعض الوظائف العامة الهامة وهكذا وعلى مدار القرن قام الشيوخ بالإشراف على أنشطة الأعضاء والتأكد من تنفيذ تعليمات الحكومة؛ كما كانوا مسئولين عن جرائم أعضائهم؛ وإمداد الحكومة بالعمال والخدمات؛ فضلاً عن الفصل في المنازعات بين الأعضاء، وحتى الربع الأخير من القرن كانوا مسئولين عن قيام الأعضاء بدفع الضرائب وجمعها، كما كانت تأخذ بنصيحتهم فيما يتعلق بتقدير الضرائب؛ وهم الذى قاموا بتحديد الحد الأعلى لأجور أعضاء الطائفة حتى عام1880م تقريباً، وأيضا تحديد أسعار المأكولات حتى أواخر الستينيات

وفوق ذلك، ففي غضون القرن التاسع عشر استخدمت الحكومة شيوخ الطائفة لأغراضها الشخصية بطرق مختلفة، وأضيفت بعض مهامهم الإدارية الجديدة إلى المهام القديمة، ففي عام 1867م كلفت الحكومة شيخ تجار العبيد بإيجاد مأويٍ للعبيد المعتقين وإطعامهم على نفقته حتى يستطيعوا إعالة أنفسهم[624]؛ ففي عام 1875م استخدم بوليس طنطا شيخ الجزارين المحليين لهذه المدينة لإجبار جزار أجنبي على دفع الضرائب الجديدة التى تم فرضها[625]؛ كما كان شيخ الحلاقين يحضر الاختبارات التي تجريها مصلحة الصحة لمن يسعون في طلب التصاريح لفتح محل حلاقة

[626]، ومن الوظائف الجديدة التي عهدت بها الحكومة إلى شيوخ بعض الطوائف أثناء العقد الأخير من القرن الاحتفاظ بحقهم فى تحديد مواعيد العمل وتحديد واجبات كل عضو، وهكذا أصدرت نظارة الأشغال العمومية أمرًا في يونية 1891م بجعل مهمة شيخ المراكبية في ميناء الإسكندرية تحديد الورديات الليلية وتنظيم وقوف القوارب في طابور لنقل الركاب من السفن إلى الميناء[627]، وبالمثل أصبحت وظيفة شيوخ طوائف الحراس وسائقي الجمال عند أهرامات الجيزة هي تحديد الواجبات المختلفة لأعضاء طوائفهم[628]، كما كانت هناك وظيفة أخرى جديدة حددت في عام 1896م لشيوخ الصيادين والمراكبية في بحيرة المنزلة للمساعدة في إعداد قائمة "جرد" و"تنمير" لقوارب الصيد وقوارب الركاب فى تلك المنطقة[629]

وبما أن الطوائف قد أنجزت وظائف مهمة في النظام الإداري لمصر حتى نهاية القرن التاسع عشر، فمن الطبيعي أن تلك الحرف التي لم تكن موجودة في القرن الثامن عشر ونشأت نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كانت وفق النظام ونُظمت كطوائف هكذا تشكلت بعض الطوائف الجديدة خلال القرن التاسع عشر أحياناً بشكل تلقائى، ولكن غالباً بقرار من الحكومة، والمثال الأكثر دلالة على النوع التلقائي هو لطائفة خدم المنازل فلم تكن مثل هذه الطائفة قائمة أيام الاحتلال الفرنسي، فقد كانت الطبقة الوحيدة التي لا تشكل نقابة هي التي بها عدد كبير من خدم المنازل الذين كانوا تابعين لمن يخدمونهم فقط وكان المماليك أو(هكذا وردت) "المختصم" عادة ما تم اختيارهم من بين فلاحي قراهم[630] وقد أيدت قائمة رايموند لعام 1801م هذا الكلام فلم تشتمل على طائفة واحدة لخدم المنازل وكنتيجة لإلغاء الالتزام (الضريبة الزراعية) وغزو محمد علي للنوبة في 1820- 1821م أو لأسباب أخرى؛ ازداد عدد النوبيين المقيمين في القاهرة والمدن المصرية الأخرى وأصبحوا خدم منازل، وبنهاية الثلاثينيات كانوا قد شكلوا بالفعل طائفة من أكثر الطوائف المصرية التي ورد ذكرها وأشهرها[631]

وقد ازدادت أهميتها خلال الجزء الأخير من القرن كنتيجة لإلغاء العبودية وفي وقت متأخر من عام 1910م أصبح لخدم المنازل النوبيين شيخ[632]، وأيضًا نشأت طائفة حمالي الفحم في بورسعيد بشكل تلقائي[633]، فليس لدينا قرار رسمي يخص إنشاء هذه الطائفة، ويبدو واضحاً أنها نشأت في غضون القرن التاسع عشر، حيث لم تكن مدينة بورسعيد نفسها موجودة قبل إنشاء قناة السويس

من ناحية ثانية نشأت بعض طوائف جديدة بأمر حكومي، من ذلك طائفة مرشدي السفن، حيث كتب القنصل البريطاني في الإسكندرية عام 1866م قائلاً إن نظام مرشدي السفن في الإسكندرية سيئ جدًّا وأنه لا يوجد رئيس مسئول عنهم[634]، ولم تذكر قائمة ريني لعام 1870م هذه الطائفة، لكن بحلول عام 1871م ظهرت اتجاهات احتكار بشكل واضح في هذه الحرفة[635]، وفي عام 1873 أخبر ناظر الخارجية المصرية القنصل البريطاني العام بأن الحكومة قد نظمت نقابة لمرشدي السفن في الإسكندرية، وأعطاه القوانين الجديدة التي تخص هذه الحرفة[636]، وبالمثل تم تنظيم مرشدي الأهرامات بأمر حكومي في وقت متأخر من عام 1900م، وحافظوا على استمرار تنظيم نقابتهم لعدة سنين في بداية القرن العشرين[637]

وعلى هذا يبدو واضحا أن الحكومة حتى نهاية القرن التاسع عشر كانت مهتمة بالحفاظ على استمرارية نظام الطائفة، ومع ذلك لم يكن هذا هو السبب الوحيد لبقائها لفترة طويلة فهناك حقيقة لا تقل أهمية، وهى أن الطوائف لم تتفكك نتيجة للصراع الطبقي بين الفئات المختلفة لأعضائها، وإنما جاء تفككها نتيجة لأنه لم يكن هناك نظام صارم للتمرين على الحرفة كما رأينا في (الفصل الثالث)، كما لم يكن هناك تمييز واضح بين الصبي في الحرفة والعامل الماهر، ولم يكن هناك جمعيات للعمال المهرة، كما كان من السهل نسبيًّا لأى متمرن أو عامل بارع أن يصبح معلماً؛ ولم تظهر فوارق اقتصادية واجتماعية بين معلمين الطائفة وشيوخها الذين لم ترتفع مراكزهم الاقتصادية والاجتماعية فوق أعضاء الطوائف، لكن بالأحرى اعتمدت على مكانة الطائفة ككل وكان الاستثناء الوحيد لهذا هو لطائفة حمالي الفحم في بورسعيد، التي نشأ فيها صراع طبقي بين العمال وشيوخهم الذين أصبحوا متعهدين، لكن تحول شيوخ الطائفة إلى متعهدين ومقاولين كان مقصوراً على عدد صغير جدًّا من الحرف، فلم يكن موجوداً في طوائف الصناع الماهرين، وفي طائفة أو طائفتين فقط من طوائف التجار[638]

وكان مرجع هذا بالدرجة الأولى إلى حقيقة عدم حدوث أى تطور اقتصادي جاد في مصر لعقود متتالية بعد فشل تجربة محمد علي الصناعية[639]، وقد قام عباس وسعيد بتصفية جزء من مصانع محمد علي، والجزء الآخر باعه سعيد ومنحه التزام لأفراد، ومع ذلك لم يتقدم هؤلاء كثيراً، لأنه كان يتوجب عليهم دفع ضرائب كثيرة، علاوة على ذلك كانوا يعاملون معاملة غير عادلة فيما يتعلق بهذه الضرائب، فكان يتم إعفاء المتعهدين الأوروبيين من هذه الضرائب بسبب الامتيازات الأجنبية

وقد حاول الخديو إسماعيل إحياء الصناعة عن طريق تبنيه للمشروعات الحكومية بصفة شخصية وإرسال بعثات للخارج لاكتساب مصانع جديدة، وتم شراء القليل منها (مثل مصنع للورق)، لكن الإنتاج تحول ليصبح غير ذي عائد اقتصادي، لذلك تم تصفية مجموعة كاملة من المصانع في عام 1875م وتحولت المباني إلى ثكنات، واستمر فرعان فقط، وهما: مصنع السكر الذي تديره الحكومة، ومحالج القطن التي أسسها الأجانب بالدرجة الأولى وعمومًا، كان رأس المال الأجنبي يهتم بالشركات ذات الفائدة العامة (المياه، والغاز، والسكك الحديدية) أكثر من الصناعة وبالنسبة للرأسماليين المصريين فبالإضافة إلى عدم معاملتهم معاملة عادلة فيما يخص الضرائب، هناك أيضا سببان مهمان منعاهم من الاستثمار في الصناعة:

أولاً: كانت ذكرى فشل محمد علي باشا لا تـزال حاضرة بالدرجة الكافية التي تعوق رجال الصناعة عن الاستثمار

وثانيًا: كان لاستثمار الأموال في الصناعة مخاطر كبيرة بسبب السوق الصغيرة ومنافسة المنتجات الأوروبية، مقارنةً بالأرباح الكثيرة للاستثمار في الأرض الزراعية والتي أصبحت ممكنة من خلال التوسع الضخم للإنتاج الزراعي في ذلك الوقت

وقد غير الاحتلال البريطاني هذا الوضع إلى حد ما عندما أُلغيت معظم الضرائب الظالمة، لكن كرومر عارض التطور الصناعى بحجة استحالة هذا التطور بدون حماية جمركية، ولو أنه فعل ذلك لعملَ بذلك ضد مبادىء حرية التجارة، وسوف تفقد مصر دخلها من الرسوم الجمركية على البضائع الأوروبية، ونتيجة لذلك كانت سياسته الاقتصادية في غير صالح التنمية الصناعية

وكنتيجة لنقص التطور الصناعى وتدهور الطوائف المحلية؛ تأخر ظهور أنواع جديدة للتنظيم الاقتصادي وبينما بدأت الغرف التجارية للتجار الأجانب في الظهور في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، لم يشكل تجار البلد غرفة تجارية لهم قبل العقد الثاني من القرن العشرين وأنشئت أول نقابة للعمال في عام 1899م، وبحلول عام 1911م لم يكن يوجد أكثر من 11 نقابة، كانت عضوية بعضها مقصورة على الأجانب هكذا لم يكن هناك تطور في التنظيمات الاقتصادية الحديثة قادراً على إبطال دور الطوائف التقليدية

من ناحية ثانية، على الرغم من عدم انقسام الطوائف إلى طبقات متنافسة وعدم إفساحها الطريق لأشكال جديدة من التنظيم الاقتصادي، فإن قواها قد بدأت تنهار رويداً رويداً حتى اختفت في النهاية

3- أسباب التدهور النهائى للطوائف

على الرغم من أنه لم تنشأ صناعة محلية حديثة جديرة بالاعتبار لتنافس الحرف التقليدية، فقد تأثرت الحرف التقليدية بشدة بتغير العادات الاستهلاكية، والتدفق المتزايد للبضائع الأجنبية وقد بدأت هذه النزعة تعلن عن نفسها في حوالي منتصف القرن التاسع عشر، وبالتدريج كسبت المزيد من الأهمية وفي أوائل عام 1863م لاحظ أحدهم هذا التغير فكتب قائلاً: إن كثيراً من فروع الحرف المحلية في القاهرة التي ازدهرت في الأوقات السابقة تدهورت بسبب كثرة الضرائب، ولم تعد تقوى على منافسة المنتجات الاوروبية وقد ذكر على وجه التحديد صناعة الأواني النحاسية التي انسحبت من السوق لتحل محلها الأواني الحديدية والمعدنية المستوردة من إنجلترا وفرنسا[640]، وقد أصابت نفس النهاية بعض الحرف التقليدية في القاهرة بنهاية القرن، مثل صناعة العاج والأرابيسك والحفر على الخشب أو المعدن وانتاج الزعفران والزخرفة والتطريزوالكانافاه وحلت الصبغة الكيماوية المستوردة من أوروبا محل صبغة النيلة الطبيعية[641] وحدث نفس الشيء بالنسبة لمراكز أخرى للحرف التقليدية في كل أنحاء البلاد ففي أوائل الثمانينيات في الإسكندرية أخذت الصناعة المحلية تتدهور من يوم لآخر[642]، دمياط التى كانت مشهورة بإنتاج المنسوجات والمصنوعات الجلدية لم تعد لها أى أهمية صناعية[643]، وفي السويس قُضي على مهنة الصيد وبناء القوارب بسبب الضرائب، وانتقلت هذه الصناعة إلى اليونانيين والإيطاليين والمالطيين، الذين تم إعفاؤهم من الضرائب بسبب الامتيازات الأجنبية[644]، وبني سويف التي كانت في الماضي مشهورة بصناعة السجاد، انتهت لصعوبة الحصول على المواد الخام[645]

كما تدهورت صناعة النسيج في أسيوط لحساب المنسوجات الأوروبية، حتى أنه وبحلول عام 1910م لم يعد هناك سوى 70 نولاً، وكانت قبل ذلك بسنوات قليلة 300 نولاً، وفى السبعينيات كانت صناعة الجلد المدبوغ الأحمر في تلك المدينة تستخدم ما يزيد على ثلاثة آلاف عامل؛ ولكن بحلول عام 1909م لم يتبق أكثر من 12 ورشة لصناعة هذا النوع من الجلد هناك وصف مفصل وهام للتغيرات في عادات الملبس في كل أنحاء البلد، بما فيها حلول البضائع الأجنبية المستوردة

محل الصناعة المحلية، تجدها في "الخطط التوفيقية" لعلي مبارك، التى كتبها في سبيعنيات القرن التاسع عشر[646]

وبينما أسفر تدهور الطوائف عن اختفاء مختلف طوائف الصناع الماهرين، تأثرت الطوائف التجارية بنفس الدرجة من جراء التغير التام الذي حدث في النظام التجاري لمصر في غضون القرن التاسع عشر فمن ناحية تفككت طبيعة السوق التقليدية تدريجيًا، وانتشرت تجارة التجزئة في كل أنحاء المدينة، وتسلل الأجانب إلى الفروع التي طالما احتكرها التجار المصريون في السابق، ومن ناحية أخرى حدث تحول تام في التجارة الخارجية، فكانت في الماضي تتعامل بالدرجة الأولى مع البضائع السودانية والعربية والشرقية، وكانت القاهرة واحدة من أهم المراكز لهذه التجارة التي كان يعمل بها تجار مصريون وشوام وأتراك ولكن في خلال القرن التاسع عشر أصبح تصدير القطن المصري إلى أوروبا واستيراد المنتجات الصناعية الأوروبية لمصر هو النشاط الرئيسي للتجارة الخارجية، وأصبح اليونانيون وغيرهم من الأوروبيين هم كبار المصدرين والمستوردين هذا علاوة على أن التجار المصريين- شأنهم في ذلك شأن الحرفيين المصريين- قد عانوا كثيرًا من الأنواع الكثيرة المختلفة من الضرائب والضرائب الجمركية، التي كان التجار الأجانب معفون منها بسبب نظام الامتيازات للأجانب في مصر وانطبق نفس الشيء على كل المراكز المهمة للتجارة التقليدية، مع بعض الاختلافات المحلية وأحياناً بعض العوامل الإضافية

وكانت القاهرة لا تزال في عام 1863م تحتل مكانة المركز التجاري الرئيسي للسودان والجزيرة العربية وحتى للشرق ووسط إفريقيا[647]، إلا أنه بعد ستة عشر عاما وفي عام 1880م كتب القنصل البريطاني بالإسكندرية في تقريره الآتي: يحدث تغير هام في توزيع للتجارة المستوردة في مصر ففي السابق كان أهالي القرى يحصلون على حاجاتهم من القاهرة أما الآن فإن التسهيلات الكبيرة للنقل ساعدت تجار التجزئة في الحصول على ما يحتاجونه مباشرةً من المستوردين بالإسكندرية واتخذت التجارة مع ميناء جدة والمواني الأخرى للبحر الأحمر أكثر الطرق سهولة، وهو طريق قناة السويس بدلاً من القاهرة كما كان في الأيام السابقة وهكذا كانت تجارة السلع تهدف لإلغاء الوسيط والتقريب بين المنتج والمستهلك[648]، كما تناقصت الرسوم على الأسواق (الجملة) بالقرب من الجيزة لأكثر من الثلث حوالى عام 1875م[649]، وبالإضافة إلى فتح قناة السويس، فقد تأثرت التجارة القاهرة بشدة بثورة المهدي التي أوقفت تجارة السودانيين حتى نهاية القرن[650]، كما

كانت أسيوط مركزاً آخر للتجارة السودانية التي انتعشت أسواقها لفترة ثم تدمرت تماماً في أوائل التسعينيات[651]

وعلى الرغم من نمو تجارة الإسكندرية بشكل هائل في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فقد كان لهذا النمو تأثير ضار على تجارة السوق التقليدية المحلية، فنجد أن التجارة قد بدأت تتحرك تدريجيًّا من المدينة الداخلية إلى الشوارع الجديدة المزدحمة[652]، كما عاني تجار التجزئة من العادة التي يتبعها المقيميون الأوروبيون بطلب الأصناف مباشرةً من أوروبا[653] وكانت إقامة الأسواق الرسمية أو الحلقات التي أنشئت فيها الموازين الرسمية ضربة أخرى للتجار الصغار وللنظام القديم للسوق، وقد حاول التجار معارضة هذا التجديد ولكن دون جدوى[654]

وحدثت بعض التطورات المشابهة في السويس، ففي أوائل السبعينيات تحولت تجارة التجزئة إلى أيدي الأجانب وخاصة اليونانيين بالدرجة الأولى، وانتشروا في كل أنحاء المدينة، وبذلك أضعفوا من سيطرة شيوخ طوائف التجار[655] وفوق ذلك بدايةً من الستينيات فصاعداً أصبح طريق الحج يمر بانتظام من خلال السويس؛ وهو التغير الذي كان له تأثير مدمر على التجارة المحلية[656]، وفى خلال مدة من الزمن غطت بورسعيد على السويس، وقامت البواخر الحكومية المصرية والأجنبية بإبطال صناعة السفن الساحلية المحلية والتي كانت تعد في السابق من أكثر الحرف أهمية في المدينة، وذلك نتيجة للتمييز في الضريبة بين أهل البلد والأجانب[657]، وفي عام 1888م قدم القنصل البريطاني في بورسعيد تقريراً يذكر فيه أن أهل السويس محبطون بسبب انخفاض كل التجارة المحلية، وكثير من الأهالي يستعدون لمغادرة السويس للقرى الداخلية في مصر[658]، وبالفعل أدى الاختفاء التام للحرف التقليدية والتجارة إلى قيام الحكومة بمنح سكان السويس أرضًا زراعية لزراعتها، لكن من الواضح أن هذه التجربة لم تنجح [659]

ولقد ظهرت مراكز تجارية جديدة وخاصة في مدن الدلتا، أضعفت من طوائف التجار المحليين لعدة أسباب، ولا تشجع على تشكيل طوائف جديدة مختلفة ليس بينهم تماسك اجتماعي، وقد اعتبروا غرباء عن طائفة التجار المحليين فقد كان كثير منهم من اليونانيين أو الشوام، الذين تولوا الفرع الرئيسي من التطور التجاري الجديد ألا هو القطن، ولذا لم يطبق عليهم معظم الاعتبارات الإدارية التي تحث الحكومة عليها للمساعدة على استمرارية تنظيم الطائفة، وكانت الزقازيق هي المثال النموذجي لمثل هذه المراكز التجارية الجديدة التى تأسست في منتصف القرن التاسع عشر

تقريباً، وبلغ عدد سكانها بنهاية القرن أكثر من 35000 نسمة وقد وصف علي مبارك في "الخطط التوفيقية" تاريخها ونشاطها الاقتصادي والبنية الأجنبية للجالية التجارية منها[660]، ولم يسجل علي مبارك وجود أية طائفة في هذه المدينة، ولم نعثر في أي مصدر آخر على معلومات تتعلق بوجود طوائف في الزقازيق

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر زاد عدد الأجانب سريعاً ، لا في الزقازيق فقط، بل في مدن مصرية أخرى أيضاً كما تزايدت أهميتهم الاقتصادية بشكل أسرع لأنهم كانوا خارج إطار المجتمع المصري، وبالتالي غير معرضين لسلطة القوانين المصرية، وقد أدى كل هذا إلى إضعاف كيان ووظائف الطوائف، ويتضح هذا من شكوى الحكومة المصرية في أوائل عام 1850م للقناصل الأجانب لما قام به البقالون الأوروبيون وتجار السلع الغذائية الآخرون من بيع سلعهم بأسعار أعلى من التي كانت الحكومة قد حددتها بالتعاون مع شيوخ الطوائف المعنية[661]، ونورد فيما يلي وصفاً لهذه العملية، كتبه في عام 1870م القنصل ويست Westفيما يتعلق بالسويس، وهو وصف يعطي على ما يبدو صورة طبق الأصل لما حدث في معظم المدن المصرية فقد أصبح الجزارون أيضًا منتشرين في أرجاء المدينة منذ أن عمل الأوروبيون بهذه التجارة، وكان بعض من أبناء البلد يتجمعون بالقرب من بعضهم البعض ويكونون ما يسمى بسوق اللحوم تحت إشراف شيخهم (هكذا وردت) ويوجد ما يسمى بسوق السمك، حيث يقيم بعض التجار أكشاكهم في أوقات الضحى يوميًّا فى ظل أحد المباني، وكذلك كانت للأوروبيين أكشاك خاصة بهم ولابد أنه كان لسوقهم شيخ أو رئيس، غير أنه لم يكن بمقدوره أن يمارس الإشراف على الأكشاك الأوروبية[662]، إلا أن أشد ضربة وجهها الأوروبيون للطوائف الحرفية كانت في أواخر القرن التاسع عشر عندما بدأوا يصرفون النظر عن شيوخ الطوائف كموردين للعمالة[663]

بالإضافة إلى ازدياد أهمية الأوروبيين، هناك عامل آخر هام أضعف من قيود واحتكارات الطوائف، ألا وهو نمو سكان المدن المصرية الجديدة خارج الطوائف وسرعة ازديادهم في نهاية القرن تقريباً، وقد رأينا سابقًا (الفصل الثاني) أنه بحلول عام 1870م كان حوالي نصف مجموع السكندريين الذين يدفعون الضريبة المهنية هم من خارج الطوائف، بينما تظهر الحسابات الخاصة عن القاهرة أن النسبة فيها كانت أقل كثيرًا في ذلك الوقت، ومع ذلك وطبقًا للإحصائيات المصرية الرسمية خلال الفترة من 1846- 1882م زادت أكبر عشرة مدن مصرية بشكل أبطأ من مجموع عدد السكان المصريين (بحوالي 46% أكثر من 50% من إجمالي عدد السكان) بينما زادت المدن

التي بها أكثر من 20000 نسمة بحوالي 68% مقابل أقل من 43% للمجموع الكلي للسكان خلال الفترة من 1882- 1897م واشتملت المدن التي بها أكثر من 20000 نسمة على حوالي 11,5 % من مجموع عدد السكان في عام 1882م، وزاد عدد السكان إلى 13,6 % في عام 1897م[664]، وقد أدى هذا التدفق الجديد للسكان إلى داخل المدن - على الأخص القاهرة أثناء الربع الأخير من القرن- إلى زيادة أعداد الأشخاص الذين لم يكونوا أعضاء في الطوائف

ولقد أدى نمو سكان المدن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى تحديث تدريجي لحرف معينة؛ نتيجة للتأثير الغربي في كثير من الحالات كما استُبدل بالحِرَف القديمة حِرفًا جديدة، وغيرت بعض الحرف من صفاتها الاجتماعية ويوضح لنا المثالان التاليان مدى التأثير المدمر لكل هذه الأمور على الطوائف فعندما أنشأ كلوت بك صيدلية مركزية في عصر محمد علي بالإضافة إلى زيادة منافسة الصيدليات الغربية الحديثة، أدى ذلك إلى الإقلال من شأن الطائفة التقليدية للأدوية "العطارين" وإلى اختفائها التام فى النهاية[665]، وبالنسبة لطائفة السقايين فقد أصبحوا عمال أجراء في المجلس البلدي بمقتضى قرار في عام 1894م، فبعد إنشاء شركة لتزويد مدينة الإسكندرية بمياه الشرب في النصف الثاني من القرن، أعلنت الشركة بشكل واضح أن السقايين لن يعتبروا زبائن للشركة فهم أحرارًا في شراء المياه منها وبيعها كما يرونه مناسبًا لهم، ولكن سيتم معاملتهم كنقابة للسقايين بأجر محدد، يتولَّون مسئولية جمع مدفوعات المياه ولكن دون الأخذ برأيهم في مسألة سعرها، وبذلك فليس من المدهش وصول الطائفة إلى نهايتها، وقد أصدر المجلس البلدي للإسكندرية بعد نصف عام قانونًا جديدًا للسقايين، فلم تعد تذكر حتى النقابة[666]

أخيراً، وفي أواخر القرن التاسع عشر أعيد التنظيم الإداري في الحكومة بحيث أصبحت على قدر أكبر من الكفاءة وإزداد عدد الموظفين المتمرنين، وأصبحت الدولة تدريجيًّا قادرة على حكم كل طبقات الشعب مباشرةً وبشكل فعلي، وتم إجراء أول إحصاء حديث ودقيق لعدد السكان في عام 1897م ونتيجة لذلك استطاعت الدولة أن تعمل بدون وساطة الطوائف، التي تقلصت وظائفها الإدارية والمالية والاقتصادية تدريجيًّا حتى حُرمت من معظمها وبذلك لم يكن هناك حاجة على الإطلاق للقضاء على الطوائف بإجراء قانوني مثلا؛ فقد اختفت جميعها في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي وبداية القرن العشرين، مع قليل من الاستثناءات

4- التسلسل الزمني لتدهور واختفاء الطوائف

بما أنه لم يتم إلغاء الطوائف عن طريق الحكومة، ولم يُحرم أعضاؤها من معظم وظائفهم عن طريق الأوامر الرسمية، فليس من السهل تحديد تاريخ توقفها عن القيام بأى وظيفة معينة، أو تاريخ انتهاء وجودها على الإطلاق على أنه يوجد تحديد واضح للوقت التقريبي الذي ألغيت فيه وظائف الطوائف أو تحولت لأشخاص آخرين أو لأقسام إدارية أخرى، ومن الممكن تحديد تاريخ دقيق لاختفاء بعض الطوائف، وسوف نحاول فيما يلي أن نقدم تسلسلا لتدهور الطوائف واختفائها[667]

وكما رأينا فإنه لم تحدث تغيرات في وظائف الطوائف أثناء الاحتلال الفرنسي وحكم محمد علي، فيما عدا الطوائف التي أصبح أعضاؤها أحراراً في البحث عن وظائف لأنفسهم، وقد أدت التغيرات في نظام الضرائب في منتصف القرن التاسع عشر تقريباً إلى حرمان شيوخ الطوائف من مهمة توزيع حصة الضرائب المحددة المفروضة على الطائفة ككل وعلى أعضائها، وقد أصدر سعيد باشا قرارات بإلغاء الاحتكارات التي تقوم بها طوائف الحرف (1854- 1856م) إلا إنه لم ينجح في تنفيذها عملياً، حتى لقد اضطر لإصدار قرارات أخرى فيما بعد، وأثناء حكم الخديو إسماعيل لم يتم إدخال تغيرات أخرى على مهام الطوائف ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أنه قد ذكر في أواخر ستينيات القرن في المصادر التي لدينا تحديد لأسعار الخضراوات تم في حضور شيوخ الطائفة أو "العمد"

وقبل حلول عام 1880م كانت الطوائف لا تزال تمارس كل وظائفها الهامة تقريباً، لكنها انقطعت عن القيام بهذه المهام خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن، وهى الفترة التى أصبح فيها تأثير عوامل التطور السابق ذكرها أكثر قوة وفاعلية، حين أصدرت الحكومة سلسلة كاملة من القرارات التي أحالت بمقتضاها للحكومة إصدار تراخيص مزاولة مختلف المهن، وليس بمعرفة شيوخ الطائفة، كما حددت الأجور لبعض من الخدمات العامة، وفي نفس الوقت يبدو أن تأثير الحكومة في تعيين شيوخ الطائفة قد أصبح أكثر حسماً، مما أدى إلى الاستغناء تدريجيًّا عن مهامهم في تبليغ الإعلانات والأوامر الرسمية

وبوسعنا تحديد تواريخ أكثر وضوحاً لاختفاء الوظائف المالية لشيوخ الطائفة، ففي عام 1881م تم إعفاؤهم من مهمة جمع الضرائب؛ وفى عام 1890م تم إلغاء الويركو وإلغاء معظم ما تبقى لهم من وظائف مالية؛ وتم إلغاء آخر دور لهم وهو الاشتراك في عضوية لجان الحكم،

وبإصدار رسم التصاريح المهنية الجديد المقدم في عام 1892م، تم القضاء معه على دور الطائفة في ممارسة الاحتكار، وخلال السنوات من عام 1887 م إلى عام 1890م ألغيت الممارسات الاحتكارية لطوائف الحانوتية والوزانين وعمال البناء، وفي عام 1890م أعلن القرار المؤسس لرسم التصاريح المهنية الحرية الكاملة لجميع أنواع الحرف

في نفس الوقت توقف شيوخ بعض الطوائف عن تنفيذ بعض مهامهم التقليدية، ومن ذلك، نشر في عام 1891م قانون يخص المراكبية في الإسكندرية، يذكر شيخ الطائفة إلا أنه ذكر شكاوى مقدمة للبوليس، وليس للشيخ[668]، وبالمثل بالنسبة للقوانين التي تخص الحمارين بالقاهرة والتي نشرت في عام 1889م، ولاحقاً لأماكن كثيرة أخرى كان الشيخ هو المسئول عن أي خروج على ضد القانون ومع ذلك فمن عام 1900م فصاعداً تم حذف الفقرة المذكورة بها مسئوليات شيخ الطائفة في القانون الذي يخص الحمارين، على الرغم من دوام ذكر الطائفة وشيخها[669]

أخيرًا، اختفت آخر الوظائف المهمة لشيخ الطائفة ألا وهي توفير العمال للعمل وذلك خلال العقد الأول من القرن العشرين، ففي عام 1902م أصدرت الحكومة قرارًا ينص على الشروط الواجب توافرها في الأشخاص الذين يقومون بمهمة تشغيل خدم المنازل، ولم يرد في هذا القرار ذكر أي طائفة أو شيخها[670]، ومع نهاية العقد الأول من القرن العشرين حل متعهد العمال (الخولي) محل شيخ الطائفة بالنسبة لتقديم العمالة اللازمة، حيث كان يقوم بجمع العمال اللازمين والإشراف على أعمالهم وإحلال عمال جدد محل الغائبين منهم أو المرضى، ودفع أجورهم، كما كان هو الذي يقوم بالتعاقد مع صاحب العمل وتنفيذ جميع البنود على شروط العمل وكان يحصل على أجر نظير خدماته من صاحب العمل ومن العمال الذين ألحقهم بالعمل أيضاً وفى حرفة البناء كان يقوم بهذه المهمة شخص يعمل في نفس الوقت كملاحظ عمال[671]، وهكذا نرى أن شيوخ طوائف الحرف قد حرموا من جميع مهامهم تقريبًا، وكان سبب ذلك يرجع جزئيًّا إلى تعليمات حكومية واضحة محددة ويرجع أساسًا أن هذه المهام قامت بها مصالح وإدارات حكومية مختلفة، أو مؤسسات اجتماعية واقتصادية جديدة

ويبدو أنه لم يتبقَّ كثير من الطوائف حتى القرن العشرين، فمعظمها قد مات موتًا بطيئًا ولم يسجل تاريخه، كما لم يذكر أي مصدر من المصادر التي لدينا تاريخ الوفاة بالتحديد، وكل ما قيل أن بعض الطوائف التى كانت قائمة في القرن التاسع عشر تلاشت بشكل واضح أو لم يعد يشار إليها في

القوانين المتعلقة بالصنعة أو الحرفة ومثال ذلك طائفة السماسرة والدلالين، التي سجلها كل من: "ريني" في قائمة الإسكندرية، و"مبارك" في قائمة القاهرة في سبعينيات القرن التاسع عشر، تذكر في القرارات المتعلقة بهذه الحرفة ، الجزمجية المنشورة في أعوام 1909م و1910م و1913م[672]، وطائفة الجزمجية التى جاء ذكرها بالتفصيل في تقرير بورج Borg وكثيرًا ما ذكرها علي مبارك في خططه؛ وقال عنها "صدقي" في مقالته المكتوبة في عام 1912م إنها تنتمي إلى الماضي وبالمثل كانت طائفة العطارين التى كانت معروفة في 1861م رسميًا[673]، لم يعد لها وجود عندما كتب "ميرهوف" إحصاء للطوائف في عام 1918م[674]، وهذا يعنى أن الطائفة لابد وأنها قد اختفت في كل الأحوال بين ستينيات أو سبعينيات القرن التاسع عشر، أو في العقد الأول أو الثاني من القرن العشرين، ومع ذلك فمن الممكن إثبات وقت اختفاء بعض الطوائف بشكل أكبر تحديداً كما يتضح من الجدول رقم(4)

اختفاء الطوائف: جدول رقم (4)

اسم الطائفة والمدينة	آخر اعتراف رسمي بالطائفة، أو آخر مرة ذكرت فيها بالمصادر	التنظيم الرسمي للحرفة، بدون الإشارة إلى الطائفة، أو صدور قرار بإلغائها
1- المترجمون[675]	1870م	1895م
2- تجار العبيد (القاهرة)[676]	1878م	1878م
3- الوزانون والكيالون[677]	1879م	1889- 1895م
4-الجزارون (القاهرة) [678]	1887م	1893م
5- ماسحو الأحذية [679]	1891م	1894م

6- المراكبية [680]	1891- 1896م	1893- 1896م
7- الحمالون[681]	1893- 1894م	1898م
8- السقاءون(الإسكندرية) [682]	1894م	1895م
9- الصيادون (المنزلة) [683]	1896م	1903م

ويتضح من الجدول أن عددًا كبيرًا من الطوائف قد اختفى خلال تسعينيات القرن التاسع عشر، ولو أن بعضها قد استمر بعد ذلك، ففي أواخر عام 1914م قدم الوزانون والكيالون في أسوان التماساً إلى وزير الداخلية يطلبون منه أن يقوم بتعيين شيخ لكل طائفة منهم وكان رده كالآتي: " لا يختص القانون الرسمي بشأن الوزانين والكيالين بتعيين شيوخ، لكن ترك للإدارة التحكم في عمل هاتين الجمعيتين بحسب العادة المتبعة منذ عهد بعيد"[684]، ولم يكن استمرار هذه الطوائف مقتصر على أسوان النائية فقط، بل إن طوائف عمال البناء قد أعيد تنظيمها رسمياً في عام 1889م، وكذلك طائفة العرضحالجية في عام 1894م، وطائفة مرشدي السفن في عام 1896م، وطائفة حفاري الأختام في عام 1898م ولم تصدر قرارات جديدة حتى الحرب العالمية الأولى1914م، لتحل محل هذه الإجراءات[685]

فقد حافظ الخدم - وعلى الأخص الخدم النوبيين- على التنظيم التقليدي لطائفتهم في أوائل القرن العشرين، وكذلك فعل البوابون النوبيون والطباخون[686]، وأعاد الصيادون والحراس والمرشدون بالقاهرة وسائقو الجمال عند الاهرامات تنظيم أنفسهم رسمياً في شكل طائفة عام 1900م[687]، كما ظل "الحمارون" منتظمون رسميًّا في طوائف في كل أنحاء البلاد، وكان آخر قرار يذكر طائفة الحمارين في القاهرة وشيخها في عام 1910م[688]، ويجب ملاحظة أنه باستثناء البنائين والصيادين، كانت كل هذه الطوائف تضم أشخاص يعملون بالنقل والخدمات، ويرجع السبب

في بقائها كل هذه المدة الطويلة إلى قوة التقاليد(البنائين والصيادين) والتماسك العرقي (لطوائف النوبيين) وربما نظام توخِّي المصالح لدى بعض الحرف بمقتضى سيطرة الحكومة القوية

وليس من المعروف إلى أي وقت استمرت هذه الطوائفوعلى أية حال، فلم تعد هناك أخبار بعد الحرب العالمية الأولى عن تعيينات لشيوخ طوائف أو عن أي مهمة قامت بها طوائف الحرف في الحياة العامة في مصر، التي كانت مدنها قد تغيرت تغيرًا كاملاً من النواحي الاجتماعية والسياسية

الملاحق

APPENDIX

(أ)

كتاب الذخائر والتحف في بير الصنايع والحرف [689]

ص 125والرتبة تكون تحكم على المراتب، تكون المراتب حكم شيخناً سلمان هذا له الرتبة يحكم على من بعده والذي بعده يحكم على الذي بعده والذي يأخذ على من بعده إلى آخر السلسلة، فإذ لم يكن هذا التفضيل واضح إلى خلق الله تعالى، وإلا اختلفت الأنساب واعوجت السلسلة

وأما المرتبة تكون نيابة عن جملة نياب، والحاكم عليهم الرتبة كرتبة مصر تسمى رتبة، ولو تولاها دون الأمر المعتاد يكون تحكم على غيرها من مراتب البلاد، مثل دمياط مرتبة رشيد مرتبة الإسكندرية مرتبة المحلة الكبرى، هؤلاء يقال لهم مراتب، وأما الرتب مثل لها(؟) الأمر كله ينتهى أمرها لغيرها وأما المقامات التي ذكرناها هذا للعوام الذين يتأمرون على الناس ويقال مشايخ ليس كذلك، ومن أين للأمى مشيخة هذه تهمه باطلة، مثل الطباخين والخبازين والدخانية (وغيرهم) من عامة الناس يسموهم مشايخ وليس كذلك، هذا يسمى عند أهل الطريق مقام، وأما المشيخة لا يدعى بها إلا من يكون فيه أهلية للمشيخية، لأن المشيخة رتبة والرتبة مشيخة، وأما المرتبة والمقام هاتين الحالتين يساعدوا العارف والجاهل وعامة الناس، وأما الرتبة والمشيخة هذا شيء لا يكون لمن فيه أهلية هذا يقال له مقام وكلهم

ص 126 بالمشيخة متهمين وأما المشيخة إلا لأهل الفضل، والفضل يشهد لأهله، بتوع الليمون لهم شيخ وكذلك الحمارة والخواصين والتراسين والشيالين، فكيف ما يكون هؤلاء مشياخ وأهل الرتب الكبار مشايخ، هذا أمر لا يستوى، بل أن هذا الذي ذكرناه يقال له مقام، والمقام يكون

مقدم على الطايفة، له عليهم الكلام بالواجب مثل المشايخ، وأن قالوا له يا شيخ جاز، ألا ترى رجل إذا تزيا بزى الفقراء قالوا له يا شيخ وهو جاهل، أو يكون رجل كبير يقولون له يا شيخ وهو جاهل، فعلمنا من ذلك أن المشيخة لا تتعلق إلا بالرتبة هذا المقام الأخص، وصاحب المرتبة يقال له شيخ إن كان فضيل ، وأما بقية العامة ممن ذكرناهم هؤلاء لا يقال لهم مشايخ، بل يكون لهم المقام على أقرانهم، ولو قالوا لهم يا مشايخ سترا على مشايخ(الغلـ)؟ ويقال لهم شياخة، لأن الشياخة تعم والعامة ومشايخ البلاد ومشايخ كثير، وصفة بيان ذلك أن الطريق لها بين أهلها حقوق واشتراط والدخول فيها، ويعلم ذلك علما الطريق ونقبا الطريق، من أشراطها أن الشخص إذا دخل الطريق يدخل من باب الطريق وهو الشد، وإذا شرعنا في الشد لابد من حضور شيخ من المشايخ حتى يكون الشد...

ص 126 صحيح وإذا لم يكن هناك شيخ الشد باطل، وإذا كان شيخ من هؤلاء أهل الشياخة أصحاب المقامات على أقرانهم حاضر في وقت الشد لا يكتفى به، فيعلم ذلك النقيب وأهل الرتب وأصحاب المقامات والشياخة، فإنه مع جلوس أحد منهم لا يصلح الشد ولا يدخل من باب الطريق إلا بحضور شيخ من مشايخ الطريق أهل الرتبة العارفين بعلوم الطريق، ولو كان متغيره بشرط أن يكون تصرف بالرتبة، فالنقيب يحترز من ذلك لأجل حرمة الطريق خوفا من خلل الطريق، قال الحسن - رضى الله تعالى عنه- من أخل بالطريق عمداً لغرض أو لشىء من حطام الدنيا مقت وظهر مقته وتعسر وقته واختل فى إيمانه فى عاقبة زمانه، لأنه لعدم حرمة الطريق أو عدم القناعة والتوفيق ونقض ترتيب أهل السلسة وهم أوليا الله، ألا ترى إلى بسطة الحياك في مشطة ونيره إذا انقطعت واحدة لا تم البسطة إلا بوجودها، وأن أهملوها صار الخلو فى محلها واضح بعد تمام فعلها، وإن دخل قضيب من غير باب طريقه أفسد جميعها، وهذا مثل قريب الاعتبار صحيح الاختبار فافهم تعلم، قال الرضي عن الحسن البصرى صرح بذلك في جمعه

ص 127فأجابه رجل وقال له يا سيدى أفيدونا معرفة هؤلاء المشايخ الذى لا يكمل الشد بحضرتهم، حتى تحترز[690] منهم ونخبر الناس عنهم، حتى لا يحصل الخلل ولا تظهر العلل، فقال له الشيخ هذا نكته مستوراً ونعطيه لعلما الطريق ولنقبايهم، فأن ذلك بهم يليق فيصير العلم أمانة معهم وحسابهم على الله، فمنهم شيخ المراكز الخلط إذا حضر لا يصح إلا لمن كان تحت ولايته،

ومنهم شيخ الجمالة غذا حضر لا يصح الفرط لطايفته، وشيخ الحمارة انفرد بمن هو عليهم، فلا يصح إذا حضر لغيرهم، وكذلك شيخ الطوابين انفراد لناحيته فلا يصح لغيرهم، وكذلك شيخ الحبالين منفرد لناحيته فلا يصح به غيره، وكذلك شيخ المعصرانية منفرد بناحيته فلا يصح لغيره، وكذلك شيخ الصباغين منفرد بناحيته فلا يصح لغيره وكذلك شيخ الحدادين منفرد بطايفته فلا يصح لغيره، وكذلك شيخ الخبازين منفرد بناحيته فلا يصح به غيره، وكذلك شيخ الطحانين وهو دونهم أجمعين منفرد لنفسه وطايفته، وكذلك منهم شيخ الطباخين ينفرد بطايفته، وكذلك شيخ طايفة الفرانين لا يصلح به لغيره إلا لطايفته، وكذلك شيخ الجزارين لا يصح به غيره إلا طايفته وكذلك شيخ الصيادين لا يصلح لغيره بحضرته إلا لطايفته وكذلك شيخ الادميين(؟)

ص 127 لا يصح لغيره وأن حضر إلا لطايفته وحده، وكذلك شيخ الغرابلية وكذلك شيخ المناخلية لا يصح بحضورهم إلا لطوايفهم، وكذلك مشايخ الشيالين لا يصح بحضورهم إلا لطوايفهم، وكذلك شيخ الصياغ لا يصح بحضرته إلا لمن كان من طايفته، ومع ذلك الذين ذكرناهم متصلين لا منفصلين لهم ابيار فى الصحابة إلا لعزة الطريق بينوا الفعل الحقيق وعلموا أنه سيأتي بعدهم أقواماً يخلوا بالطريقة ويستحقوا بالعهد الوثيق، وأعلم أن الذين يصح بهم الشد ويحى بهم الوجد هم المشايخ الذين يعرفوا بعلم التنظيم وعمل يوجب التعليم

كتاب الذخائر والتحف في بير الصنايع والحرف[691]

المسلمين والرتبة تكون تحكم على المراتب تكون المراتب حكم
شيخنا سليمان هذه الرتبة تحكم على من بعده والذي بعده
يحكم على الذي بعده والذي بلحده على من بعده الى اخر السلسلة
فاذا لم يكن هذا التفصيل واضح الى خلق الله تعالى والا ضاعت
الانساب واعوجت السلسلة و[illegible] تكون
نيابة عن جملة نياب والحاكم عليهم الرتبة كرتبة مصر تسمى
رتبة ولو تولاها دون الامر المعتاد يكون تحكم على غيرها
من مراتب البلاد مثل دمياط مرتبة رشيد مرتبة اسكندرية
مرتبة المحلة الكبرى فهولا يقال لهم مراتب واما الرتب
مثل الها الامر كله لا ينتهي امرها لغيرها واما المقامات
التي ذكرناها هذا للعوام الذين يتقدمون على الناس ويقال
مشايخ ليس كذلك ومن اين الاسم [illegible] لهم
بالطريقة مثل الطباخين والخبازين والدحابين [illegible] من
عامة الناس يسموهم مشايخ ولكن [illegible] ذلك هو
اهل الطريق مقام واما المشيخة [illegible] لا يدعي بها الا من
يكن فيه اهلية المشيخة لان المشيخة رتبة والرتبة مشيخة
واما المرتبة والمقام ها بين الحالتين يساووا العارف
والجاهل وعامة الناس واما الرتبة والمشيخة هذا شيء
لا يكون الا لمن فيه اهلية هذا يقال له مقام وكلهم

بالمشيخة

بالمشيخة متهمين وما المشيخة الا لاهل الفضل
والفضل يشهد لاهله بتوع الليمون لهم شيخ
وكذلك الحمارة والخواصين والكتراسين والشيالين
فكيف ما يكون هولا مشايخ واهل الرتب الكبار مشايخ هذا
امر لا يستوي بل انما هذا الذي ذكرناه يقال له مقام
وللمقام يكون مقدم على الطائفة له عليهم الكلام بالواجب
مثل المشايخ وان قالوا له يا شيخ جاز الا ترى الى الرجل اذا
ترايا بزي الفقرا قالوا له يا شيخ وهو جاهل او يكون
رجل كبير يقولون له يا شيخ وهو جاهل فعلمنا من ذلك
ان المشيخة لا تعلق الا بالرتبة هذا المقام الاخص وصاحب
المرتبة يقال له شيخ اذا كان فضيل واما بقية العامة
ممن ذكرناه [illegible] يقال لهم مشايخ بل يكون لهم المقام
على اقرانهم ويقولوا لهم يا مشايخ سترا على مشايخ
ال[illegible] لهم اهلية شاخت لان المشيخة تعم الخاصة
والعامة ومشايخ [illegible] ومشايخ كثير وصفة بيان ذلك
ان الطريق لها ان اهلها حقوق واشراط وللدخول فيها
اشراط ونعلم ذلك علما الطريق ونقبا الطريق من اشراطها
ان الشخص اذا دخل الطريق يدخل من باب الطريق وهو الشد
واذا اشرعنا في الشد لا بد من حضور شيخ من المشايخ حتى يكون الشد

صحيح واذا لم يكن هناك شيخ الشد باطل واذا كان شيخ
من هولا اهل السلاحة اصحاب المقامات على اقرانهم
حاضر في وقت الشد لا يكتفي به فيعلم ذلك النقيب واهل
الرتب واصحاب المراتب حذرا من اصحاب المقامات والسلاحة
فانه مع جلوس احد منهم لا يصلح الشد ولا يدخل من باب الطريق
الا بحضور شيخ من مشايخ الطريق اهل الرتبة العارفين بعلوم
الطريق ولو كان متنزه بشرط ان يكون تصرف في الرتبة فالنقيب
يحترز من ذلك لاجل حرمة الطريق خوفا من خلل الطريق
قال الحسن رضي الله تعالى عنه من اخل بالطريق عمدا
لغرض اولشي من حطام الدنيا مقت وظهر مقته وتعسر
وقته واختل في ايمانه في عاقبة زمانه لانه لعدم حرمة
الطريق او عدم القناعة والتوفيق ونقض [illegible] اهل السلسلة
وهم اوليا الله الا ترى الى بسطة الحايك في [illegible] وغيره
اذا اختلت واحدة عن بابها اختل الجميع وكذلك [illegible]
حكم بسطة الحايك اذا انقطعت [illegible] لا تتم البسطة الا
بوجودها وان اهملوها صار الخلو في محلها واضح لبعض تمام فعلها
وان دخل قصب من غير باب طريقه افسد البسطة جميعها
وهذا مثال قريب الاعتبار صحيح الاختبار فافهم تعلم
قال الرضي عن الحسن البصري صرح بذلك في جمعه

فاجابه

فاجابه رجل وقال له يا سيدي افيدونا معرفة هولا المشايخ
الذين لا يكمل الشد بحضرتهم حتى نحترز منهم ونخبر الناس عنهم
حتى لا يحصل الخلل ولا تظهر العلل فقال له الشيخ هذا نكتمه
مستورا او نعطيه لعلما الطريق ونقبايهم فان ذلك بهم يليق
فبصير العلم امانة معهم وحسابهم على الله فمنهم شيخ
المركز الخلط اذا حضر لا يصح الا لمن كان تحت ولايته ومنهم
شيخ الحماية اذا حضر لا يصح الفرط لطايفته وشيخ الحمارة
[illegible] انفرد بمن هو عليهم ولا يصح اذا حضر لغيرهم وكذلك
شيخ الطوايين انفرد لناحيته فلا يصح لغيرهم وكذلك
شيخ الحبالين منفرد لناحيته فلا يصح به غيره وكذلك
شيخ المعصرانية منفرد بناحيته فلا يصح لغيره وكذلك
شيخ الصباغين منفرد بناحيته فلا يصح لغيره وكذلك شيخ
الجزارين منفرد بطايفته فلا يصح لغيره وكذلك شيخ المجاريين
منفرد [illegible] فلا يصح به غيره وكذلك شيخ الطحانين
وهو ايضا وكلهم اجمعين منفرد لنفسه وطايفته وكذلك
منهم شيخ طايفة الطباخين ينفرد بطايفته وكذلك شيخ
طايفة الفخرانيين لا يصلح به لغيره الا لطايفته وكذلك شيخ
الجزارين لا يصح به غيره الا طايفته وكذلك شيخ الصيادين
لا يصلح لغيره بحضرته الا الطايفته وكذلك شيخ [illegible]

(ب)

أوليا جلبى سياحتنامه سى[692]

163 ص(128)بعده محتسب اغاسي بوحاليه ديو بإشايه وكتخدايه ويدى بلوك اغالرينه وباشانك اندرون بيرون اغالرينه ويرديكى يخشش كيسه لرى مصرك اندرون بيروننده تحت حكومتنده اولان اوتوز عدد طيل خانه صاحبى اصناف شيخلرندن آلوب انلر داخى زير حكملرنده اولان يوز التمش نوع اهل حرف كتخدا ونقيب وجاوشلرى ايله بالاده تحرير اولنان اهل صنايعدنعدد امداد اولمق اوزره مصرى كيسه تحصيل ايدر[693] اما بر قاج اصناف باشا خداملرى زيرحماية سنده اولمغيله انلردن خرج حوايج الماز اولا جمله آشجيلر باشانك اشجى باشى سنك زير حمايه سنده

164 ص (11) اولمغيله انلردن خرج وحوايج الماز وجملة قهوه جيلر شاطرباشى حمايه سنده وجمله اتمكجيلر اتمكجيى باشى حماية سنده وقيومجيلر داخى جمله باشانك قيومجى باشى سنك حمايه(يه)سنده اولوب بواصنافلرمحتسبه خرج ويرمزلر وبو قيومجيلر بز بادشاه خدمتنده يز ديو

(110) بوذكر اولنان ضربخانه خد املرى محتسبه اصلا خرج ويرمزلر وجمله درزيلر داخى باشانك درزى باشيسى حمايه سنده (د) دير شي ويرمزلر جملة كوركجيلر باشانك كورجي باشيسى حمايه سنده (د) دير شى ويرمزلر جمله سى الايه جيقارلر اما بو اصنافلر كرجه ظاهرده محتسب اغايه امداد ويرمزلر اما ينه باشانك حين عزلنده شاطر باشيدن وآشجى ياشيدن بيزه درمان اولماز ديو عاقبت كارى ملاحظة ايدوب خوفلرند بس برده دن ينه محتسب اغايه امداد ويررلر زيرا محتسب مصر ايجنده برسربت حاكمدر قورقارلر وجملة اهل حرف محتسبك الاى مصروفته امداد ايدرلر قانون مصر بويله در

(ج)
GEDIK DOCUMENT[694]

صورة سند مبايعة

سبب تحرير الحروف وموجب تسطيرها، أنه لما كان يوم الثلاثاء المبارك(15 شهر صفر 1254هـ/ 10 مايو 1838م حضر الخواجة حنا المصلي ابن الخواجة إيلياس المصلي، واشترى يدك المصبغة الكاينة بالقبيلة بحارة النصارى بحى الإذبكية المغدة بصبارة[695] النيلة، من بايعه الخواجة ميخائيل المالطي ابن فرنسيس المالطى، وبيان ذلك اليدك من خوابي وعدد ومالية من ذلك الصباغة دكك خشب وطالة خشب وخوابى سبعة عشرة خابية المعدودة أي الصباغة يكلفهم وسلم خشب وطاسة نحاس ومجاديك خشب احتياج الخوابي وكامل ما يدل إلى صباغة النيلة، عدد المحل الذى هو في ملك المعلم يوسف أبو وانيس وشريكته الحرمة جميانة بنت الحق المعلم عبدالملاك، الوكيل عنها المعلم يوسف وانيس شريكها، وذلك ثمن اليدك المذكور أعلاه وقدره ألف قرش كل قرش أربعين نصف فضة

مبلغا وقدره1000فقط ألف قرش من غير زيادة

وقد صار هذا اليدك المذكور أعلاه من بيع وشرى الخواجة حنا المصلي، من بايعه الخواجة ميخائيل المالطى، حكإ اقرار المذكورين على أنفسهم بعضهم البعض، وباطلاع المعلم يوسف وانيس على يد بينه من المسلمين يشهدون بذلك في هذه المبايعة الشرعى بيعا صحيحا شرعياً بإجابة وقبول، وقبول من غير اكراه ولا إجبار فى ذلك، والله خير الشاهدين، تحريرا فى تاريخه أعلاه

وكــاتبه شهد بذلك إبراهيم تركي شهد بذلك المعلم المقر بما فيه صحيح

الفقير إبراهيم   ابن المرحوم تركى البيطار مصطفى الشفاعى كاتبه ميخائيل مالطى
القباني ابن المرحم على الشافعى (ختم)

صورة شرح محرر على ظاهر السند المذكور اعلاه بخط يوسف وانيس

أن المكاتبة باطنه اطلعوا عليها أصحاب الملك، وهما يوس أبو وانيس، وشريكته الحرمة جميانة بنت المرحوم عبد الملك السنباطي، وهذا اليدك لا يلزم أصحاب الملك بداعى أن هذه التكاليف يخص صناعة الصباغة شغل المتاجرين الذى باع اليدك والذى اشتراه، بل أن أصحاب الملك مأجرين المكان المشروح كل شهر بخمسة وعشرين قرش والدفـع من المستأجرين في الأجرة المذكـورة يكون بموجب ايصالات من يـوسف وانيس ومن الحرمة الحاجة جميانة المذكورة، وهذه المكاتبة المشروحة باطنه منوطة إلى أصحاب الصناعة فقط

1254 22 ش يوسف الحرمة جميانة

(د)

لأئحة نظارة الداخلية المتضمنة لأعمال طائفة الحانوتية[696]

(أمر عال) نحن خديو مصر

بنا على ما عرضه علينا داخلية حكومتنا، وموافقة رأي مجلس النظار بعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين؛ أمرنا بما هو آت:

المادة الأولى: قد صار إبطال الاحتكار الذى كان متبعاً عرًفا في طائفة الحانوتية وشغالهم

المادة الثانية: أعمال طائفة الحانوتبة تكون من الآن فصاعًدا على مقتضى اللائحة المرفوقة بأمرنا هذا، المشتملة على اثنين وعشرين مادة

المادة الثالثة: على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراى (قصر) عابدين في 23 صفر سنة 1305ه/9 نوفمبر 1887م،

الأمضاء:

بأمر الحضرة الفخميمة رئيس مجلس النظار ناظر الداخلية
الخديوية (الخديو)

محمد توفيق نوبار مصطفى فهمي

لائحة أعمال طائفة الحانوتية

الفصل الاول

فيما يتعلق بإبطال الاحتكار وبحصر الحوانيت

المادة الأولى: قد أُبطل ما كان مصطلحا عليه بين الحانوتية من تخصيص حدود وأخطاط معلومة لكل حانوت بنوع الاحتكار؛ فيكون غسل وشيل الأموات بحسب رغبة أهاليهم من أي حانوت كان

المادة الثانية: مراكز الحوانيت وتعداد ما يلزم وجوده منها بكل قسم من أقسام مدينة المحروسة وضواحيها وبكل خط منها تُعين بمعرفة أعيان سكان القسم، المصرح فى المادة الثالثة من هذه اللائحة، عن انتخاب رؤساء الحوانيت بمعرفتهم وبيت المال يقسم ويوزع الأخشاب الموجودة الآن على جميع هذه الحوانيت

المادة الثالثة: يصير تعيين رؤساء لهذا الحوانيت مع يلزم من المغسلين والمغسلات بعد أن يعين بيت المال عدد ما يكفى منهم لكل حانوت، ويكون تعيين من ذكروا بالكيفية الآتية وهى:

أولا: ترغيب أعيان سكان كل خط وتوفير رضائهم - أو أغلبهم- عمن ينتخب رئيسا للحانوت، ويصير إجراء هذا الترغيب عن يد مندوب من بيت المال يتحد في ذلك مع مأمور القسم

ثانيا: اتضاح عدم وجود سوابق جنائية للمنتخب

ثالثا: اختبار الرئيس المنتخب والمغسلين والمغسلات بمعرفة مفتى بيت المال، واتضاح معرفتهم بأحكام الغسل الشرعية وفرائضه وسننته

رابعا: أن يكون المنتخب لرئاسة الحانوت ذا دراية بالقراء والكتابة، ومع ذلك يجوز تعيين من لم يدر القراءة والكتابة إذا توفرت فيه الثلاثة شروط: الأول إنما في هذه الحالة يجب عليه أن يخصص له كاتبا على مصاريفه لتأدية ما يلزم من الأعمال الكتابية لإجراءات الحانوت

وإذا نظر لبيت المال بعد الآن لزوم تجديد حوانيت زيادة عما ذكر أو طلب ذلك سكان خط من الاخطاط فيسوغ له اجراء ذلك بالمخابرة مع المحافظة

<u>المادة الرابعة:</u> تعيين وعزل رؤساء الحوانيت والمغسلين والمغسلات ومختار الطائفة - الآتى ذكره في المادة العشرين من هذه الائحة- لا يكون إلا بإذن الداخلية، بعد المخابرة في شأنه بين محافظة مصر وبيت المال، على شرط أن المخالفات التى تحصل منهم فى الأمور المتعلقة بوظائفهم يصير تحقيقها وإثباتها إدارياً بمعرفة القومسيون الإداري المشكل بالمحافظة لنظر مواد رؤساء ومشايخ ومخاترة الطوائف والأقسام والحارات، مع عدم الإخلال بالدعوى التى يكون هناك محل لإقامتها جنائياً أو مدنياً على المعزول، تطبيقاً لقرار مجلس النظار الصادر في 26 يناير1887م

<u>المادة الخامسة:</u> على بيت المال بعد اعتماده رؤساء الحوانيت والمغسلين والمغسلات أن يحرر لكل منهم رخصة رسمية بيدة مجاناً، مع تجديد سجل بالمصلحة لحصر جميع أسماء الرؤساء والمغسلين والمغسلات

<u>المادة السادسة:</u> يلزم رئيس كل حانوت أن يستأجر محلا بالنقطة المعينة له لجعل مركز الحانوت فيه، ويدفع أجرته من إيراده بحيث يكون كافياً لوضع الأخشاب، وأن يستحضر أيضًا من الأنفار الشغالة ما يكفى للحانوت، ويجعل أقامته نهاراً به هو وأولئك الأنفار والمغسلين والمغسلات

<u>المادة السابعة:</u> الإصطلاح المتمسك به بعض الأشخاص وهو ادعاؤهم الملكية فى حوانيت بعضها هدم ولا وجود له، وبعضها صار إخلاؤه من وضع الأخشاب، وأَجَّرَها مُلاكها لغير ذلك، ولا يزالون يستولون على ما يتحصل من إيراد الحانوت المسجل نظير قيامهم بدفع إيجاره تشبثا منهم باحتكار هذه الحوانيت بحدود محلات معلومة، كل ذلك يعتبر لاغياً وباطلا فى الحال والاستقبال، ولملاك الحوانيت الموجودة الآن الحرية المطلقة في تأجيرها حوانيت أوغيرها

المادة الثامنة: كل التقارير التى حررها رئيس الطائفة الحالي والتي يحتمل سبق تحريرها من أسلافه لرؤساء الحوانيت بالمعلمانية للحانوتية أو بالملكية للحوانيت وايراداتها، تعتبر باطلة لا يعول عليها ولا يسوغ لأي إنسان كان تحرير شىء من قبيلها بعد الآن

الفصل الثاني
في حدود الحانوتية وما لهم وما عليهم

المادة التاسعة: لا يسوغ لأحد رؤساء الحوانيت أو المغسلين والمغسلات أو أحد الأنفار الشغالة أن يتوجه من تلقاء نفسه لتشهيل أي متوفي وشيله، إلا بناء على طلب يحضر له

المادة العاشرة: عند ورود الطلب لأي حانوت يلزم رئيسه أن يتوجه في الحال لمحل المتوفى ويحرر البوصلة اللازمة لحكيم القسم التابع له جهة الوفاة، بإيضاح اسم المتوفي ووالده، وعليه أن يطلب حضور مندوب بيت المال لو دعت الحالة لضبط تركته، وفى الأحوال التي لا يكون لبيت المال شأن فيها لضبط تركة للمتوفي يجب على رئيس الحانوت تحرير السند اللازم وأخذه بذلك ممن يتعهدون يوم الوفاة

المادة الحادية عشرة: السندات اللازم تحريرها يوم الوفاة في الأحوال التي تستدعي ضبط تركة للمتوفى كأن تكون وفاته عن ورثة بلغ حاضرين أو يكون من ضمنهم قصر أو غائبون لكن لفقر المتوفي لم تخلف عنه تركة تضبط، فهذه السندات يجب على رئيس الحانوت الدقة في تحريرها وجعلها شاملة للبيانات الآتية وهي:

أولاً: تاريخ الوفاة بإيضاح اليوم والشهر والسنة

ثانياً: اسم المتوفي ووالده ومحل سكنه وصناعته أو جهة استخدامه

ثالثاً: بيان ورثته ونسبتهم له وإيضاح اسم كل منهم

رابعاً: بيان ما يكون له من الأوقاف نظارة كانت أو استحقاق والمرتبات الأميرية بايضاح أنواعها والجهة المربوطة بها، مع الحصول على سراكيها أن أمكن، وإن لم يكن له شيء مما ذكر

وضح ذلك في السند ويلزم أن يذكر في السندات التي تحرر عن المتوفين الذين لا تركة لهم زيادة عن توضيح أسماء الغائبين أو القصر من الورثة بأن المتوفى لم تخلف عنه تركة

<u>المادة الثانية عشرة:</u> إذا وجد للمتوفين الذين من قبيل المذكورين في المادة السابقة أختام يجب أخذ بصمتها وجبرها عن يد الحاضرين إن أمكن، ويذكر ذلك بالسند وإلا فيتوضح فيه عدم وجود ختم للمتوفى

<u>المادة الثالثة عشرة:</u> أخذ هذه السندات يلزم أن يكون من اثنين ممن لهم إلمام ومعرفة تامة بحال المتوفىن وإن تعذر وجود اثنين يتعهد بما ذكر فيكتفي بشخص واحد، إنما يجب في هذه الحالة الإشهاد عليه ممن يلزم من الحاضرين، بحيث يكون تحرير وأخذ السند في أقْرب وقت ممكن لعدم عطل تشهيل جنازة المتوفي، وإذا فرض عدم وجود من يتعهد فعلى رئيس الحانوت أن يعلن بيت المال فورا بذلك ليجرى أصوله وواجباته وفي هذا الآن يبادر بتشهيل الجنازة ولا يؤخرها

<u>المادة الرابعة عشرة:</u> كل رئيس حانوت يدعى لشيل أي متوفي يجب عليه المبادرة بالتوجه وتشهيل الجنازة بعد استيفاء إجراآت بيت المال والحكيم، ويلزمه أيضًا المحافظة على ما يوضع من الحلى والمضوغات وغيرها على أخشاب المتوفين

<u>المادة الخامسة عشرة:</u> لأهالي المتوفين الحرية التامة في إحضار من يريدونه من حضرات العلماء والفقهاء ليتولي غسل المتوفى أن شاؤا ذلك، ولا يسوغ لرئيس الحانوت ولا لأحد من أفراد الحانوتية التابعين له أن يعارض فيما ذكر، إنما يجوز أن يكون إجراء الغسل بحضور رئيس الحانوت

<u>المادة السادسة عشرة:</u> أجرة الغسل والشيل والفن للفقراء من الأهالي بالنسبة لأي متوفي صغيرا كان أو كبيرا تقررت من عشرة قروش إلى قرشا صاغا، فلا يجوز لأي إنسان كان من رؤساء الحوانيت أو الحانوتية أو المغسلين أو المغسلات أن يجبر أهالي المتوفين الذين من هذا القبيل على أن يتحصل منهم فى مقابلة ما ذكر على شيء يزيد عن تلك القيمة

وإذا تأخر رئيس أي حانوت عن إجابته طلب أهل المتوفي أو آخر تشهيل جنازته بدون موجب أو قصر في تأدية واجبات الغسل الشرعية أو تحصل على أجرة من أهل المتوفي الفقراء

زيادة عما تقرر، فبعد تحقيق وإثبات ذلك عليه بناء على شكوى ذى الشأن، يصير عزله من وظيفته ويعين بدله بالشروط المبينة فى المادة الثالثة

المادة السابعة عشرة: على بيت المال أن يخصص لمركز كل حانوت دفترا سنويا يختم على صفحاته بختم المصلحة، وهذا الدفتر يقيد به رئيس الحانوت يوميا أسماء المتوفين وآبائهم وتاريخهم الوفاة ومحل السكن، ويتأثر بملحوظة عمن ضبط له بيت المال تركته ومن يضبط له، وفي آخر كل سنة تسلم هذه الدفاتر لبيت المال لحفظها بدفترخانته بعد مراجعتها، ويجرى تجديد بدلها عن سنة آخرى وهكذا

المادة الثامنة عشرة: رئيس كل حانوت مكلف بأن يقدم يوميا لبيت المال سندات وكشوفات المتوفين ويوميات الحكماء المحرة بأسمائهم بعد مراجعتها على السندات وموافقتها لها وللوارد بدفاتر الحكماء، وعليه أن يتفقد سير الشغالة والمغسلين والمغسلات بالحانوت على الدوام ويحذرهم من ارتكاب ما يخالف أحكام هذه اللائحة

المادة التاسعة عشرة: إذا عزل رئيس أي حانوت أو أحد المغسلين أو المغسلات لارتكابه ما يقضى ذلك، فيجوز تعيين بدله ممن يرى فيه بيت المال الأهلية من أرباب هذا الكار مؤقتا حتى يتم تعيين البدل بالشروط المدونة بالمادتين الثالثة والرابعة، وذلك بالمخابرة مع المحافظة وموافقها عليه، وإذا طرأ عذر لرئيس أي حانوت بسبب مرض أو نحوه؛ فله أن يوكل وكيلا عنه لملاحظة أشغال الحانوت ممن يرى فيه لبيت المال الدراية والأهلية، ويقر عليه وتشعر المحافظة عنه

المادة العشرون: تلغى رئاسة طائفة الحانوتية ويكتفي بتعيين مختار لها من ضمن رؤساء الحوانيت برغبتهم ورضائهم للقيام باجراءات تحويل الويركو وما يتعلق به مما يختص بالدائرة البلدية، وإذا حدث له عذر يجوز له أن يوكل عنه أحد الرؤساء الآخرين

الفصل الثالث
في الجزآت وأحكام عمومية

<u>المادة الحادية والعشرون:</u> من تأخر يوما ما من رؤساء الحوانيت في تقديم كشوفات وسندات المتوفين ويوميات الحكماء لبيت المال أو من يهمل منهم في إخبار بيت المال عمن يلزم ضبط تركته من المتوفين، يجازى إداريا في أول دفعة بدفع غرامة قدرها خمسة وعشرون قرشا، أو بالحبس خمسة أيام، وفي ثاني دفعة تكون الغرامة خمسين قرشا وبالحبس أسبوعا واحدا، وإذا وقع منه ذلك دفعة ثالثة فيعزل من وظيفته ويتعين بدله، وبالجملة يجازى بهذه الجزاءات كل من يرتكب ممن ذكروا أمرا يخالف أحكام هذه اللائحة، وذلك فيما عدا الأحوال التى تقتضى بالعزل فهذه يتبع فيها أحكام المادة الرابعة

<u>المادة الثانية والعشرون:</u> على محافظة مصر وبيت المال تنفيذ أحكام هذه اللائحة، وإذا طرأ أمر لم يكن مصرحاً به فيها ولم يتيسر موادها؛ فتخابر عنه نظارة الداخلية ويتبع ما يصدر منها بشأنه

قائمة طوائف الحرف في مصر

ملحوظة: تحتوي هذه القائمة على طوائف الحرف المصرية المذكورة في هذا الكتاب، ولكن تم حذف بعض من طوائف الحرف الفرعيةأيضًا طوائف الحرف التي من بلاد أخرى والمذكورة في الهوامش غير موجودة في هذه القائمة[697]

ذكرت في هذه القائمة فقط الأسماء العربية أو التركية التى قد تم ذكرها في المصادر، وقد قدمت هنا بدون تغيير

Guild	*Name in Arabic*	*Name in Turkish*	*Pages*
advocates	*muḥāmīn*		18
architects			43, 44
armourers			4, 25
bakers	*khabbāzīn, farrānīn*	*ḫabbāzān, etmekciler*	33, 36, 40, 41, 42, 43, 83, 102, 106, 119, 123, 153, 155, 156
barbers	*muzayyinīn, ḥallāqīn*	*müzeyyinān, berberān*	3, 11n, 38–9, 40, 49, 60, 61, 63, 123, 134
bashākira	*bashākira*		33
beggars	*shaḥḥātīn*	*sā'ilīn, dilenciler*	6, 11n, 13, 35–7, 80n, 117
bird-hunters		*ṣayyād-i ṭuyūr*	41
blacksmiths	*ḥaddādīn*	*ḥaddādān*	8, 36, 44, 111, 155
boatmen	*marākibiyya, falā'ikiyya*		58, 98, 104, 106, 111, 123, 134, 145, 148
book-binders	*mujallidīn*	*mücellidān*	41, 61, 119
booksellers	*kutubiyyīn*	*ṣaḥḥāf*	38, 40, 41
brick-layers (see also makers of bricks)			44
brokers and auctioneers	*dallālīn, samāsira*	*meyâncıyān, dellāllar, simsārān*	27, 37–8, 40, 43, 87, 89, 95, 108, 111, 147

builders (see also masons)	*bannā'īn, mi'māriyya*		25, 40, 43, 44, 73, 74, 84, 145, 149
builders of boats — see naval carpenters			
building guilds*	*al-ṭawā'if al-mi'māriyya*		12, 41, 42, 44, 60, 62–3, 71, 72, 79, 93, 95, 96, 103, 110, 119, 121, 124, 131, 147
building workers	*fa'ala*	*ırgat, 'ummāl*	5, 13, 30
butchers	*jazzārīn*	*ḳaṣṣābān*	8n, 23, 25, 30, 36, 40, 41, 42, 44, 66, 79, 83, 86, 87, 96, 98, 102, 106, 111, 119, 121, 123, 124, 134, 142, 148, 155
camel-drivers	*jammāla*		36, 39, 43n, 58, 73n, 87, 93, 94, 98, 104, 107, 111, 134, 148, 154
carpenters	*najjārīn*	*neccārān*	23, 24n, 25, 31n, 40, 43, 44, 61, 93
carriage-drivers — see coachmen			
carvers in wood			44
chair-makers	*ṣunnā' karāsī*		31
cloth-merchants	*bayyā'īn al-bazz*	*bezzāzān*	39, 74
clowns		*muḳallidin ve mudḥikān*	41
coachmen	*'arabajiyya*		40, 94, 96, 104
coal-heavers	*istafajiyyat al-fuḥūmāt, shayyālī al-fuḥūmāt*		20, 66n, 72n, 74, 95, 99f, 135, 136
coffee-merchants	*daḳḳāḳīn al-bunn*	*ḳahve döğici, ḳahve tüccārān*	40, 44
collectors of dues			37
cooks	*ṭabbākhīn*	*aşçılar*	12, 36–7, 39, 40, 42, 43, 73, 85, 148, 153, 155, 156

---

* group of guilds which includes various guilds specified in this list.

Guild	Name in Arabic	Name in Turkish	Pages
copper-merchants	*tujjār nuḥās, naḥḥāsīn*		39, 40
corn-merchants	*tujjār ghilāl*	*tüccār-i ğilāl*	5, 6, 13, 39, 40, 42
cotton-merchants	*tujjār al-aḳṭān*		40
cotton-workers	*shaghghālāt al-aḳṭān*		33
couriers — see messengers			
criers	*munādīn*		121–2
cup-makers			43
dealers in donkeys	*bayyāʿīn al-ḥamīr*		40
dealers in linseed		*bezirciyān*	41
dealers in mats — see mat-weavers			
dealers in sheep	*tujjār mawāshī*		40
diggers			44
domestic servants	*khaddāmīn, khadama*		25, 30, 33, 47, 58, 73, 81, 94, 98n, 109, 135, 146
donkey-drivers	*ḥammāra*	*ḥammārān*	5, 21, 22, 25, 35–6, 39, 47, 67, 74, 79, 104, 106, 108, 111, 146, 148, 153, 154
donkey-shavers		*ḥimār-tıraş*	35
door-keepers	*bawwāb*		30, 58, 98n, 148
druggists	*ʿaṭṭārīn, ʿuṭriyyīn*	*ʿaṭṭārān*	26,28,38,40,41,82,96,101,143,147
drummers	*ṭabbālīn*		37
dyers	*ṣabbāghīn*	*boyacıyān*	5, 26, 36, 40, 43, 107, 119, 155, 158
employees of the mint		*ḍarbḫāneciyān, ḍarbḫāne ḫuddāmları*	5, 156
employees of the slaughter-house (slaughtermen)		*salḫāneci*	5, 119

Guild	Name in Arabic	Name in Turkish	Pages
hirers of donkeys — see owners of donkeys			
hosiers	*ḥabbākīn*		38
interpreters	*tarājima*		148
iron-merchants (iron-mongers)		*āhen-fürūḫt*	5, 43
jewellers	*jawharjiyya*	*kuyumcılar*	4, 6, 25, 31, 43, 85, 156
keepers of baths	*ḥammāmiyya*	*ḥammāmcıyān*	28, 60, 63
kettle merchants		*kazancılar*	39
knitters of fish-nets		*balık ağı örüci*	41
lamp-bearers at festivals		*ḳandilciyān*	35
land-surveyors			37
laundrymen	*ghassālīn*	*cāme-şūyān*	41
locksmiths		*çilingirān*	44
magicians — see performers of magic			
makers of Arab daggers		*ʿaḳveciler*	36
makers of arrows and bows	*ṣunnāʿ al-sihām wa'l-ḳuṣiyy*	*okcılar, yaycılar*	41, 52
makers of bottles		*şişeciyān*	5
makers of bricks	*ṭawwābīn*	*ṭūbcıyān*	36, 154
makers of buttons		*düğmeciyān*	6, 30
makers of carpets		*ḥalıcıyān*	5
makers of coffins		*tābūtcıyān*	24n
makers of dough	*(kull man ṣanaʿa al-ʿajīn)*		41
makers of drug-pots		*ʿaṭṭār-çömlekciyān*	39
makers of dyes — see dyers			

makers of medicated sugars and electuaries	*maʿjūniyya*	*maʿcūncıyān*	118
makers of ropes	*ḥabbālīn*	*ḥabbāl*	6, 8, 36, 155
makers of water-wheels and mills	*najjārīn sawāḳī, najjārīn ṭawāḥīn*	*sāḳıye dolābı ve at değirmeni yapıcı*	23n
maker or sellers of boxes	*ṣanādiḳiyya*	*kutucıyān*	24n
makers or sellers of vinegar		*sirkeciyān*	28
makers or sellers of wax and candles		*mūmcıyān*	5, 43, 120
manufacture dealers	*tujjār manifātūra*		119
masons (see also builders)			26, 43, 84, 93, 108–9, 125
mat-weavers and dealers in mats	*ḥuṣriyya*	*ḥaṣırcıyān*	36, 41
measurers	*kayyālīn*		9, 41, 85, 87, 89, 96, 111, 147, 148
merchants	*tujjār*		27, 30, 38, 40, 67, 85
merchants of pottery and crockery	*namārsa*		116
messengers (couriers)			58, 94, 98n, 106
midwives	*dāyāt*		33
millers	*ṭaḥḥānīn*	*değirmenciyān*	36–7, 41, 42, 119, 155
money-changers	*ṣayārif*, s. *ṣarrāf*	*ṣarrāfān-i esvāḳ*	25, 40
moulders	*sabbākīn*	*dökmeciyān*	121n
naval carpenters (naval joiners and cabinet-makers)	*najjārīn marākib*	*marangozān, gemi neccārları, neccārān-i merākib*	11n, 23n, 24n, 28, 42
oil-pressers	*miʿṣarāniyya*		36–7, 87, 111, 155
owners of coffee-houses	*ḳahwajiyya*	*ḳahveciler*	28, 41, 85, 111, 122, 125n, 156
owners of donkeys (hirers of donkeys)	*tarrāsīn*		26, 36, 41, 94, 153

Guild	*Name in Arabic*	*Name in Turkish*	*Pages*
owners of horses, mules, etc.			94, 106
owners of wineshops		*meyḫāneciyān*	6, 30, 41, 111
painters	*naḳḳāshīn*	*naḳḳāṣān*	5, 44
palmleaf plaiters	*khawwāṣīn*		8, 36, 153
panders		*deyyūsān, vāsiṭa-i nisvān*	35
pastry-cooks	*faṭāṭiriyya*	*börekciyān*, etc.	26, 33, 39, 44
pavers in marble	*murakhkhimīn*	*mermer-ber*	44
pavers in stone	*muballiṭīn*		44
performers of karagöz			25
performers of magic			26, 37
performers with monkeys			26, 37
petition-writers	*ʿarḍḥāljiyya, kataba ʿumūmiyyīn*	*kātib-i ʿarzıḥāl ve mekātib*	31, 41, 79, 147
physicians	*aṭibbāʾ, jarrāḥīn*	*ḥukemā, cerrāḥān*	3, 11n, 37–8, 49
pickpockets	*nashshālīn, adabātiyya*	*neşşāllān*	6, 13, 35, 39, 81
pilots			95, 104, 108, 135–6, 147
plasterers	*jabbāsīn*		44, 123
players of '*khayāl ad-dill*'			25, 26
players of 'komar'			26
players of 'sehid'			26
players with sticks			43n
plumbers			44
polishers			44
porters	*shayyālīn*, (*ṭawwāfīn*)		21, 22, 26, 36–7, 47, 67, 74, 80, 87, 99, 111, 148, 153, 155

potters	*faykharānī*	*çömlekciyān*	37
powder-makers		*barutcı*	28, 85
printers			123
prostitutes		*fāḥişe*	6, 13, 27n, 33, 35, 85
rice-merchants		*pirincciyān*	39
rogues		*bāzāra gidenler*	35
saddlers	*sarrājīn*	*sarrācān*	6, 39, 43, 119
salt-merchants		*tuzcıyān*	5
sawyers	*nashshārīn*	*minşārcıyān, destereciler*	123
scavengers, sewermen	*zabbāl*	*zebbāl, lağımcı*	6, 35, 37
scribes	*kataba*		47
sculptors	*naḥḥātīn*		44
sellers of *boza*		*bozacıyān*	29
sellers of bread	*ʿayyāsh*		26, 44, 47
sellers of broad beans	*bayyāʿīn al-fūl al-nābit*		25, 44
sellers of cheese		*peynirciler*	30
sellers of coal	*faḥḥāma*		44, 102
sellers of coffee (ambulant)		*ḳahveciyān-i piyāde*	12, 43,
sellers of comestibles*			24, 25, 43, 44, 84, 102, 120, 142
sellers of cooked camel-meat		*pişmiş deve eti satıcı*	35
sellers of cooked sheep's heads		*başcıyān*	41
sellers of crystals for windows	*ḳamrātiyya*		121n
sellers of cumin, coriander, and nigella seed — see sellers of spices			

* Group of guilds which includes various guilds specified in this list.

Guild	*Name in Arabic*	*Name in Turkish*	*Pages*
sellers of dry vegetables	*al-khuḍariyya al-nāshif*		25, 44
sellers of fowl and eggs	*farārjiyya*		44, 111
sellers of fresh vegetables	*al-khuḍariyya al-akhḍar*		25, 44
sellers of fuel — see sellers of coal, wood, petrol			
sellers of henbane drinks		*şerbetciyān-i beng-i bāde*	36
sellers of lemons, parsley, garden beet, leek and radish	*al-ghayṭāniyya wabayyāʿīn al-laymūn (bitūʿ al-laymūn)*		25, 36, 44, 153
sellers of meat — see butchers			
sellers of milk and cream	*labbāna waḳashshāṭa*	*ḳaṣta-lebbān*	33, 44
sellers of oils	*zayyātīn*	*zeyt ve ḳaṭrān-fürūḫt*	44, 111, 119
sellers of pastries — see pastry-cooks			
sellers of petrol	*tujjār al-ghāz*		40
sellers of pickles and olives	*mukhallalātiyya*	*turşıcı*	44
sellers of sesame oil	*sayyārij*	*şirlügāncı*	36–7, 41
sellers of small wares	*khurdajiyya*	*ḫurdeciyān*	43
sellers of spices	*abzāriyya*		25, 38, 44
sellers of sugar	*sukkariyya*	*şekerciyān*	123
sellers of sweetmeats	*ḥalwāniyya*	*ḥelvācıyān*	40, 123
sellers of tamarind drinks		*temerhindī şerbetciler*	36
sellers of tripe		*işkenbeciyān*	41
sellers of various kinds of drinks			41
sellers of wood	*ashrāḳiyya*		44, 102, 120

servants (see also domestic servants)	*farrāshīn*		37, 39, 47, 74, 94, 104n, 147
sewermen — see scavengers			
shoe-blacks	*būyājiyya*		92, 148
shoemakers	*ṣaramātiyya*	*döğiciyān*, etc.	63, 64, 68n, 73, 83, 106, 115–6, 119, 147
sievers	*gharābiliyya, manākhiliyya*	*ġırbālān, elekciyān*	36–7, 40, 155
silk-merchants	*ḥarīrī, ḥarāyiriyya*	*ipekciyān*	28, 39
singers and dancers	*(al-nisā' al-maghānī), 'awālim*		32, 33, 43n
slaughtermen — see employees of the slaughterhouse			
slave-dealers	*jallāba, yāsirjiyya*	*cellābiyān, esirciyan*	6, 30, 35, 74, 134, 148
soothsayers	*al-mutasabbibāt fi'l-kahna, falātiyya*		33, 37
starch-workers	*shaghghālīn nashā*	*nişāstacıyān*	5, 25
stevedores	*istafahjiyya*		25, 47, 87, 91, 99
stone-workers, stone-cutters	*ḥajjārīn*	*taş kesiciler*	43, 44
story-tellers	*muḥaddithīn, maddāḥīn*	*meddāḥān*	5, 26, 41, 43n, 116
supervisors of mosques			37
tailors	*khayyāṭīn*	*derziler*	8, 31, 40, 42, 43, 61, 85, 119, 156
tamers of donkeys			43n
ṭanbūra players		*ṭanbūra çöğürciyān*	41
tanners	*dabbāghīn*	*dabbāġān*	8
tax-collectors	*ṣayārif, ṣayārifa*		47, 66, 80, 85, 89
tent-makers	*khaymiyya*	*çadırcıyān*	41, 43n, 93
thieves — see pickpockets			
those who castrate slaves		*cerrāḥ-i cellāb*	35

Guild	*Name in Arabic*	*Name in Turkish*	*Pages*
timber-merchants	*khashshāba waḥaṭṭāba*		40
tinsmiths	*samkariyya*	*tenekeciler*	6, 8, 43, 74n, 121n,
tobacco-sellers, tobacconists	*dakhākhina, dukhāniyya*	*duḫān-fürūş*	13, 26, 36, 40, 41, 153
turners	*kharrāṭīn*	*ḫarrāṭīn*	43, 44, 61, 93
undertakers	*ḥānūtiyya*		29, 62n, 66, 104, 107n, 109–10, 145, 159ff.
upholsterers	*munajjidīn*		40
watchmen	*khufarā', khafara*	*pāsbān*	6, 30, 39, 47, 67, 73n, 80, 109
water-carriers	*saḳḳā'īn, saḳḳāyīn*	*saḳḳā-i ḥammāl*	27, 37–9, 40, 44, 58, 98n, 102, 114n, 120, 143–4, 148
weavers	*ḳazzāzīn, ḥayyākīn*	*kisve-bāfān, kerekeciyān*, etc.	16, 38, 59, 64, 70, 89, 123, 131–2
weavers of goat hair		*mūtāfān*	41
weighers	*ḳabbāniyya, ḳisṭāsa*		9, 38, 85, 87, 89, 96, 108, 110, 111, 145, 147, 148
well-divers	*ghawwāṣīn ābār*		25
wood-workers			43
workers in mother-of-pearl	*ṣadafjiyya*	*doġramacıyān*	25
workers in (or sellers of) timber for buildings		*kerestecıyān*	24n
workers of bakers' ovens	*farrānīn*		41
workers with sulphur		*kibrītciyān*	5
youths of Bāb al-Lūḳ		*Bābül-Lūḳ ṣıbyānı*	35

الببليوجرافيا
ثبت المراجع والمصادر والمراجع

Bibliography of works cited

الببليوجرافيا ثبت المراجع والمصادر[698]

- الإسكندرية: مدينة الإسكندرية، القوانين البلدية التي وافقت عليها حكومة الخديوي المصرية 3 يونيو 1869م الإسكندرية 1869م، بما في ذلك مدفوع من ذو الفقار إلى ستانلي(8 يونيو 1869م) Fo، 2092/78

- أحمد أمين: قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، القاهرة 1953م

- يعقوب أرتين باشا:الحاج أحمد ميسون، العدد الثامن، نشرة المعهد المصري، القاهرة 1914م

- أ اتجر: النقابات التونسية، باريس 1909م

- الدول الأجنبية:الشركات الصناعية المصرية في الخارج، شتوتجارت – توبنجين، المجلد الحادي عشر، رقم 121، بتاريخ 1 مايو 1838م ورقم 122 بتاريخ 2 مايو 1838م

- جابريل باير: التنظيمات في مصر- قانون العقوبات، نشرة مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS)، المجلد السادس والعشرون، ج1، 1963م

- جابريل باير:شيخ القرية في مصر الحديثة (1800- 1950م)، في أوريل هايد، دراسات فى التاريخ والحضارة الإسلامية، أورشليم 1961م

- أ بومونيت: الحج إلى مكة والاحتفالات والأعياد للنبى في القاهرة، مراجعة الشرق، الجزائر والمستعمرات، المجلد السادس عشر، 1854م

- أميدي بونيه بك:القاموس الجغرافي لمصر، القاهرة 1899م

- رافئيل بورج: تقرير عن الطوائف المحلية وعلى العمل والأجور وتكاليف معيشة الطبقة العاملة في القاهرة من بورج إلى ستانتون رقم47، القاهرة 14أكتوبر1870م، أرشيف رقم Fo،495 ، 141/ 73

- أوربان بورينت:الأغانى الشعبية باللهجات العربية في القاهرة، باريس1893م

- جون بورنج: تقرير عن مصر وكنديا، لندن 1840م

- بريطانيا: تقارير تجارية

- كلوديا كاهن:الحركة الشعبية والحكم الذاتي فى المناطق الحضرية الإسلامية في آسيا الوسطى، ليدن 1959م

- جاسبار دي شابرول:مقال وعنوانه:لمحة عامة عن الطقس والسكان وعن تقاليد وعادات المصريين، وصف مصر، الدولة الحديثة، المجلد الثاني، باريس، 1812م

- ميشال شوفالييه:السياسة المالية للبعثة المصرية، من كراسات التاريخ المصري، السابع، 1955م، الثامن ، 1956

- أنطوان براثيليمي كلوت (1793-1868م) الشهير بكلوت بك: لمحة عامة إلى مصر، باريس1840م

- آرثر ادوين كروشلي: التنمية الاقتصادية في مصر الحديثة، لندن 1838م

- مصر والحكومة المصرية: الميزانية العامة لمصر، الإدارة المالية، 1886، القاهرة 1887م

- مصر: الحكومة المصرية، وزارة الداخلية:التشريع الجنائي والإداري، الطبعة الثالثة، المجلد الثاني، القاهرة 1914م

- مارتن روش كزافييه ستيف (1772- 1853م)، الشهير بإستيف، الكونت: مذكرة بشأن الأوضاع المالية لمصر، وصف مصر، الدولة الحديثة، المجلد الأول، باريس، 1809م

- أوليا جلبي: سياحتنامه، الحميدية رقم 963، مكتبة السليمانية، إسطنبول؛ نسخة مطبوعة: مصر والسودان الحبش، (1672 - 1680م) المجلد العاشر، إسطنبول 1938م

- مصطفى فهمي:الثورة الصناعية فى مصر ونتائجها الاجتماعية في القرن التاسع عشر1800 - 1850 م) هولندا- ليدن 1954م

- أمين فكري:جغرافية مصر، القاهرة، (1296 هـ/1879م)

- فيركسأ:من موقف ومكانة، الحركة والحالة الاقتصادية للشعب المصري 1894، مجلة الملكية البروسية، المكاتب الاحصائية الخامس والثلاثون، 1895م

- فرنسا:الشئون الخارجية:الوثائق الدبلوماسية، شئون مصر 1880، باريس 1880؛ 1884 - 1893م، باريس 1893م

- فرنسا: جريدة بريد مصر، القاهرة

- فرنسا:التاريخ العلمي والعسكري للحملة الفرنسية على مصر، فرنسا 1830/1836م

- أنطوان جالاند: قائمة لمصر خلال فترة وجود الجيش الفرنسي، باريس 1804م

- لوسي ماري جين جارنيت (1849 - 1934م): الحياة المنزلية في تركيا، نيويورك، 1909م

- جومير، جان: الملاحظات على الحركة النقابية في حماة ، باريس 1932م

- جيلات، فيليب: الفهرس المشروح للتشريح واللإدارة المصرية، الإسكندرية 1880م -1897م

- جيب هاميلتون وبون هارولد: المجتمع الأسلامى والغرب دراسة حول تأثير الحضارة الغربية في الثقافة الإسلامية بالشرق الأدنى في القرن الثامن عشر، ج2، لندن1957م

- جيرار بيير سيمون (1765- 1836م): مذكرات في الزراعة والصناعة والتجارة في مصر، وصف مصر، الجزء الأول، المجلد الثاني، باريس 1812م

- جيرار بيير سيمون (1765- 1836م): مذكرات عن الرى والزراعة والتجارة لمنطقة الفيوم، ذكريات عن مصر، ج3، العام العاشر، باريس، بدون تاريخ

- اجْنَتْس جولدتسيهر:الأطروحات في فقه اللغة العربية، ج2، ليدن،1899م

- جولفين ، لوسيان(1908- 2002م):جوانب من الحرف اليدوية في شمال افريقيا، باريس 1957م

- جوته: مخطوط معرب ، رقم 903، كتاب الزخائر والتحف في بير الصنايع والحرف، مكتبة ولاية بادن، كارلسروه، ألمانيا

- هيكيــكيان، يوسف: أوراق هيكيكيان، مجلد19، محفوظ لدى المتحف البـريطانى،Add ، 3744837471

- عبد الرحمن بن حسن برهان الدين الجبرتي(1756- 1825):عجائب الآثار في التراجم والأخبار، القاهرة – بولاق 1297 هـ/1870- 1871م

- باكول يعقوب: محاضرات في المداح عند الاتراك ، برلين 1904م

- فيليب بن يوسف جلاد:(1857- 1914م): قاموس الإدارة والقضاء، الإسكندرية، بدون تاريخ

- آدم فرانسوا جومار(1777- 1862م): وصف مختصر لمدينة وقلعة القاهرة ، الدولة الحديثة، المجلد الثاني، باريس 1812م

- محمد سعيد القاسمي(1843-1900م): قاموس الصناعات الشامية، باريس –لاهاي، 1960م

- كارل بنيامين كلونزينجير(1834 - 1914م): صعيد مصر ، شعبها ومنتجاتها ، لندن 1878م

- كريمر، الفريد من: مصر، لايبزيج 1863م

- كريمر، الفريد من: سوريا الوسطى ودمش ، فينا 1853م

- إدوارد وليم لين: عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم، لندن ، مكتبة كل رجل، 1944م

- لويس، برنارد: الطوائف الأسلامية، مراجعة التاريخ الاقتصادي، المجلد الثامن، رقم 1، نوفمبر 1937م

- جيرمان مارتن: البازارات فى القاهرة والشركات العربية الصغيرة، القاهرة – باريس 1910م

- لويس، ماسينيون: دراسة عن نقابات الحرفين والتجار المسلمين في المغرب، باريس 1925م

- لويس ماسينيون: الفتوة أو الاتفاق الشرفي بين العمال المسلمين في العصور الوسطى، نوفل كليو Nouvelle clio 1952م

- جيمس كارلايل ماكون:مصر كما هي ، لندن 1877م

- مالكوف د: الأرقام الرمزية في الأدب الملحمي الديني في الأناضول التركي، المجلة الآسيوية، 1962م

- تشارلز لويس بينسون دي مينيرفيل(1808 - 1876م): قاموس التشريع الجزائري، بدون تاريخ

- مانجان فيليكس(1772 -1862م): تاريخ مصر تحت حكم محمد علي ، باريس 1823م

- مانجان فيليكس(1772 -1862م):تاريخ موجز لمصر تحت حكم محمد على، باريس 1839م

- البرت ميتن: تحويل مصر، باريس 1903م

- ماكس ما يرهوف: بازار المخدرات واللوائح الطبية في القاهرة، رقم 3، كراسة 1- 2، أرشيف القاهرة للبحوث الاقتصادية في الشرق، الثالث، 1918م

- علي باشا مبارك(1823-1893م):الخطط التوفيقية الجديدة، القاهرة، بولاق، 1305-1306هـ/ 1887- 1889م

- إليا قدسى: إرشادات حول أعمال الشركات في دمشق من مؤتمر المستشرقين الدولي السادس؛ الجزء الثاني، القسم 1؛ السامية، ليدن، 1885م

- أندريه ريمون: ناقلات مياه القاهرة ، مجلدد L، رقم 7، نشرة المعهد الفرنسي للآثار الشرقية

- أندريه ريمون: قائمة بالشركات التجارية في القاهرة في1801م، عربي، أرابيكا، المجلد الرابع، عربي، 2Fasc

- الميسو دي رينيى:الإحصائيات في مصر، الإسكندرية، 1970- 1871م

- الجنرال رينير:نظرة عامة على الزراعة في مصر، ذكريات عن مصر، المجلد الرابع ، العام الحادي عشر، باريس

- الجنرال رينير: حالة مصر بعد معركة هليوبوليس، لندن 1802م

- جورج رايجلوث:الجنرال عبدالله مينو والأيام الأخيرة للحملة الفرنسية في مصر(1799-1801م) ، باريس 1911م

- هيلين آن ريفلين:السياسة الزراعية لمحمد علي في مصر، كامبريدج ، ماساشوستين 1961م

- أمين سامى:تقويم النيل، القاهرة 1916 1936م

- كاميلو هاينريش شورتز(1863 -1903م) البازارات التركية والنقابات، مجلة العلوم الاجتماعية، برلين، المجلد السادس، 1903م

- محمود صدقي :نقابة صانعي الأحذية "لمركوب" في مصر، المجلة المصرية، 20 يونيو 1912

- ستانفورد جاي شو: التنظيم الإداري والمالي والتنمية في مصر العثمانية1517 – 1798م مطبعة جامعة برينستون، برينستون،1962م

- كريستيان سنوك هورجرونج (هرخرونيه) (1857- 1936م) : مكة المكرمة ، ج2، من الحياة اليوم، هاج، ألمانيا 1889م،

- تيودور زوربك: صور الشارع المصري، بازل1891م

- هاينريش فون ستيفان(1831-1897م): مصر اليوم، لايبزيغ1872

- جون بايلي، القديس: حياة القرية في مصر، لندن1852م

- فرانز تيشنر:نظام النقابة في تركيا، النشر السنوي الرابع، عدد 5، لايبزيغ من مجلة لجنوب شرق أوروبا، 1941م

- فرانز جوستاف تيشنر:الفتوة، تشكل فكرة بناء المجتمع في الشرق ومظاهرة المختلفة في القرون الوسطى، كراسات 2/3، السنة 52، أرشيف دارالمحفوظات السويسرية للفلكلور، 1956م

- جان لامبرت تالين: مذكرات في إدارة مصر زمن الحملة الفرنسية (1798- 1801م)، مذكرات في مصر، المجلد الثالث، باريس بدون تاريخ

- هيرمان ثورنينج: المساهمات في معرفة العمل النقابي الإسلامي ، برلين 1913م

- ندى توميشه:دولة الحرفيين وصغار التجار في مصر من أواخر القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر"، الدراسات الإسلامية، رقم 12، 1960م

- بول تريبير: عيد "الرؤية "، المجلة المصرية، عدد رقم 8 ، 20 أغسطس 1912م

- جان فاليه:المساهمة فى دراسة حالة العمال فى الصناعة الكبيرة في مدينة القاهرة، فالنسيا 1911م

- هنري دي فوياني(1848 -1893م): وصف مصر، الإسكندرية ومصر السفلى، باريس 1885م

- هنري دي فوياني: وصف مصر، القاهرة وضواحيها، باريس، 1883م

- وست جورج: تقرير قناصل الغرب إلى كول ستانتون، رقم 35، السويس في 13 يوليو1870م FO141/72

- تشارلز وايت إيسو(1793 -1861م): ثلاث سنوات في القسطنطينية، لندن، 1845م

- رايت، أرنولد وكارترايت أ هـ: انطباعات من مصر في القرن العشرين، لندن1909م

بقلم دكتور/ ماجد عزت إسرائيل

هو مؤرخ الماني الأصل ومستشرق، له العديد من الدراسات التاريخية وخاصة في تاريخ مصر، أتاحت له الظروف التعرف عن قرب على المشاكل والقضايا الاجتماعية والاحتكاك بالواقع في منطقة الشرق الأوسط، وهو رائد في مجال التاريخ الاجتماعي والثقافي للمجتمعات العربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر



جابرييل باير
(1919- 1982م)

ولد جابرييل باير في(13 يناير 1919م) في مدينة برلين بألمانيا، ومنذ حداثته عرف عنه نشاطه فى الدوائر الماركسية، فقد كان عضوا في القسم الألماني للرابطة الشيوعية الثورية، وفى عام 1933م ذهب لفلسطين مع مجموعة من الشباب، وهناك تعلق قلبه بهذه المنطقة ولذلك عاد في 1937م ، واشتهر بحبه لتعلم اللغات منها اللغة الإنجليزية والفرنسية والعبرية والعربية بالإضافة إلى اللغة الألمانية، وأيضًا درس الأدب العربي والتاريخ الإسلامي في الجامعة العبرية في القدس وفي الجامعة الأميركية في بيروت

وفي بداية عام 1954م عمل مدرساً في الجامعة العبرية، وقام بدور فعال في توسيع معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، ونجح في تدريب جيل جديد من الشباب كانوا نواة للدراسات الشرقية، ومع أوائل 1950م بدأ العمل الأكاديمي بكتابة العديد من المقالات عن الوضع السياسي والاجتماعي في بلاد الشرق الأوسط في أوائل 1950م وفي عام 1965م أسس مجلة متخصصة في الدراسات الإفريقية والآسيوية وشغل منصب رئيس تحريرها حتى عام 1981م ، وكذلك شغل منصب رئيس تحرير مجلة "الشرق الجديد" وهى مجلة تصدر في مدينة القدس من قبل الجمعية الشرقية فى الفترة 1953- 1966م

ومن أهم مؤلفاته تاريخ ملكية الأراضى في مصر الحديثة 1800- 1950م، مطبعة جامعة أكسفورد 1962م؛ طوائف الحرف فى مصر الحديثة، الجمعية الشرقية بالقدس1964م؛ السكان والمجتمع في المشرق العربي، المكتبة الدولية في بريجر، 1964م؛ دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة، منشورات مركز دراسات الشرق الأوسط، مطبعة جامعة شيكاغو، 1969م؛ فلاح وقاطن المدينة في منطقة الشرق الأوسط: دراسات في التاريخ الاجتماعي، لندن، 1982؛ المرأة والوقف، تحليل لمدينة إسطنبول، مجلة الدراسات الآسيوية والأفريقية، المجلد الرابع 1997م

وقد وحصل جابرييل باير على العديد من الجوائز في مجال العلوم الاجتماعية، وتزوج من إيفا ، التى كانت متخصصة في دراسة الفن الإسلامى، ورحل عن عالمنا الفانى بمدنية القدس في(22 سبتمبر 1982م)

المحتويات

Notes

[1←]

بعض المحاولات في دراسة عامة لتاريخ الطوائف الإسلامية في مقالة لـلويس ماسينيون نشرت في الطبعة الأولى لدائرة المعارف الإسلامية، الصفقات والاقتباس في الإسلام،المجلة الدولية لعلم الاجتماع، العدد الثامن والثلاثون، بتاريخ 1920م، ص ص 473- 489؛ برنارد لويس "الطوائف الإسلامية، مراجعة التاريخ الاقتصادي، المجلد الثامن، بتاريخ 1 نوفمبر 1937، ص ص20- 37

[2←]

انظر مثال لـلويس ماسينيون الطوائف الإسلامية، دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية، مجلد 7، ص215: يدعو الطوائف أهل الفتوة أو الفتيان، وعادة الطائفة– كتب الفتوة لمناقشة هذه النقطة انظر: كلوديا كاهن، الحركات الشعبية والحكم الذاتي في المناطق الحضرية الإسلامية في آسيا في العصور الوسطى، ليدن، 1959م، ص61، 64، 67، ص (96- 70)؛ عن العلاقة بين الفتوة والطوائف انظر كمثال كتابات فرانز جوستاف تيشنر:الفتوة، تشكل فكرة بناء المجتمع في الشرق ومظاهرة المختلفة في القرون الوسطى، كراسات2/3، السنة 52، أرشيف دار المحفوظات السويسرية للفلكلور، 1956م، ص ص 122- 158، والفن، أخى، الله

[3←]

كان العمل الهام جدًا في هذه الناحية لـ هيرمان ثورنينج: المساهمات في معرفة العمل النقابي الإسلامي، وكان من عظم كفاءته أن جعل مضمون السلسلة الكاملة للفتوة وأدب الطائفة معروفًا للمرة الأولى، على أنه تحرك بشكل كلي في عالم الأفكار، ولم يميز بين الأنواع المختلفة للاتحادات النقابية (طوائف الحرف) بين مختلف البلاد، برلين 1913م

[4←]

جوزيف هامر ـ برجشتال:وصف كونستانتينو بوليس ومضيق البوسفور محليا وتاريخياً، بيس1822م، مجلد 2، ص ص 395- 521، وفي الرحلات الإنجليزية، أوليا أفندي: لندن، 1834م، 1846م، 1850؛ إيليا قدسي، إرشادات حول أعمال الشركات في دمشق من مؤتمر المستشرقين الدولي السادس؛الجزء الثاني، القسم1؛ السامية، ليدن،1885، ص ص 7- 34 لأمثلة لمثل هذا الاستخدام انظر: باسم

[5←]

عبد الرحمن بن حسن برهان الدين الجبرتي (1756- 1825): عجائب الآثار في التراجم والأخبار، القاهرة- بولاق، (1297هـ/ 1870- 1871) للإشارة إلى الفقرات في وصف مصر، والتي تتعامل مع الطوائف انظر:الفصل الثاني

[6←]

بير: الجمع أبيار وهي مشتقة من الكلمة الفارسية Piy

[7←]
جوته:مخطوط معرب رقم 903، جوته في الإشارات اللاحقة في الهوامش، ونحن نعبرعن امتناننا بموجب هذه الوثيقة لمدير مكتبة ولاية بادن، كارلسروه، ألمانيا لإمداده إيانا بنسخة من الميكروفيلم عن المخطوط

[8←]
اجْنَتْس جولدتسيهر:الأطروحات في فقه اللغة العربية، الجزء الثاني، ليدن،1899م، ص ص 75- 89

[9←]
ثورنينج: ص ص 41- 45

[10←]
الطريقة الذنونية: نسبة إلى ذو النون المصري، راعي الأطباء

[11←]
جوته: أوراق المخطوط 3 أ - ب، 165 ب - 166 أ (164 ب - 165أ)؛ 60 ب، 62 أ ، 161أ، (160أ)؛ 48أ ، 98 ب ، (97ب)، (139ب)، (138ب)، F – 162ب- 163 ب (161ب- 162 ب)، 167ب (166 ب)

[12←]
تظهر ورقة رقم 79 مرتين في التعداد الموجود في ورق مخطوط جوته ونحن نقدم الرقم عند الاستشهاد بحسب تعدادنا، بالإضافة إلى الرقم المشار إليه في المخطوط، وقد استشهد به جولدتسيهر وثورنينج في الحصر، وإن هناك كثير من الأخطاء في التعداد، بالإضافة إلى ترتيب آخر ست ورقات

[13←]
أوليا جلبي سياحتنامة Seyahatnamesi مصر، السودان، الحبشة، (1672- 1680) المجلد العاشر، إسطنبول، 1938م، ص ص 358- 368 انظر أيضًا أوليا في الهوامش اللاحقة، وقد استخدمنا هذه النسخة المطبوعة بالرغم من كثرة عيوبها لسهولة الحصول عليها من نسخ المخطوطات، في حالات الشك قمنا بمقارنتها بمخطوط الحميدية رقم(963) في مكتبة السليمانية، إسطنبول ، ff 153أ- 176أ

[14←]
بالإضافة إلى ذلك، يقول أنه وجد هناك(170) نوعًا مختلفًا من المشتركين في حفلات (مراسم) عامة(بازبازان)، لكنه عدَّدَ بعضًا منهم فقط، أوليا، المرجع السابق ، ص336

[15←]
لمزيد من التفصيل انظر: الأمثلة في الفصل الثاني

[16←]
يشتمل هذه الرقم على 70000 عضو مضيف (ص377)، لكن لم يُدْلَ أرقام لمجموع أعضاء حَوَالِيُّ عشرين طائفة

[17←]

انظر: دوماليت قنصل فرنسا في مصر فى الفترة ما بين (1692- 1708م) : يناقش في كتابه وصف مصر، باريس، 1735، ص187، رأى الذين ادعوا أن عدد المقيمين في القاهرة يقدر بحوالي (3-4) ملايين نسمة، هذا يبدو له أن يكون من قبيل المبالغة الهائلة، ووصل إلى استنتاج مفاده أن عددهم لم يفق عدد سكان باريس ، وقد يكون حتى لا يساوي، وأنا اعتقد ذلك، حيث بلغ عدد سكان باريس في عام 1700م نحو 720000 نسمه، الموسوعة العظمى، مجلد 25، ص 1068 وقد قُدِّر أن مدينة القاهرة في 1798م كانت تضم263000 ساكن بالإضافة إلى 24000 نسمة في بولاق، ولكنها كانت لا تزال تعانى من آثار المجاعات والأوبئة في الخمسة عشر سنة السابقة، انظر:هاميلتون جب وهارولد بون، المجتمع الإسلامي والغرب ـ دراسة حول تأثير الحضارة الغربية في الثقافة الإسلامية بالشرق الأدنى في القرن الثامن عشر، ج2، لندن 1957م، ص 280 عن المجاعات والأوبئة انظر: على سبيل المثال، الجبرتي، وباسم، والكونت قسطنطين دي فولني، الأعمال الكاملة لرحلته في مصر وسوريا 1783 م، و1784م -1785م، باريس 1864م، ص 154

[18←]

ذكر أوليا عدد المحلات المملوكة لأعضاء كل طائفة

[19←]

كانت طائفة تجارالغلال والسروجية أغنياء، أما طائفة صانعو الحبال فقراء، بالنسبة لوصف أوليا، ص ص365، 371، 374، جوته، صفحة 6 ب

[20←]

أوليا: ص ص 362، 369، 370، 371

[21←]

نفسه: ص ص 376، 382

[22←]

نفسه: ص ص 381- 384

[23←]

انظر أيضا أوربان بورينت: الأغاني، الشعبية باللهجات العربية في القاهرة، باريس، 1893، ص ص 5- 7

[24←]

جوته: صفحة 59 أ؛ جولدتسيهر، ص 79

[25←]

جوته: ص 92 أ ، 91 أ؛ وانظر أيضًا الصفحات 88 ب، 149 أ- ب، 148 أ- ب

[26←]

انظر كمثال: في ذات الصفحة فقرة رقم 2 و 3

[27←]

كمثال استخدمت كثيرًا كلمات مثل عهد من قبيل الإجازة وأهل الكرامات والخوارق وبركة وولية، جوته، صفحات3 أ ، 63 ب، 135أ، 134أ، ؛ 15 ب – 18أ ، 114ب- 116ب ، 113ب- 115ب ، 164ب، 163ب ، 31ب؛ 28 ب، 152أ، 151أ ، 163ب 162ب، وكانت هناك مقارنة واضحة في كثير من هذه الفقرات بين عادات الطوائف وطريقة الصوفية انظر أيضًا الورقة 83 ب، 82 ب، جموريا، البنية الاجتماعية لمجتمعات الصوفية في مصر في القرن 18، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة لندن، يونية 1963م

[28←]

كاهن:ص 67، رقم 6، وأيضّا انظر: ثورنينج، ص 40

[29←]

جولدتسيهر، ص ص 76- 77؛ ثورنينج ص ص 84؛لويس ماسينيون: الفتوة أو الاتفاق الشرفي بين العمال المسلمين في العصور الوسطى، نوفل كليو Nouvelle clio ، 1952م، ص 181 إلخ

[30←]

جوته: صفحات 5 ب – 13 أ أيضًا انظر: رقم17/ I : مالكوف د ، الأرقام الرمزية في الأدب الملحمي الديني في الأناضول التركي، المجلة الآسيوية، 1962، ص ص 435- 445

[31←]

جوته: 49 ب، 53ب؛ ثورنينج ص ص92- 95

[32←]

يمثل كلٌ من رقم 12 عن الأصول، ورقم 48 عن الفروع من رعاة الجزارين

[33←]

هناك فرق بين القائمة في مخطوط جوته، وتلك القائمة التي لأوليا عن إسطنبول وقد أشار جولدتسيهر ص 82 ، ولكن حتى قائمة أوليا عن رعاة القاهرة، تختلف عن قائمة مخطوط جوته في تفاصيل كثيرة وتتشابه قائمة الـ 17 أصلاً في مخطوط جوته إلى حد كبير مع المخطوط المحفوظ في باريس، انظر لويس ماسينيون، الفتوة، ص 195، ولكنها تختلف في بعض التفاصيل، ويختلف رعاة الطوائف المراكشية عن رعاة الطوائف فى الشرق الأوسط تماما، لويس ماسينيون، دراسة عن نقابات الحرفين والتجار المسلمين في المغرب، باريس،1925م،وأيضًا انظر:ماسينيون، المغرب، في الهوامش اللاحقة، ص ص 147- 148

[34←]

جوته: 8أ، (سلطان أغا بابا)؛ قائمة أوليا للقاهرة، ص 373؛ فرانز تيشنر الفتوة، ص ص 154- 155، وفقرة أخي بابا، وأخي أفران، ويبدو أن مخطوط جوته وأوليا يعارضان الادعاء بأنه لم يكن يوجد في (الولايات) البلاد العربية أثر لنفوذ أخى أفران، لمزيد من التفصيل انظر: فرانز تيشنر، نظام النقابة في تركيا، النشر السنوي الرابع، عدد 5، لايبزيغ من مجلة لجنوب شرق أوروبا، 1941م، ص 186، وإننى أدين للبروفسير ويرنر فيليب، لإعطائه إيايَ نسخة فتوغرافية لهذه الفقرة

[35←]
في مصادر أخرى ص ص 70- 73، انظر أرقـام ثورنينج ، 83، وميلكوف، المرجع السابق، ص 435- 445

[36←]
جوته: ص 6 ب، 7ب

[37←]
ذكر أوليا أيضًا:هناك راعيًا مشتركًا لكل مجموعة من مجموعاته وجدها فى طوائف حرف مدينة القاهرة، لمزيد انظر في السطور القادمة، عن هذه المجموعات

[38←]
جوته: ص 33أ- 34 ب رتب أوليا أيضًا قوائم لبعض نماذج لرعاة طوائف الحرف منضرين في مجموعة تحت راعٍ مشترك، ومثال ذلك ص ص 367، 370، 375

[39←]
انظر:الفصل الثاني، الجدول الثاني، انظر جوته، عن طوائف تدعي منفصلة، ص 35ب ؛انظر في السطور القادمة عن ساسان، الفصل الثاني، رقم 102، تغيرت بالطبع قائمة طوائف الحرف المختفية من عصر لآخر ومن بلد لآخر، كمثال ماسينيون، الفتوة، ص ص 174، 184

[40←]
جوته: ص 6 ب، 62 ب

[41←]
نفسه: ص 23أ، 167أ- ب ، 166أ- ب، 118ب- 119أ ، 117ب – 118أ

[42←]
نفسه: ص 125 ب ، 124ب، انظر: ملحق أ

[43←]
نفسه: ص 170ب – 171 أ ، 169ب – 170أ، 173أ – ب، 172أ- ب

[44←]
لمزيد من التفصيل انظر: الفصل الثالث

[45←]
جوته: ص 52أ- ب، 61ب، 63 أ، 72ب، 92أ ، 91أ، إلخ

[46←]

نفسه: ص 63 ب، يعتبر المعنى المضبوط لهذه الفقرة غامضًا إلى حد ما، ونقرأ بها :داخله، وعلماء، الطريق أصحاب الولاية والكرامات وأصحاب الغايات والجهات، انظر أيضًا في السطور القادمة

[47←]
نفسه: ص 117أ،116أ، كان لبعض الطوائف تكية خاصة بهم (دير)، أوليا ص ص 364 (صانعو القوارب) و 382 (الشحاذون) وكان للحلاقين والأطباء تكية خاصة بهم بين القاهرة وبولاق قبل الاحتلال العثماني جوته، صفحات 116ب- 117أ، 115ب – 116أ، ربما تكون المشيخة التي ألغاها العثمانيون هى مكتب الشيخ الكبير أو شيخ مشايخ الطريق المذكورة بالأعلى وكذلك في دمشق، أدى القانون الصارم الذي وضعه العثمانيون إلى ضعف قوة طوائف الحرف، وشيخ المشايخ انظر، قدسي، ص 11

[48←]
نفسه: ص 61 ب، 63أ، جولدتسيهر ، ص ص79- 80

[49←]
الجبرتي: ج1، ص 37، هاميلتون جب وهارولد بون، ج1 ، ص295

[50←]
الجبرتي: 2، ص116؛ 3، ص199

[51←]
جوته: ص 87ب، 86 ب، 164ب- 165ب ، 163ب – 164ب، 67أ – 68أ

[52←]
نفسه: ص 103ب ، 102ب، 171أ ، 170، 130 ب، 129ب

[53←]
نفسه: ص 22 ب، 48 أ، انظر: السطور القادمة عن الإجازة، الفصل الثالث

[54←]
انظر أيضًا الجبرتي: ص 37، كان يوجد نظام مشابه لذلك في جيش تركيا في القرن الثامن عشر، انظر هاميلتون جب وهارولد بون ، ص287

[55←]
كان جمع الضرائب يعد إحدى الوظائف الرئيسية لنظام الطائفة انظر عن هذا السطور القادمة، وعن وظائف أخرى للطوائف، الفصل الرابع

[56←]
أوليا: ص ص 361، 367، 379

[57←]

نفسه: ص ص 362- 364، 381- 385، ، 379، هاميلتون جب وهارولد بون، ج1، ص288

[58←]

أوليا: ص 379، انظر ملحق ب

[59←]

نفسه:ص ص382؛ 361، 381، 383؛ 365؛ الـ (انبار إيميني) وظائفه في مدينة القاهرة لمزيد من التفصيل انظر: ستانفورد جاي شو(5 مايو1930- 16 ديسمبر2006) - مؤرخ أميركي وصف بأنه واحد من اغزر المؤرخين للعهد العثماني في الولايات المتحدة، التنظيم الإداري والمالي والتنمية في مصر العثمانية، 1517- 1798م، مطبعة جامعة برينستون، برينستون،1962م ، ص 350

[60←]

جوته: ص88 ب -89أ ، 87ب – 88أ، 68 ب، 73أ - 78أ، 102أ ، 101

[61←]

نفسه: ص 25 ب، 128أ (127أ)، 129أ (128أ)، 134أ (133أ) إلخ

[62←]

نفسه: ص 128أ (127أ)، 86أ (85أ)

[63←]

نفسه:ص 117أ، 116 أ، الأروام الذين من أجناسهم، واعتلوا أمور أولاد العرب أجمعين وبعد ذلك تخلف الأروام وتمكن العوام

[64←]

نفسه: ص 111ب، B110، 114أ ، جولدتسيهر، ص 80، وكان الاتهام للفتوة على نطاق واسع جدا، بسب التميز الجنسى (العرقى) بين أعضاء الطائفة وهذا كان ضد أدابها ، لمزيد انظر جوته: 47 أ - ب، 143أ- ب، 142 أ- ب، ثورنينج ص ص 51- 54؛ كاهن، ص ص 64- 66ألخ

[65←]

نفسه: ص 56 ب- 57أ

[66←]

نفسه: ص 55أ: إن الشيخ يفتكر قبل الدخول إلى الرتبة أن يدخل من باب الرجولة ملحوق في سلسلات المشايخ من أبناء العرب لأنهم الأفاضل ولا يكون العلم والفصاحة إلا للعرب، فلهذا إذا كانت المرتبة عن العرب كان ذلك افخر من أبناء الترك

[67←]
الجبرتى: ج2، ص ص 151- 152؛ جوته: ص 56 ب

[68←]
جوته: ص 3أ، 19أ، 46أ وباسم ، وأيضا انظر ثورنينج وباسم، الذي لم يذكر كلمة ابن الطريق

[69←]
جوته: ص 11أ رقم31، 46أ- ب، 48أ، 49أ، 56أ، وباسم في ص 46أ - ب، أسس ثورنينج، ص 42 رقم 2، افتراضه بأن كلمة (سياج) تعني الطائفة نظرًا لوظيفتها، لكن في صفحة 175أ ، نجد أن كلمة (سياج) تعنى المرتبة على الأرجح وتشير إلى كونها وحدة وتتطلب من الطائفة مراسم طقسية

[70←]
الجبرتي: 4، ص257

[71←]
طائفة: جمعها طوائف

[72←]
جوته: ص 60 ب، 65 ب، 66أ، 68أ – ب، 80ب ، 79ب، 126أ، إلخ

[73←]
انظر على سبيل المثال : الجبرتي، ج3، ص6، ص ص 108- 109؛ ج4، ص 199

[74←]
حرفة: وجمعها حرف

[75←]
صنعة:جمعها صنايع

[76←]
نفسه، ج1، ص 37، 103؛ ج2، ص ص 214- 216؛ 3ج، ص 43، 139، 141، 144، 199؛ ج 4، ص ص 159، 176، 198، إلخ، جوته، ص130ب، 129ب، يستخدم كلمة صنعة للإشارة إلى الطائفة، ولكنه يستخدم هذه الكلمة للإشارة إلى الحرفة في مواضع أخرى، وفوق ذلك، يميز المخطوط بين الصنعة التي تحتاج إلى التعليم والتدريب والحرفة التي ربما تكتسب في الحال بمجرد التقليد

[77←]
فيليب بن يوسف جلاد:(1857- 1914م): قاموس الإدارة والقضاء، الإسكندرية بدون تاريخ،96 وطبقاً للنص الأصلي التركي كما ذكر أحمد لطفي، مراعاة العدالة، إسطنبول، 1304هـ/1886- 1887م، ص 174 العلاقة بين القانون العثماني والتكيف المصري منه، انظر جابريل باير، التنظيمات في مصر- قانون العقوبات، نشرة

مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية(SOAS)، المجلد السادس والعشرون، عام 1963م، الجزء الأول، ص،32- 44، أيضًا انظر الجبرتي، استخدام بديل كلمة حرفة وطائفة ، الجزء الثاني، ص 224

[78←]
على باشا مبارك (1823-1893م):الخطط التوفيقية الجديدة، القاهرة، بولاق، 1305-1306هـ /1887- 1889م، وأيضًا انظر: مبارك في مصادر لاحقة، مجلد11، ص 90،14، 94 ؛ 12، ص19؛ 13، ص 7؛ 14، ص50، 125إلخ؛ أمين فكري، جغرافية مصر، القاهرة، 1296هـ /1879م، ص 740، 88، 147، 183، إلخ كل هذه الأمثلة تتعامل مع القرى حيثما لا توجد طوائف

[79←]
مبارك: 11، ص 53؛ 12، ص95؛ 14، ص121؛ فكري، ص ص 33- 34 ـ بالمثل كار وأرباب الكارات ربما تعني حرفة وحرفيين فقط، ليس بالضرورة أن تعنى طائفة، جلاد،3، ص181 ؛تقرير1876-1881م، ص304؛ 1881، 1882م، ص ص 294 – 295؛ إلخ

[80←]
وست جورج:تقرير قناصل الغرب إلى كول ستانتون: رقم 35، السويس 13 يوليو 1870م؛ FO، 141/72، تقرير الغرب في المراجع لاحقا

[81←]
العربان: البدو

[82←]
طائفة البيومية:جماعة صوفية

[83←]
الجبرتي: 2، ص 162، 189، 195، 116

[84←]
هذا هوما قامت به السيدة ندى توميشه في بلدها: دولة الحرفيين وصغار التجار في مصر من أواخر القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر"، الدراسات الإسلامية، رقم 12، 1960م، ص 82، ورقم 2، ص 86، ورقم 4، من خلال قراءة خاطئة للجبرتي، الجزء الثاني، ص ص 161- 162، والجزء الثالث، ص ص 27- 28، علي مبارك، الجزء الرابع، ص 20

[85←]
لوائح المحاكم الدولية لـ 17 نوفمبر 1881، فقرة 60، تقرير 1881م، ص225

[86←]
يجب أن يقيد هذا التعريف في بعض الحالات بالاعتبارات الجغرافية وأيضا الدينية والعرقية، عن هذا انظر السطور القادمة

[87←]
الشيخ: وجمعها شيوخ

[88←]
الجبرتي: ج4، ص ص 159، 198- 199 كان لكل مبتدئ في جماعة الفتوة كبير يدربه للدخول في الجماعة، ذكر نفس هذا الطراز من الكبير، مثلاً (كبير المتمرن) في مخطوط جوته ولم يعرف لدينا استخدام لمثل هذه الكلمة في طوائف الحرف المصرية في القرن 18 أو 19

[89←]
الجبرتي: ج3، ص119

[90←]
تقرير 1876 -1881م:المجلد الثانى، ص ص 304- 305، و تقرير 1869 و1880؛ تقرير 1887، ص ص 277- 279؛ تقرير1887م، ص ص689- 696، (الفن رقم20)؛ تقرير 1890، ص345رئيس(ريس)"وتعني" مراقب عمال" لمزيد من التفصيل انظر: مخطوطة جوته، وأيضًا بالتالي فإنه يسعى لتعيين المخدوم، سلطان الطارق، أميرالطائفة، ص 126 أ، 125أ، 158أ، ، 67أ، ولكنه على ما يبدو كان هو الاستعمال الشائع حتى في القرن السابع عشر

[91←]
إدوارد وليم لين:عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم، مكتبة كل الرجال، لندن، 1944م، ص 135144، رقم 1، في الفهرس (شيخ)؛ جوته، ص 126أ، 125أ، لمزيد من التفصيل راجع ملحق (أ)، وأيضًا، كريستيان سنوك هورجرونج (هرخرونيه) (1857- 1936م)، مكة المكرمة ، ج2، من الحياة اليوم، هاج ـ ألمانيا1889، ص 33

[92←]
السيدة ندى توميشه:ص 82، رقم 7، حيث كتب الجبرتي عن شيوخ الأزهر ليس ضمن هذه المجموعات، ص 86، رقم 5، كما أشار أيضًا إلى كل الأماكن الثلاثة المشار إليها، ويتعامل مع شيخ الحارة، ومع أسئلة مختلفة تماما عن تلك المذكورة في النص

[93←]
جاسبار دي شابرول 1773- 1843: مقال وعنوانه، لمحة عامة عن الطقس والسكان وعن تقاليد وعادات المصريين، وصف مصر، الدولة الحديثة، المجلد الثاني، باريس، 1812م، نفسه، الجزء الثاني، المرجع السابق،ص 515- 516؛ آدم فرانسوا جومار(1777- 1862م) ـ رسام الخرائط ومهندس الآثار ومن كتاب وصف مصر، وصف مختصر لمدينة وقلعة القاهرة، الدولة الحديثة، المجلد الثاني، باريس 1812م، ص ص 698- 699 شابرول و جومار في المراجع لاحقة

[94←]
أندريه ريمون: ولد عام 1925م ـ عالم ومؤرخ ومستشرق فرنسي معاصر، له دراسات تاريخية عديدة في تاريخ مصر والمدن العربية، ومن بين اشهر مؤلفاته، تجار القاهرة العثمانية وحرفييها في القرن الثامن عشر، قائمة

بالشركات التجارية في القاهرة عام 1801م، أرابيكا، المجلدالرابع، عربى، Fasc، 2، ص ص 154- 162 ريمون في الهوامش اللاحقة

[95←]
الجبرتي، 4، ص ص 198- 199

[96←]
الدول الأجنبية: الشركات الصناعية المصرية في مصر في الخارج، شتوتغارت ـ تتوبينغن، المجلد الحادي عشر، رقم 121، بتاريخ 1 مايو 1838، ورقم 122، بتاريخ 2 مايو 1838، ص ص 481- 483؛ 486- 487، الدول الأجنبية في الهوامش اللاحقة

[97←]
رافئيل بورج تقرير عن طوائف الحرف المحليين، وعن العمل والرواتب، وتكاليف معيشة الطبقة العاملة في القاهرة، من بورج إلى لستانتون رقم 47، القاهرة، 14 أكتوبر 1870، أرشيف رقم 495، Fo،141/73، وأيضًا انظر تقرير بورج في الهوامش اللاحقة

[98←]
الميسو دى رينى: الإحصائيات في مصر، الإسكندرية 1871، ص ص 83- 84، وأيضًا انظر رينى في الهوامش اللاحقة

[99←]
مبارك، 1، ص ص 99- 101

[100←]
جيرمان مارتن: البازارات في القاهرة والشركات العربية الصغيرة، القاهرة ـ باريس 1910م، انظر مارتن في الهوامش اللاحقة وقد كان لهذا الكتاب الشيق تأثيراً كبيراً مما دفعننى للكتابة حول هذا الموضوع ـ وتناولته خلال هذه الدراسة

[101←]
جوته: ص 48أ، 118ب، 119أ ، 117ب- 118أ، 125، 124ب، 134 ب، 133ب، 126أ ، 166أ، 175أ ، 174ب

[102←]
مبارك:7ج، ص ص 74- 75؛ دى رينى :الإحصائيات في مصر، الإسكندرية1870 م، ص ص 69- 72، دى رينى في المراجع لاحقة

[103←]
مبارك: 12، ص 95، وتقرير ويست

[104←]
141/160 ،F O أبريل ـ مايو 1882م؛ 141/165، أكتوبر - ونوفمبر 1882 م؛ 141/332 مايو 1896م ؛ O F ، 633 / 638 ، أوراق كرومر، مايو 1896م

[105←]
تقرير 1980م، ص246؛ 1893م، ص ص43- 44

[106←]
جيرار، بيير سيمون (1765- 1836م): مذكرات في الزراعة والصناعة والتجارة في مصر، وصف مصر، الجزء الأول، المجلد الثاني، باريس 1812م ص 598 و 603، جيرار في الهوامش اللاحقة انظر أيضا، تقرير 1890م، ص 396

[107←]
انظر الصفحات السالفة الذكر في ذات الفصل ، وأيضًا تقرير 1890م، ص351؛ 1894م، ص ص332- 334

[108←]
كار إلى واليس: 28 يونيو 1875م، OF 1141/92، تقرير1890م ، ص 348

[109←]
فكري: ص ص 33- 34؛ وتقرير1887م، ص638(لم يكن كلٌّ من المصدرين واضحًا وحاسمًا)، هيكيكيان ، يوسف، أوراق هيكيكيان، مجلد 19، محفوظ لدى المتحف البريطاني Add 3744837471، ص 101 أ، قائمة بالفنون والحرف فى المنصورة لعام 1262هـ /1846م، وعدد من الأشخاص العاملين في كل حرفة – أعده كولوتشي بك ربما مثل هؤلاء طوائف حرف المنصورة

[110←]
مبارك: ج11، ص ص53- 54؛ تقرير 1897م، ص294

[111←]
مارتن روش كزافييه ستيف(1772- 1853م)، الشهير بالكونت إستيف: مذكرة بشأن الأوضاع المالية لمصر، وصف مصر، الدولة الحديثة، المجلد الأول، باريس، 1809م، ص 361؛ هنري دى فوياني(1848 -1893م): وصف مصر، الإسكندرية ومصر السفلى، باريس، 1885م، ص ص 211- 212

[112←]
تقرير: 1900م، ص 302، 1896م، ص 518

[113←]
تقرير:1890م، ص 352، مبارك، 14، ص 121؛ كارل بنيامين كلونزينجير(1834 - 1914م)، صعيد مصر: شعبها ومنتجاتها، لندن، 1878 م، ص279؛ جو، الملحق رقم 67، 1 يونيو 1914م

[114←]
تقرير سائقى الحمير: تقرير سائقى الحمير: 1889، ص 895- 906؛ 1891، ص 744- 47؛ 1893، ص 291- 294، 852- 860، 1894، ص 279- 82؛ 1895، ص 139- 144؛ 181- 184؛ 191- 200؛ 1896، ص ص 503- 504، 524- 528، 534- 538؛ 1897، ص ص 28- 33، 265- 267؛ 1898، ص 135- 149؛ 1899، ص 377- 378، 1900، ص 555- 558؛ 1901، ص 27- 30؛ 1902، ص ص 29- 32 تقرير عن الحمالين 1893، ص 742- 744، 1894، ص 41- 44، 51- 53، 57- 59، 71- 73، 76- 78، 81- 83، 105- 107، 118- 122، 130- 132، 134- 136، 168- 170، 187- 189، 211- 213، 239- 241، 260- 262، 1897، ص 169- 70

[115←]
انظر المصادر التي ذكرت في الهوامش السابقة، عن أماكن بها طوائف سائقى الحمي، عن عدد السكان طبقاً لإحصاء عام 1897م، انظر(أ) أميدي بونيه بك، القاموس الجغرافي لمصر، القاهرة 1899م

[116←]
الدولة الأجنبية: ص 486، "إن النقابات (الطوائف) في مختلف المدن الغربية(الأوروبية)، تخضع تحت إطار سلطة المحلية "

[117←]
جوته: ص ص 9- 10

[118←]
لم يكن هناك أساس لادعاء مارتين على العكس (ص24) ، سوى مجرد تناظر غير موثَّق مع دمشق عن إختفاء شيخ مشايخ القاهرة تحت الحكم العثماني انظر: وليممبرينر (1924-2011م)، "أهمية الحرافيش وسلطانهم"، جريدة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق، مجلد 6، جزء 2، 1963م، ص ص 203، 207- 208

[119←]
جون بورنج: تقرير عن مصر وكنديا ، لندن، 1840م، ص 117؛ الدول الأجنبية، ص481

[120←]
قدسي: ص ص 9- 11

[121←]
ريمون: ص 153؛ مبارك، 1، ص99

[122←]
الجبرتي: 4، ص ص198- 9؛ 200- 201

[123←]

الدول الأجنبية:ص 481؛ بورنج ، ص 117

[124←]
قائمة ريمون: أرقام 41، 42، 49، 50، الدول الأجنبية، ص 486 وأيضًا ذكر الجبرتي، ج4، ص 198م، طوائف منفصلة من جزاري لحم الضأن والجاموس، كما تحتوى قائمة أوليا ص 366، على أربع طوائف من الجزارين على الأقل، بالإضافة إلى العاملين في المجزر، تخصصت على التوالي في لحم البقر واللحم المباح أكله في الشريعة اليهودية، ولحم الضأن والكرش انظر أيضًا عن شيخ جزاري حى الحسينية جريدة بريد مصر، رقم 23، الشهر التاسع، السنة السابعة ، ص 3

[125←]
ريني: القاهرة، ص 83؛ مبارك ج1، ص100 ، حيث ذكرت قائمته مبارك طوائف النجارين وهم:نجارو طواحين، نجارو سواقي، نجارو مراكيب، نجارين دِكَّاكٌ ، نجارو عربات، أما قائمة أوليا ذكرت لستة من النجارين على الأقل: نجارو، صانعو السواقي، والمطاحن، والعاملين في خشب المباني أو بائعيه، وأيضًا صانعي التوابيت، وصانعي أو بائعي القوارب الشراعية، وكذلك نجارين بحريين، ونجاري الموبيليا، لمزيد من التفصيل انظر، أوليا، المرجع السابق، ص ص 362- 4

[126←]
أمين سامي: تقويم النيل، القاهرة 1916 -1936م ، ص ص 775- 778

[127←]
مبارك:7ج، ص ص 74- 75؛ الميسو دى رينى :الإحصائيات فى مصر، الإسكندرية 1870م- 1871م، ص ص 69- 72، دى رينى في الهوامش اللاحقة

[128←]
مبارك: 12، ص95

[129←]
مبارك: ج1، ص 99 الجدول الذي نشره جيمس كارلايل ماكون، مصر كما هى، لندن 1877، ص 298، كما يمكن العثورعلى ورقة فضفاضة فيFO 141/75، ج2، بتاريخ عام 1871م، ولكنة عديمة الفائدة لأن القائمة غير كاملة، ولا يمكن نسبتها للقاهرة فقط

[130←]
ريني: 1870، ص140

[131←]
نفسه: ص 72؛ أعاد مبارك تقديمها ناقصة مع تعديلات بسيطة أو ربما أخطاء مطبعية، ج7، ص ص74- 75

[132←]

في عام 1905 م تضمنت طائفة القاهرة للقراقوز مثل لاعبي "خيال عدديل" أربعة معلمين أسطوات، بحيث يكون واحد منهم رئيسًا للطائفة(ريس)لمزيد من التفصيل انظر:كورت بروفر خيال الظل المصري، الاحتفالات، إرلنغن ـ ألمانيا، عام 1906م، ص ص 6- 7

[133←]

قام أوليا أيضا بتعداد 20 عاملاً فقط في أم اللؤلؤ في القاهرة من طائفة النجارين، ويفسر بأنه وجدت صناعات بسيطة قائمة على بهارات الهند، كما أن هناك أيضًا150 عامل نشا (العاملين فى صناعة النشا) مع 11 ورشة أو كارخانة، انظر: أوليا، ص ص 363، 365، في هاتين الحالتين تبدوان لنا بأن المقارنة بين حسابات أوليا لنهاية القرن السابع عشر، وحسابات مبارك لنهاية القرن التاسع عشر ذو أهمية

[134←]

سامي: المرجع السابق، طائفة تاجري الخضروات الأخضر، وطائفة تاجري الخضروات اليابسة، وطائفة بياعين الفول النابت، وطائفة الفكهانية، وطائفة الغيطانية وبائعي الليمون (ليمون – بقدونس، كرات، فجل) وطائفة الآبزارية (كمون – كزبرة – حبة سوداء)

[135←]

أوليا: ص ص 336- 365، 368- 369، 374، (وجه جميل إنصاف هذا 'الموضوع إلى عطاري "دير")، ص 377

[136←]

قائمة ريمون، أرقام 62، 70، 88، 145، 236؛ 52، 128، 35؛ 4، 32، 44، 203، 266؛ 148، 164، 165، 180، 229 للتوضيح عن الألعاب انظر ريمون، ص ص158، رقم 6, 159، رقم 4 لتقسيم الصباغين بحسب الألوان التي يستخدمونها، انظر أيضًا محمد سعيد القاسمي (1843-1900م)، قاموس الصناعات الشامية، باريس ـ لاهاي ، 1960م، 2، ص267

[137←]

قائمة ريمون: أرقام 131، 147، هنري دى فوياني، وصف مصر: القاهرة وضواحيها، باريس، 1883م، ص 236

[138←]

تقرير: 1893 ، ص ص 742- 744

[139←]

جوته: صفحات 127أ- ب ، 126أ- ب، وأيضًا انظر ملحق أ

[140←]

أنطوان جالاند: قائمة لمصر خلال فترة وجود الجيش الفرنسي، باريس، 1804م، ص143 تم توضيح عدد الطوائف الكبير الناتج من تقسيمهم إلى مجموعات كثيرة متخصصة في تركيا أيضًا في أوائل عام 1840م قسم خياطو إسطنبول إلى أجزاء كثيرة كما لو كانوا أجزاء من جهاز سفينة لمزيد من التفصيل انظر: تشارلز وايت إيسو(1793 -1861م)، ثلاث سنوات في القسطنطينية، لندن، 1845، المجلد الأول، ص ص 8- 9؛ ولمزيد

من الأمثلة انظر أيضًا ص ص 193- 290 ومجلد 3، ص 51، 84، 113، 120، وأيضًا انظر: كاميلو هاينريش شورتز(1863 -1903م) ، البازارات التركية والنقابات، مجلة العلوم الاجتماعية، برلين، المجلد السادس، 1903م، ص698؛ فرانز تيشنر، نظام النقابة في تركيا، النشر السنوى الرابع ، عدد 5، لايبزيغ من مجلة لجنوب شرق أوروبا، 1941م، ص 180

[141←]

ريني:الإسكندرية؛ الجبرتي، 4، ص 199؛ تقرير 1890م، ص 345، كان يبدو أن السماسرة لديهم طائفة في كل سوق منذ القرن السابع عشر على الأقل، أوليا، ص 376(عمال خان الخليلي العاملين في البازارات إلخ)

[142←]

ريني : الإسكندرية؛ قائمة ريموند، أرقام 89(= 247)، 110، 117، 210 (=217)، 251، 252؛ 77، 78، 79، 80، 103، 218، 239، كل هؤلاء كانوا يحملون المياه على الحمير وكان للسقايين المشتغلين بالجمال طائفة خاصة بهم – رقم 97، انظر أيضًا قائمة ريمون: أرقام 41، 42، 49، 50، الدول الأجنبية، ص 486 وأيضًا ذكر الجبرتي، ج4، ص 198م معظم المهن كان لها طوائف منفصلة في القاهرة، والقاهرة القديمة وبولاق والجيزة ، انظر أيضًا قائمة ريمون وباسم كانت لطوائف العاهرين والعاهرات في القرن السابع عشر ثلاثة شيوخ، واحد لبولاق وآخر للقاهرة القديمة، والثالث للقاهرة الجديدة، أوليا، ص381 في تونس، كان للنجارين بعض من الشيوخ بحسب عدد الأحياء التي يمثلونها انظر أاتجر، النقابات التونسية باريس، 1909م، ص ص112- 113

[143←]

أوليا: ص ص361، 364، 368، 371 انظر عن سوق الغورية، هامش 108

[144←]

نذكر على سبيل المثال الجبرتي: 3، ص108م طائفة العطارون

[145←]

أحمد أمين: قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، القاهرة، 1953، ص240؛ كارل باديكير(1837 -1911م)، مصر والسودان، لايبزيغ، 1913م، ص 56؛ أ هـ دوكرو، مقالة عن العلاج الشعبى بالأعشاب الطبية عند العرب والتفتيش على صيدليات القاهرة، قدمت للمعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة 1930م، ص 3، حيث العلاج بالأعشاب الطبية، ويتم جمع القائمين على ذلك مرة واحدة في شركة، ولا تزال تصنف الأعشاب الطبية، في وقتنا الحالى، في قسم خاص للمستخدمين المحليين

[146←]

الجبرتي:ج 3، ص107

[147←]

أمين:المرجع السابق؛ باديكير، المرجع السابق، ص75

[148←]

انظر عن مدن أخرى غير القاهرة، مثال إدوارد وليم لين، وصف مصر،مجلد2،متحف بريطانيا وضع تحت رقم 34081 ، ص 152، وفكري، ص 172(قنا)؛ أوليا، ص 809(جرجا)؛ إلخ

[149←]
ريمون: ص 151، أوليا، الذي ذكر طائفة واحدة للجانينية، ص359، وطائفة واحدة لحراس الطرق، ص 375، وطائفة لأصحاب المقاهي، في بولاق ومصر القديمة، وفم الخليج لمزيد عن مصر انظر: ص 361

[150←]
ريمون: أرقام4، 6، 7، 10، 11، 17، 18، 21، 24، 25، 27، 36، 37، 39، 42، 45، 49، الخ، ومع ذلك فقد شكلوا أقل من خمس القائمة كلها

[151←]
تقرير:1887م، ص ص689- 696؛ قائمة ريمون، رقم 74؛ ملحق(د)

[152←]
للأسف: هناك القليل من الأمل بأن تصبح مثل تلك القصص معروفة، وقد كتب القنصل بورج، الذي كان متصلا بالمجتمع القاهري، والذي قام بعمل دراسة في الطوائف في 1870م، في تقريره ذكر أنه لم توجد سجلات أو وثائق من أي نوع

[153←]
الجنرال رينير: حالة مصر بعد معركة هليوبليس، لندن 1802م، ص ص70- 71، جالاند، المرجع السابق

[154←]
الجبرتي: ج3، ص ص 225- 226: "فأول ما بدءوا بالنصاري الأقباط ولما انقادت طوايف الأقباط حضر النصاري الشوام والأروام ثم طلبوا أرباب الحرف من المسلمين"

[155←]
أوليا: ص 362، كلمة Boyaciyan في هذا المكان هى خطأ مطبعي، لكلمة bazaciyan البوظة وهى شراب مختمر مصنوع من الذرة

[156←]
أوليا: ص 382(هذه طائفة السمر ـ ليفين ـ في أسوان، وإبراهيم دفع الحساب للمحافظة)

[157←]
نفسه: ص ص 369- 371

[158←]
الجبرتي: 4ج، ص199؛ السير جون جاردنر ويلكنسون(1797-1875م) مصر الحديثة وطيبة، لندن، 1845 م، ص 252؛ مبارك، 3ج، ص34

[159←]
في العربية برابرة، في كتاب أوليا، بربري

[160←]
أوليا: ص376؛ انظر أيضًا: مانجان فيليكس(1772 -1862م)، تاريخ موجز لمصر تحت حكم محمد علي، باريس، 1839م، ص158؛ بيكر إلى كوكسون، بور سعيد، 15 سبتمبر 1875م، FO، 141/92؛ مبارك،12، ص95؛ فيركس أ: من موقف ومكانة، الحركة والحالة الاقتصادية للشعب المصري 1894، مجلة الملكية البروسية، المكاتب الاحصائية الخامس والثلاثون، 1895

[161←]
أوليا: 363

[162←]
أوليا: ص 366؛ شـو، ص119

[163←]
ريني: الإسكندرية؛ مبارك، 7، ص74؛ ويلكنسون، المرجع السابق، ص 1، ص ص 99- 100

[164←]
أوليا: ص 370، ذكر أن معظم الخياطين كانوا رومًا وأقباطًا

[165←]
أوليا: ص 376؛ مبارك وريني، المرجع السابق وأيضًا انظر: أوليا ، ص363 ، عن طائفة النجارين التي اشتملت على كُلٍّ من المسلمين والأقباط

[166←]
ماسينيون: المغرب، ص 52- 53، بعض النقابات (الطوائف) في مدينة فاس المغربية تتألف حصرا من طائفة البربر؛ تشارلز لويس بينسون دى مينيرفيل Ménerville (1808- 1876م) قاموس التشريع الجزائري، بدون تاريخ إصدار، ص 192- 195؛ القدسي، ص29، على وجه الحصر طوائف البناءون المسيحيون والعاملون بالخشب في مدينة دمشق؛ وايت، ج1، ص 186 رقم ؛ نفسه، ج2، ص ص123،117، 154، 267؛ ج3، ص38 ، كل طوائف مسلمي إسطنبول تجار للسجاد وخراطون وبائعو الكتب وصانعوا خيام؛ وكل الأرمن أو الطوائف المسيحية الأخرى من الصرافين والدباغين

[167←]
ماسينيون، المغرب، ص ص 44- 46، 156- 158، كان يوجد في كازابلانكا طوائف منفصلة من المسلمين واليهود في كل الحرف التي يعمل بها أفراد كل من هاتين الجماعتين؛ قدسي، ص30، طوائف خاصة من المغنين المسلمين والمسيحيين في مدينة دمشق

[168←]

ماسينيون:المغرب، ص ص16- 19، 27- 31، جميع النقابات في مراكش سلا؛ قدسي، ص 29، حيث يروى أن اليهود والمسيحيين كانو يحلفون اليمين مع معلمي المسلمين، وايت وباسم، يرى المؤلف أن كلاهما لم يكن دائمًا واضحًا ما إذا كان يشيران إلى الحرفة أم الطائفة؛لوسي ماري جين جارنيت(1849- 1934م)،الحياة المنزلية في تركيا نيويورك،1909م، ص17

[169←]

لمزيد من التفصيل انظر: الفصل الأول؛ والفصلين الثالث والرابع

[170←]

لذلك فإن من أعسر ما يمكن تصديق القصة التي رواها أنطوان جالاند، المرجع السابق، بأنه في وقت الاحتلال الفرنسي (1798 -1801م)، حتى الطوائف التي كانت تتألف من غير المسلمين كان لها شيخ مسلم، ولا يؤيد أي مصدر عن مصر هذا الكلام، وبالنسبة للقرن التاسع عشر المثال الوحيد المشابه والذي عثرنا عليه مصادفةً في مكان آخر هو عن طائفة الأرمن التجار(صندل بزار) في مدينة إسطنبول، الذين كان لهم شيخ مسلم، وتسانده لجنة من كبار رجال الأرمن، وايت، ج2، ص ص 252، 254، عن شيوخ الطوائف الأقباط، انظر قائمة ريمون، ص154، أ ريمون، ناقلات مياه القاهرة، مجلد L، رقم 7، نشرة المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، ص 199، رقم، عن الشيوخ غير المسلمين في تركيا انظر جب وبون، ج1، ص 289

[171←]

جورج رايجلوث: الجنرال عبدالله مينو والأيام الأخيرة للحملة الفرنسية بمصر (1799-1801م)، باريس 1911م ، ص ص 133- 134، في القانون الجزائري لعام 1850 تم إثبات تقسيم الطوائف بحسب الجماعات العرقية بشكل واضح عن طريق النفعية الإدارية؛ وانظر ميترفل، ص 193

[172←]

الجبرتي: ج2، ص224؛ قائمة ريموند، أرقام 126، 137؛ 139، 192،200 نفس الشيء في مدينة مراكش انظر: ماسينيون: المغرب،ص20، لكن طائفة مطرّزي الشباشب بخيوط الذهب كانوا من اليهود، وكانت تضم كل من الرجال والنساء، نفسه، ص 16، عن طوائف المغنيات في مصر انظر أيضا: مكسيم رودنسون، "العالمة"

[173←]

أوليا: ص 381، يميز بين طبقتين من العاهرات، كل طبقة منظمة في طائفة منفصلة، انظر أيضًا: تشارلز سجسبرت سونيانين (1751 -1812م) السفر إلى مصر العليا والسفلي، لندن، 1807م، مجلد3، ص ص 282، 283؛ آدم فرانسوا جومار، ص 699؛ميشو، رسالة من مصر، مارس1834م، مجلة القمر، ريفو ديس دوكس، 3، يوليو - سبتمبر، 1934م، ص ص 673- 674؛ أنطوان براثيليمي كلوت (1793-1868م) الشهير بكلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ج2، باريس، 1840م، ص301؛ جب وبون، ج1، ص 290

[174←]

طائفة الحريمات وتعرف باللغة الفرنسية بـ (Les corporations de femmes)

[175←]

تقرير:1889م، ص ص 747- 748، جيلات، ج2، ص 81، ليس من الواضح ما إذا كانت طوائف منتظمة، ولها شيخ شيخة طوائف، أو كانت مجرد حرف نسائية، نذكر على سبيل المثال: الباشكيرة وهم عاملات لهم وظائف معينة في المخابز، القاسمي، ج1، ص 121، (مباشكر) لا تخضع السيدات أبدًا للمراسم الطقسية. انظر جوته، ص 36 ب

[176←]
قمنا بحذف ثلاث طوائف من القائمة التي ذكرت بالخطأ في هذا الموضع، بما أنها قد سبق ذكرها في فصول أخرى، حيث يكون موضعهم الأصلي

[177←]
مقامات: مفردها مقام

[178←]
عن موضعه في الفتوة والصوفية وأدب الطوائف انظر: ثورنيتج، ص45، 60

[179←]
عن ساسان ومكانه في فنون الطوائف انظر؛ج هـ كريمرس، الفن، ساسان؛ ثورنينج، ص ص 39- 40، 42، رقم 3؛ ماسينيون، الفتوة، ص ص 184- 186، ساسان كان هو العدو اللدود لمؤلف مخطوط جوته، ولكنه يلعب أدوارًا إيجابية في فروع أخرى من أدب الطوائف

[180←]
ساسان:هو لقب كان يطلق على الكاهن الزرادشتي

[181←]
طائفتان لمزيد من التفصيل انظر: أوليا ص 381 - 385، جب وبون، ج1، ص 290

[182←]
على الأغلب العاهرون والمتشردون من كل الأنواع، وقد كانت باب اللوق وضواحيها أماكن سيئة السمعة

[183←]
ثلاث طوائف، تعمل كل منها بطريقة مختلفة

[184←]
يروي لنا أوليا أن الشحاتين كانوا يجتمعون في تكية في الرميلة، ومتى غادر الباشا كان موظفو طائفتهم يبلغونهم بأن يقابلوه في، ص382، الجبرتي، ج1، ص105، انظر أيضا، ص 80 ، رقم17

[185←]
جلابون: لم يكن تجار العبيد البيض(سركان) ضمن هذه المجموعة الدنيئة؛ فقد كانوا مسجلين مع الطوائف المحترمة لتجار خان الخليلي انظر: أوليا، ص376، عن الفرق بين الجلابين واليسارجية انظر أمين، قاموس العادات،

[186←]
السريح: جلاب إنتاج الطوشي كان خاصًا بالمصريين حسبما ذكر أوليا

[187←]
لم يكن ركوب الحمير، كما كان يفعل كل النبلاء المصريين شيئًا مخزيًا(عيبًا) حتى النبي فعل هذا، أوليا، ص383

[188←]
بحسب وصف أوليا، لابد وأن يكون الـ سيكان Sican نوعًا من الجلد (حيوان أوربي)

[189←]
حتى السيوف "أكوا" يفعلون خنجر العرب، انظر أيضًا يوريل هايد: الوثائق العثمانية في فلسطين(1552-1615م)، أكسفورد، 1960م، ص 94، رقم 1

[190←]
أوليا: ص 362، يشير إلى أنه بسبب ملابسهم المتسخة، كانوا موضع احتقار وسخرية، ومع ذلك فقد كانوا أغنياء

[191←]
عاصرو الزيوت: طائفة المعصرانية

[192←]
يعتبرون أقل الجميع: وهو دونهم أجمعين

[193←]
الغربال سميك ومصنوع من الجلد؛ المنخل مصنوع من شعر الحصان، وبه ثقوب صغيرة، القاسمي، 2، ص ص 326 -327

[194←]
عمومًا اعتبرت الصاغة طائفة ذات مكانة عالية، إلا أن القاسمي، ذكر تحذيرًا ضدهم ، ج1، ص 22

[195←]
جوته: ص ص 124- 126

[196←]
كان ضافر سعف النخيل معروفين بأنهم فقراء ، لمزيد من التفصيل انظر: جوته، ص 6 ب ، رقم 14

[197←]

بحسب قاموس Hava العربي إنجليزي فإن كلمة تراسين تعني في اللهجة المصرية، مستأجري الحمير، القاسمي قاموس الصناعات، 1، ص69، يوضح أنهم الناس الذين يقومون بنقل الحبوب على ظهور الحمير، مبارك، 5، ص58

[198←]
جوته: ص126أ- ب 127أ- ب

[199←]
كان صانعوا الحبال (الحبالون) أيضًا فقراء، لمزيد من التفصيل انظر جوته:المرجع السابق ، أوليا، ص 371

[200←]
جوته: ص 106أ - 107ب، 105أ- 106ب

[201←]
كانت هذه الحرفة رسم الفعل في أوراق، ويقول المؤلف لذلك كانوا يدعون فعلاتية المشتقة من كلمة فعل، وكان الفعلاتية هم المصريين المتكاسلين والمتشردين جباير، تنظيمات، ص41

[202←]
جوته: ص 110ب، 111 ب

[203←]
مبارك: 9 ، 31

[204←]
جوته: ص35 ب – 45 ب

[205←]
لمزيد من التفصيل انظر: هوامش ذات الفصل

[206←]
جوته: ص 63 ب، ص 57، ر برونشويج:الصنائع في الإسلام، الدراسات الإسلامية، 16، 1962، ص 57، حيث يوضح في نفس الصفحة كيف تغيرت الحالة الاجتماعية لحرف معينة بمرور الوقت لهذا السبب لم تظهر معظم الحرف التي تناولها في مادته في قوائمنا

[207←]
جوته: ص 60 ب - 62 ب

[208←]

لكن في حالة ما إذا استطاع شيخهم توضيح أن له سلسلة متصلة من العادات فقط، وبخلاف ذلك فإنهم يستطو لتحدوا مع طوائف الساسان، جوته: ص 61أ

[209←]
في مخطوط جوته الحباكون، لكن القراءة المناسبة الحياكون، ص 61 ب

[210←]
بالنسبة لإسطنبول، وايت، 2، ص154 "جماعة بائعي الكتبموضوعين تحت قوانين صارمة، وهى تشكل واحدة من أكثر النقابات اعتبارًا وتأثيرًا لكونها في اتحاد مع أكثر رجال المدنية والأقاليم تعليمًا وتُقيً"، بالمثل يوضح مخطوط جوته ما جاء عن شيخهم في القائمة كالآتي: لأنه أدرى من غيره بالأمور لمعرفته بمطالعات الكتب، ص 26 ب

[211←]
جوته: ص 161أ ، 159ب

[212←]
أوليا: ص ص 374 - 374صالح الصالحين

[213←]
اللامركزية هى تماماً حقا

[214←]
أهل المعرفة

[215←]
يتم وصف كل من هذه باسم بـ (أنكا) أو أنكا بتسيرجلنر، انظر: أوليا، المرجع السابق، ص ص 365- 375

[216←]
إبراهيم بن محمد علي باشا:الابن الأكبر لوالي مصر محمد علي، قاد حملة عسكرية على الجزيرة العربية، وتم تعينه قائداً للجيش المصرى، ونجح في ضم بلاد الشام لمصر، ووصل حتى كوتاهية (1832 -1833م)، وتولى حكم مصر في 2 مارس 1848م، وحتى وفاته في 10 نوفمبر 1848م

[217←]
الجبرتي:4، ص199

[218←]
نفسه: 3، ص ص 43؛ 4، ص120

[219←]

أمين: قاموس العادات، ص 137

[220←]
تقارير الدول الأجنبية:، ص 482؛ انظر أيضًا، ص30

[221←]
الجبرتي: 3، ص226، تجار الغورية والحريرية كان شارع الغورية في القاهرة مركزًا لتجار القماش، لمزيد من التفصيل انظر: مبارك، 2، ص25

[222←]
تقرير:1890م، ص ص 345- 54؛ لم تكن حرفة الثلاثة مندوبين محددة، كان يبدو أن الدرجة الاجتماعية للطوائف السورية مشابهة جدًّا للدرجة الاجتماعية للطوائف المصرية كمثال، كان كُلٌّ من الطوائف التالية، سائقي الجمال والخدم والحراس والجزارين وبائعو الغذاء والزبالين ذوي درجة اجتماعية متدنّيِة(صنعة دنيئة، حرف غير شريفة، الخ)، بينما كان العطارون وبائعو الكتب وصانعو السروج والدباغون وتجار الأرز والأطباء والتجار عموما أغنياء ومحترمين ذوي حرفة شريفة، من أهل الثروة، والستر، الخ، لمزيد من التفصيل انظر القاسمي: مجلد1، المرجع السابق، ص ص22، 28،29، 80، 83، 120، 154، 163، 110 أوليا، ص367

[223←]
أوليا: ص367

[224←]
نفسه: ص361

[225←]
نفسه:ص ص 363- 364، 371، 374- 375، 376

[226←]
نفسه: ص ص 366، 372

[227←]
جوته: ص 35أ

[228←]
أوليا: ص ص362، 364، انظر أيضًا أمثلة أخرى، ص ص361، 367، الخ

[229←]
ومع ذلك لم يكن هناك تعارض من إقامة تطابق كامل بين مجموعات الطوائف وضباط الباشا

[230←]

أوليا: ص ص 367، 371، 372؛ أسطنبول في عام 1840م، ، وايت، ج2، ص 3

[231←]
نفسه: ص ص 359، 364، 365، 379، 381- 385

[232←]
إفادة لهؤلا حرية البيع، لأنهم كانوا تحت رعايته، لمزيد انظر أوليا ، ص 361

[233←]
أوليا: المرجع السابق، ص 379 انظر ملحق(ب)

[234←]
شو: ص ص120- 122؛ جاسبار دي شابرول ، ص515، بحسب ما ذكر كان تحت سلطة رئيس الحمامات 24 شيخًا من صانعي الخيام وسائقى الجمال، واللاعبين بالعصي والمغنين ورواة القصص ومروِّض الحمير

[235←]
شو: ص ص118- 119؛ شابرول، المرجع السابق، كان للضباط المعنيين سلطة قوية على طوائفهم، حيث قال: المحتسب في مناسبة معينة (أغسطس- سبتمبر1802م)عن واحدة من هذه الطوائف: هؤلاء طائفة من طوائف، الجبرتي، ج3، ص225

[236←]
شو: ص 147؛ الجبرتي، ج4، ص 99، 159، معمار باشا معربة من التركية معمار باشي، لا نعرف تفاصيل عن سيطرة طوائف أخرى في القرن الثامن عشر: ما زال البحث بداخل الهيكل الإداري لمصر العثمانية في بدايته

[237←]
سامي:ج2، ص 281، (1819- 1820م)، المجلد3، ج 2، ص ص710- 714 (1867م)؛ 775- 778 (1869م)

[238←]
الجبرتي:ج3، ص 43، 144، 314،232؛ كريمر الفريد من: مصر، لايبزيغ، 1863م، المجلد الثاني، ص ص 95- 96، تقرير بورج؛ بول تريبير، عيد الرؤية، مجلة المصري، عدد رقم 8، بتاريخ 20 أغسطس1912م، ص 236- 237 عن قائمة الطوائف المشاركة، انظر لين، ص478

[239←]
تقرير1869م: مجلد2، ص 305 ، أمر بتاريخ 8 نوفمبر1869م؛ وتقرير بورج، مبارك، 18، ص 34 انظر الهوامش السالفة الذكر، عن تفاصيل الاحتفالات

[240←]
سامي: ج2، ص 349 (1829)؛ 3، مجلد1، ص 270 (1857- 1858)؛ مجلد2، ص ص 686 (1867)، 782 (1867)؛ تقرير 1890م، ص ص348، 352، 396- 397؛1900، ص 350؛ تقرير 1883، ص

ص217، 225؛ 1885، ص ص 219؛1886، ص170؛ 1891، ص ص22، 160، 175؛ 1893، ص 159، ص ص69، 145؛ 1902، ص35

[241←]
سامي:2، ص ص 333 (1827- 1828م)؛ 424 (1834- م1835)؛ 555 (1847)، يبدو أن هذا اللقب قد اختفى في النصف الثاني من القرن

[242←]
استخدمت فقط في بعض سنوات من النصف الثاني من القرن: تقرير 1887، ص 755؛ 1888، ص20؛ تقرير 1890، ص 350؛مبارك،11،ص93اللقب الذي كان مستخدمًا سابقًا هو شهبندر التجار، لمزيد انظر: أوليا، ص ص 336 ، 377؛ الجبرتي،4، ص176؛لين، ص115؛انظر جب وبون، جزء 1، ص303، وقد اِخْتَفَى بالتدريج أثناء القرن التاسع عشر الميلادي، لكن انظر مبارك 3، ص ص18، 38

[243←]
سامي: ج 2، ص333؛349؛ ج3، مجلد 2، ص ص686، 782؛ تقرير1900م، ص350؛بورج إلى ماليت، القاهرة، 8 مايو 1880، FO141/138؛ ملخص حكم بتاريخ 7 جمادى الآخر1346هـ /1927م ديسمبر ، حيث ألقي القبض على 67 من الزنوج الحواف فى مدينة أسيوط (جنوب القاهرة) القنصل دوجير، رقم 32، FO139/141؛ هوج إلى ماليت، 13أسيوط فى 13 مارس 1882م؛ FO ، ج1، 141/146، صدر مرسوم بتاريخ 14مايو1913م، جو 1913م، رقم 57، ص 1235

[244←]
انقسمت قائمة جزئية عن الطوائف إلى صناعة الحرف اليدوية والصناعات التجارية ، والصناعات المختلطة لمزيد انظر تقرير الدول الأجنبية، ص 486 تحت الفروع الصناعية المختلطة، نجد فقط النقل والخدمات (تضم التسلية)

[245←]
القائمة الكاملة لعام 1801م، الملخصة في هذا الجدول تشمل طوائف القاهرة وبولاق والجيزة، بها 278 فقرة، لكن 6 منهما لم تكن مقروءة لدرجة أننا لم نستطيع تصنيفها

[246←]
بحسب ريني كان بالإسكندرية 142 طائفة بـ 25940 عضو، تم سرد 140 بـ 25879 عضو فقط في قائمته المفصلة

[247←]
لمزيد من التفصيل عن تعداد الطوائف انظر:ريني، المرجع السابق

[248←]
قائمة مبارك للقاهرة، ج1، ص ص99- 100، حيث لم يكن ممكنًا ضمها في الجدول لأنه يعطى تفاصيل عن 78 طائفة فقط من جملة(198) بـ(32)عضو، من (63478)، من بين الطوائف المسرودة بالتفصيل وهي طوائف

الصناع الماهرين والحرفيين والذين يشكلون الأغلبية الساحقة (66)

[249←]
نسبة أعضاء الطوائف المسرودين بلغت نحو 415؛ من كل الطوائف في القاهرة ـ 320 ، أي أن غير المسجلين في القائمة هؤلاء أصغر في النسبة من المسجلين في القائمة

[250←]
عن طوائف الكتبة قبل القرن التاسع عشر انظر شو، ص ص 345- 348؛ جيرار بيير سيمون (1765- 1836م) ، مذكرات في الزراعة والصناعة والتجارة في صعيد مصر؛ جان لامبرت تالينا، مذكرات في إدارة مصر زمن الحملة الفرنسية، مذكرات في مصر، المجلد الثالث، باريس بدون تاريخ؛ الجنرال رينير، نظرة عامة على الزراعة في مصر، ذكريات عن مصر، المجلد الرابع، العام الحادى عشر،باريس، رقم 74، ص 195؛ وجلد1،ج4، رقم11، باريس 1864م، ص 32، أوراق هيكيكيان، المجلد الثالث، ب ـ م، وضعت تحت رقم 37450، عن طائفة جامعي الضرائب ـ صراف، والجمع صيارف أو صيارفة. لمزيد من التفصيل انظر شو، ص 141؛ الجبرتي، ج 3، ص141؛ قانون الشفاليق، بولاق، 1843م، ص ص37- 8؛ جلاد، 3، 175، إعلان بتاريخ ربيع الآخر 1294هـ/ مارس1881م؛تقرير 1890م، ص346 (بورسعيد)؛ مبارك،9، ص ص23- 24 لتضمين كل سكان المدينة في نظام طوائف الحرف التركي، بالتضاد مع نظام طوائف الحرف في المدن الغربية، انظر: كاميلو هاينريش شورتز، البازارات والنقابات في تركيا، ص ص 695- 697

[251←]
مبارك: 5، ص20

[252←]
انظر: نقرير 1894م، ص 94؛ تقرير1897م، ص294

[253←]
جب وبون:ج 2، ص ص 99- 100، عن نظام مشابه "للعلماء" والطوائف انظر أيضا، سنوك هورخرونيه، صفحات من تاريخ مكة المكرمة، ص 36

[254←]
وقد ذكر جوته بعضها بالاسم

[255←]
جوته: ص 16ب: فإنهم في آخر الزمان، ربما بعض حرف يهملوا الشدود ويبطلوا العهود

[256←]
نفسه: ص 65أ: "فلا تفرحوا لكثرة الدخول في الحرف"

[257←]
نفسه: ص 46 أ

[258←]
نفسه: ص14أ، 46أ، 99 ب، 98ب، 104أ ، 103أ، عن طالب انظر ثورنينج ، ص202

[259←]
جوته: ص46أ، 3أ، 47أ، 167 أ- ب، 87أ ، 86أ، 96ب ، 95ب، 104أ ، 103أ، 139ب، 138ب، 167أ ـ ب ، 116ب، 171أ ، 170أ، لمزيد عن معلم وكبير الطائفة انظر ثورنينج ، المرجع السابق

[260←]
جوته: ص 46أ، 101 أ- ب ، 100أ- ب، 104أ ، 103أ، 135أ ، 134أ، في معظم المصادر الأخرى ارتبط العهد باختلاف الشد، ثورنينج، المرجع السابق، ص ص 127- 129، 146، 197، وباسم، نجد أيضًا في ص (5 أ) من مخطوط جوته، عهد وشد معًا مرتبطان بالدخول إلى البوابة الثانية، يوجد بعض من الغموض في هذه الفقرة، وفى هذه الحالة تضم البوابات الأربع ، كل من أعضاء الطائفة العاديين والموظفين، من ناحية ثانية يذكر في موضع آخر عن العهد ثم الشد ثم الإجازة،(ص 56أ) عن تفاصيل العهد في نظام الصوفية انظر موريا، المرجع السابق، ص ص 44- 48

[261←]
جوته:، ص 46 أ

[262←]
نفسه: ص 5أ، 25أ، 80أ ، 79أ، 87أ ، 86أ، 89 ب، 88 ب، مع ذلك لم يكن تعريف صنايعي مع عامل ماهر في هذا المصدر مقنعًا

[263←]
نفسه، صفحات 21 أ، 23 أ، 135أ ، 134 أ، إلخ، ثورنينج، ص ص155 - 156 وباسم، ذكرت أيضا الكلمة التركية كلفة Kalfa مرة واحدة وهى تعنى المهرة ، ص 143أ ، 142أ، وايت، ج3، ص148؛ أاتجر، المرجع السابق، ص 50؛ جولفين لوسيان (1908- 2002م) جوانب من الحرف اليدوية في شمال أفريقيا ، باريس،1957م، ص 32

[264←]
جوته: صفحات 66أ ، 65أ، 156ب ، 155ب، 176أ ، 175أ، إلخ

[265←]
نفسه: ص 34ب، 62 ب، 87أ، 86أ، 126ب، 125ب، 156ب، 155ب

[266←]
الجد : كبير الكبير، لمزيد انظر: ثورنينج، ص196، انظر أيضًا: بورينت، ص6، حيث يبدو أنها تعني أب الأب

[267←]
العود الأخضر: ثورنينج، ص ص 178 - 183، انظر هامش تعريفه للعود الأخضر مع نياز

[268←]
اعتبر الإمام الرافعي أكبر الطوائف كلها ومصدر كل الحرف، انظر جوته، ص 2 ب ـ3 أ، وأيضًا ثورنينج، ص85

[269←]
جوته: ص 65أ- 66 ب، 154أ- 156ب ، 153أ- 155ب، 146ب ، 145ب، 13أ، 34ب، 35ب، 36أ، لكثير من الشعائر الإضافية وأيضا الاختلاف عن القواعد الموضوعة في مخطوط جوته، انظر: ثورنينج، باسم وقد رضينا بوصف الاحتفال كما وصف في مخطوط جوته؛ لأنه المصدر الوحيد الذي يتعامل مع الطوائف المصرية الحرفية

[270←]
أُسطى: جمعها أسطوات، وهو اسم معرب عن كلمة "أستاذ" في اللغة الفارسية، واشتهر في بعض الأمصار العربية، وهو يدل على معلم الحرفة

[271←]
جوته: ص4 ب، 18أ، 27أ ـ ب، 46أ، 143أ ـ ب، الخ

[272←]
نفسه: ص 171أ ، 170أ

[273←]
الجبرتي: 2، ص ص 214- 216، تم ذكر الطوائف عن طريق أيضًا أوليا، ص 371

[274←]
بحسب كِّل من أوليا ومخطوط جوته، كان راعي صانعي الأقواس والسهام هو "محمد بن عمر الأقوسي" (القواس) وسعد بن أبى وقاص على وجه الخصوص، جوته، صفحة 11أ؛ أوليا، مع تصرف بسيط، المرجع السابق، التفسير كالآتي: بالإضافة إلى الرعاة الذين من بين الصحابة كان لبعض الطوائف أيضًا رعاة قبل الإسلام، بالنسبة للتفاصيل والعلاقة بين المجموعتين، بالإضافة إلى المشكلة الخاصة بإسماعيل، لمزيد انظر: ثورنينج، ص ص91- 99، الفصل الأول من هذه الدراسة

[275←]
الجزية:هى ضريبة كانت تفرض على غير المسلمين من المسيحيين واليهود، ويعفى منها الأطفال والشيوخ والرهبان بالأديرة

[276←]
جوته: صفحات 56أ، 77أ – ب، 169أ، جب وجون، ج1، ص 284

[277←]
لدراسة هذا العنوان انظر: ثورنينج، ص112

[278←]

جوته: ص 6أ، 13أ، 55ب- 56أ، 77أ، 91ب، 90 ب، 131أ، ثورنينج، ص ص111- 112، ذكر بورينت كلمات إضافية، فى حديثه عن احتفال الشد المتعلق بالترقي لإحدى درجات وظائف الطائفة، لمزيد من التفصيل انظر: بورينت، المرجع السابق، ص6

[279←]

جوته: ص 80 ب، 79ب

[280←]

نفسه: ص 13ب، حيث الأسماء ومآثر الرعاة النقباء هى ذات صلة ، نفسه؛ 78ب، 174 أ، 175 أ

[281←]

نفسه: صفحات 34ب، 62 ب، 66أ، إلخ، 46أ، 73أ، 75أ، 77أ، 78أ

[282←]

نفسه: ص 47ب، 27أ، 86أ ، 85أ

[283←]

نفسه: ص 25أ، 78ب، 79ب

[284←]

نفسه: ص 89ب، 88ب- 92أ ، 91أ

[285←]

نفسه: ص 167أ ، 166أ، بالنسبة للكلمة جامايكا انظر، 'El2

[286←]

نفسه: ص 47 ب، 80أ ، 179أ، 65 ب

[287←]

نفسه: ص 79ب- 80أ ، 79ب- 79أ، هكذا وردت، لمزيد من التفصيل تتبع، لين، ص515، ثورنينج ، ص179، يوضح نياز بعود أخضر طازج، يتطابق مع العود الأخضر المذكور سابقاً، هكذا يبدو بما لا يدعو للشك أن هذه الكلمة قد استخدمت عمومًا للهدية، ولعلها اشتقت من الفارسية niyaz، هدية يقتبس ثورنينج نفسه ، ص18 من مخطوط جوته، ص137ب، 136ب، أن شخصًا ما قدم نياز لحسن البصري قيمته 500 دينار، والذى نادرًا ما يلائم العود الأخضر، يؤيد هذا التفسير كثير من المواضع في المخطوط: وكان يأخذوا نياز قدر حصة الشيخ مرتين، ص23أ، انظر أيضًا ص 7 ب، 27 ب، 89 ب ، 88 ب، إلخ

[288←]

نفسه: ص103أ، 102أ، 108ب، 107ب، 174أ ، 173ب، انظر أيضًا ملحق (أ)

[289←]
نفسه: ص 103أ ، 102أ

[290←]
نفسه: ص 99أ ، 98أ، 101ب ، 100ب، 6أ، ثورنينج، ص 104

[291←]
نفسه: ص 99أ ، 98أ، 101ب ، 100ب، 6أ، ثورنينج، ص 104

[292←]
نفسه: ص 5أ، يبدو أن تفسير ثورنينج للنقيض من ذلك، ص 104، ليس صحيحًا

[293←]
نفسه: ص 102أ ، 101أ

[294←]
نفسه: ص 67أ، 103ب ، 102ب، 164ب- 165ب، 163ب- 164ب

[295←]
نفسه:ص 38ب ، 79ب؛ 7ب، 85أ - 88أ ، 84أ – 87أ

[296←]
سوف يرد عنها الحديث بإسهاب في الفصل الرابع من هذه الدراسة

[297←]
نفسه: ص 77أ، 54ب؛ نجد في صفحة111أ ، 110أ، إشارة إلى أن الشيخ هو الذي كان يتولى العقاب البدني: "يا نقيب عسى الشيخ يعفو عنى من جهة الضرب"، كانت أداة العقاب البدني في الطائفة تدعى عصاة الطريق، انظر، نفسه، المرجع السابق، ص ص 82

[298←]
نفسه: ص 73أ ff، انظر: أسفل الصفحة بذات المرجع

[299←]
نفسه: ص48أ – 49أ

[300←]
نفسه: ص 65 ب – 66أ، 73ب، 80أ ، 79أ، 137ب ، 136ب، الخ

[301←]

نفسه: ص 73أ – 78أ، 171أ ، 170ب– 171أ، بورينت، ص5، جولدتسيهر، ص 79، افتراض أن مؤلف المخطوط في هذا الموضع قد وصف اجتماعات الطوائف، ودور الحكومة فى تنظيم هذه الاجتماعات من أجل المحافظة على وحدة الطائفة، ومعاقبة المذنبين، وايجاد العمل للحرفين، وتعيين رؤساء لهم، ولكن يبدو أنه لا يوجد أساس لهذا الافتراض، كما لم تذكر كلمة جامع الشيطان على الإطلاق في المخطوط،وذكر جامع السلطان وفيه الديوان وتسترسل الجملة التي اقتبسها جولدتسيهر كالاتي: فمن بطلاه ظلم وعدوان كان عليه مقت وحرمان، لمزيد انظر جوته، ص 73أ، 171 ب- 172أ ، ويحسم أمر هذه المناقشة لمهنة رجال الدين في تركيا جب وبون، ج1، ص 284

[302←]

للإشارة إلى ذلك مخطوط جوته انظر صفحات 48أ، 67أ ، 166أ، إلخ، من ناحية ثانية في مصر العثمانية أصبح كثير من الجنود الذين من أصل غير مصري مرتبطين بالطوائف، انظر السطور السالفة الذكر، ص ص 11-2

[303←]

مصطفى فهمي: الثورة الصناعية في مصر ونتائجها الاجتماعية في القرن التاسع عشر (1800- 1850م)، هولندا- ليدن ، 1954م، ص 74، لم يدل فهمي بمصادر أيًّا كانت لسرده عن الطوائف

[304←]

كلونز ينجر:المرجع السابق، ص 16

[305←]

تقرير الدول الأجنبية: ص، 482انظر أيضا يعقوب أرتين باشا، الحاج أحمد ميسون، يروي قصة البناء من أصل فلاح، نشرة المعهد المصرى، العدد الثامن، 1914، ص ص 248- 251

[306←]

ندى توميشه:المرجع السابق، ص 86، وتزعم أن المتمرن كان يسمى مبتدئًا، على أنَّ هذا مثل معظم فقراتها مؤسس على الافتراضات الخاطئة، وكذلك عمل قدسي ما ينطبق على طوائف دمشق ينطبق على طوائف مصر أيضًا، فلا الجبرتي ، الذى اقتبست منه خطأ كمصدر، ولا أى مصدر للقرن التاسع عشر ذكر لديه هذه الكلمة

[307←]

تقرير الدول الأجنبية: المرجع السابق؛ لين، المرجع السابق، ص 516؛ تقرير بورج

[308←]

شابرول: ص515

[309←]

جيرار: ص 603؛ وكذلك شرحه كما سبق في ذكريات من مصر، 3، ص351

[310←]

لم يكن من الصواب بالطبع، على حد سواء نسبة الحالة الرثائية للتمهن في بداية هذا القرن إلى اختفاء الطوائف – رأى يمكن العثور عليه في، رينيه ماونير(1887-1951م)، التعلم في الصناعات الصغيرة في مصر، مجلة مصر المعاصرة، العدد الثالث، 1912م، ص 342

[311←]

جيرار:المرجع السابق،ص 603،وجومار،ص 699، في وصف مصر؛محمود صدقي، نقابة صانعى الأحذية "المركوب" في، المجلة المصرية، 20 يونيو 1912م، أيضًا فى صدقي في الهوامش اللاحقة، ص109؛ كلوت بك ، ج2، المرجع السابق، ص 301، شو، ص 122"وتتكون النقابة الواحدة من شيخ، و7 معلمين وصبيانهم"، وللأسف، لم يتم تقديم مصدر ولا كلمة أصلية

[312←]

مبارك:ج1، 101

[313←]

قدسي: ص 18

[314←]

الجبرتي:ج4، ص199م؛ جلاد، 4، ص382

[315←]

انظر جومار: ص 698- 699، يذكر قدسي، ص 28، وجود احتفالين في دمشق ويحدد الفروق بينهما، ووصفه لشعائر احتفالات العامل الماهر، شد الصنايعي، ص ص 18- 28، يعتبر أكثر تفصيلاً من أي شيء كتب عن مصر الحديثة، ومع ذلك فإن هذه الحقيقة لا تبرر إعادة مارتن وصف قدسي كما لو أنه وصف للمهنة المصرية، ص ص 32- 33، في تركيا أيضا كان يبدو وجود احتفالين ـ لمزيد من التفصيل انظر: فرانز تيشنر، نظام النقابة في تركيا، ص 183

[316←]

لين: ص ص 515- 516

[317←]

لين: ص ص 515- 516

[318←]

أرقام مفضلة من هذا النوع موجودة، على سبيل المثال، بالنسبة للمغرب، انظر ماسينيون، المغرب، وباسم

[319←]

مبارك: 1، ص 101؛ تقرير بورج؛ صدقي، ص 108؛جلاد، المرجع السابق، ج4، ص 382؛ تقرير عام 1887م، ص ص 689 - 696؛ إلخ

[320←]
جومار، ص698

[321←]
نذكر على سبيل المثال طائفة الحانوتية، تقرير 1887م، ص 692؛ انظر ملحق (د)

[322←]
جلاد: المرجع السابق؛ قامت الحكومة المصرية بالممارسة، الميزانية العامة لمصر، الإدارة المالية عام1880م،القاهرة 1883م

[323←]
مبارك: ج1، ص101؛ صدقي، ص109؛ ماكس ما يرهوف، بازار المخدرات واللوائح الطبية فى القاهرة ، رقم 3، أرشيف القاهرة للبحوث الاقتصادية في الشرق، 1918م، العدد الأول والثاني ،ص 37، من الجدير بالذكر ملاحظة الحفاظ على العادات والتقاليد، على الأخص في طوائف الحلاقين وحارسي الحمامات، ويرتبط هذا على الأغلب بالحقيقة القائلة إنه طبقا لتقليد الطائفة كان سلمان الفارسي، الراعي الأكبر لكل الطوائف بعد على، هو أيضًا الراعي الخاص لهاتين الطائفتين، لمزيد انظر جوته، ص 5 ب، كانت طائفة صانعي الأحذية مشهورة بالحفاظ على التقاليد الأخرى، كمثال جلمع المال لتبادل المساعدة، انظر ما ورد بالهوامش بذات المرجع ، ص115، كانت في تركيا إحدى الطوائف القلائل التى أقامت هذه الاحتفالات من وقت قريب، انظر جب وبون، ج1، ص284؛ وكذلك في المغرب اعتبرت حرفة شريفة وكانت إحدى الطوائف التي ظلت لمدة أطول، انظر ماسينيون، المغرب، ص ص 38- 40، من ناحية ثانية في شمال إفريقيا لم تكن شعائر الاحتفالات معروفة؛ قدسي، المرجع السابق، ص ص 139- 140؛جولفين، المرجع السابق، ص 33، عن عادات وتقاليد طائفة صانعي الأحذية في إسطنبول بتركيا، انظر وايت، 2، ص ص 99- 100، وجارنت، ص ص 16- 17، عن انحدار أهمية الشد كنتيجة للنظام الحديث للإدارة الحكومية في دمشق، انظر قدسي، ص 16

[324←]
مبارك1: ص101؛ مارتن، ص ص 31، 66

[325←]
مايرهوف: ص33

[326←]
جيرار:ص603

[327←]
صدقي: ص 109

[328←]
تقارير الدول الأجنبية: 482، كتب في 1838م، أي في عصر محمد علي باشا

[329←]
فهمي :ص73

[330←]
عمد:مفردها عمدة لم يكن منصب في الطائة بل يمثل أحد كبار رجالها ويتم اختيار وكيل الطائفة وشيخها من عمدائها

[331←]
تقرير بورج

[332←]
سامي: ج2، ص281؛ مجلد 3، ج 2، ص701

[333←]
تقرير 1881- 1882، ص ص294- 295

[334←]
جلاد:ج3، ص ص 277- 279

[335←]
تقرير: 1887، ص ص 277- 279

[336←]
مبارك: 1، ص101؛ تقرير1887م، ص ص69- 70 (بوجه عام)؛ تقرير 1894م، ص330، بالاتحاد مع طائفة الجِّمالي ومحملين سفن الفحم في ميناء مدينة بورسعيد

[337←]
تقرير: 1881 م، ص ص 241- 242، " وليسوا معًّينين عند مقاول أو عند ريس صنعة معروف"

[338←]
تقرير: 1887، ص ص696- 689 لمزيد من التفصيل انظر ملحق (د)

[339←]
مبارك: 1، ص 100؛ تقرير بورج، (2- 4 في كل طائفة)

[340←]

إرادة: بتاريخ 8 نوفمبر عام 1869، تقرير 1876-1881، ص305؛ التعميم من العقل، الداخلية فى يناير1887م، تقرير 1887م، ص ص 69- 70؛ تقرير م1890، ص ص 444- 445

[341←]

مبارك: ج 1، ص ص 100- 101؛ تقرير بورج، عن لقب شيخ ثاني، انظر الهوامش ذات الدراسة

[342←]

سامي: 3، مجلد 2، ص 701؛ والمصادر المذكورة في هامش 83

[343←]

وكلاء: مفردها وكيل وكان يمثل كبار رجال الطائفة

[344←]

تقرير 1889، ص ص 895- 906؛ 1891، ص ص 744- 747؛ 1893، ص ص 742- 744؛ 1894، ص ص 41- 44، 51- 53، 57- 59، 71- 73، 76- 78، 81- 83، 105- 107، 118- 122، 130- 132، 134- 136، 168- 170، 187- 189، 211- 213، 239- 241، 260- 262، 279- 282، 438- 440؛ 1897، ص ص 169- 170، 1900، ص ص251- 253 عن تنظيمات مشابهة لطائفة حًمالي إسطنبول في 840 انظر وايت، 3، ص ص 324- 325

[345←]

تقرير: 1890، ص345؛ 1893، ص ص291- 294، 852- 860؛ 1895، ص ص139- 144، 181- 184، 191- 200؛ 1896، ص ص 257، 503 – 504، 534- 538؛ 1897، ص ص 28- 33، 265- 267؛ 1898، ص ص 135- 149؛ 1899، ص ص 377- 378، بحسب صدقي، ص 108 كان الشيخ الثاني أو سكرتير طائفة صانعي الأحذية يدعى مختارًا، وكانت كلمة النائب وهى باللغة التركية تعنى Vekil، هي الكلمة المستخدمة لنائب شيخ طوائف إسطنبول في عام 1840م، انظر وايت، باسم

[346←]

جومار: ص 698؛ لين ص 515؛ كلوت بك ، 2، ص300

[347←]

في دمشق أيضا كانت للنقيب وظائف احتفالية بالدرجة الأولى، إلا أنه بعكس مصر، كان هو مساعد شيخ مشايخ الطوائف، وهى وظيفة لم تكن موجودة في مصر قدسي، ص ص 120، 18

[348←]

تقرير بورج: المرجع السابق؛صدقي، ص 108، لمثل هذه المجالس في بعض طوائف إسطنبول في1840م،انظر وايت، ج2، ص ص 158، 228، 254

[349←]

مارتن: ص 27، 29، 46

[350←]

جيرار بيير سيمون(1765- 1836م): مذكرات عن الرى والزراعة والتجارة لمنطقة الفيوم، ذكريات عن مصر، ج3، العام العاشر، باريس، بدون تاريخ ص 598، 351

[351←]
شابرول: ص 515، عن تدخل العثمانيين في شئون الطائفة انظر الفصل الأول، ربما فقدنا تأثيره في القرن الثامن عشر، بسبب فترات الفوضي الإدارية، وعن وظائف الطوائف انظر الفصل الرابع، وعن تعيين شيخ القرية انظر: جابريل بيير، شيخ القرية في مصر الحديثة(1800- 1950م) في أوريل هايد، دراسات في التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، أورشليم، 1961م، ص 123، وأيضًا عن تعيين شيخ الحارة انظر على سبيل المثال فيليكس مانجان، تاريخ موجز ، ص 114

[352←]
تقرير الدول الأجنبية: ص ص 481- 482؛ كلوت بك، ص 300

[353←]
تقرير: بورج

[354←]
تقرير: ويست

[355←]
تقرير 1876 -1881م، 305

[356←]
ماكون:ص299، من ناحية آخرى يعتبر وصف ماكون في كثير من الأوجه مشابهًا للمجالس البريطانية، ولعله قد نشأ منها

[357←]
أوامر بتاريخ 17 يونية1889م، أصدرتها وزارة الأشغال العامة، فقرة 2، جلاد، ج4، ص352؛ تقرير1889م، ص 495- 456

[358←]
انظر على سبيل المثال، تقارير 1887م، ص ص 69- 70؛ 1890، ص ص 444- 445؛ 1894، ص ص 4- 6، (حفاري الأختام)، 332- 334؛ 1895، ص ص 685- 687، وأيضا (الحراس في الهرم)؛ والمصادر المذكورة في الهوامش رقم 86- 87، كان شيوخ طائفة حَّمالي الفحم في بورسعيد يتم تعيينهم وعزلهم، عن طريق وكلاء الشركات التي توظف العمال، ويصدق الحاكم على التعيين، انظر تقرير 1894م، ص330

[359←]

يبدو أنه كانت هناك ممارسات متنوعة في العصر الحديث في بلاد عربية أخرى، وذلك بحسب قوة العلاقة بين الحكومة والقوات المحلية، وكانت هناك حرية كبيرة في دمشق، حيث كانت وظيفة الشيخ تورث أو يتم اختياره بحرية عن طريق كبار الطائفة، كما كان على شيخ المشايخ وليس الحكومة التصديق على هذا الاختيار، لمزيد انظرقدسي، ص ص 13- 14، في كل الأماكن كان للحكومة الحق، أما فى التصديق على اختيار طائفة أو تعيين الشيخ مصغيًا كثيرا أو قليلا لنصيحة الطائفة كريستيان سنوك هرخرونيه، مكة، الجزء الثاني، ص 35؛ ماسينيون، المغرب، ص 102، 109؛ تشارلز لويس بينس وندى مينرفيل،قاموس التشريع الجزائري،ص192؛أتجر،ص23،ص ص49- 51؛جولفين، لوسيان(1908-2002م)، تونس، ص ص 30- 31، وأيضًا جومير، جان، الملاحظات على الحركة النقابية في حماة، باريس، 1932م، ص 97

[360←]
في غير المرحلة المتأخرة من انحدار الطوائف، شيوخ الحراس وشيوخ سائقي الجمال، انظر تقرير 1895م، ص ص 685- 687؛ 1896، ص ص 190، 257؛ إلخ، بحسب تقرير بورج، كان على الشيوخ دفع أجر مقابل تسجيل أسمائهم، انظر أيضًا ماكون، ص 299، لكن لم يذكر مثل هذا الكلام في أي مصادر أخرى

[361←]
مبارك:ج1، ص101، الذي يرثي هذه الحقيقة ويقترح على الحكومة وضع مثل هذه القواعد، وكما رأينا فى السطور السالفة الذكر، كان لهذا النظام عادات قديمة

[362←]
تقرير الدول الأجنبية:ص 482

[363←]
شابرول: ص 515، تقرير وست، فيركسأ، ، ص 144

[364←]
مبارك: نفسه، تقرير بورج

[365←]
جومار: ص 699

[366←]
تقرير: ويست

[367←]
مبارك: نفسه

[368←]
FO 141/160، وباسم

[369←]
تقرير بورج

[370←]
مبارك، نفسه

[371←]
(كلونز ينجر: ص 279

[372←]
(جابريل باير، تاريخ أصحاب الأراضي في مصر الحديثة 1800- 1950، لندن، 1962، ص ص 39- 70، استطاع شيوخ طوائف البنايين في القاهرة والإسكندرية استعادة الزوايا المحلية، أو حتى أن يجدوا أوقاف لمصلحتهم في 1860م، مبارك، ج2، ص110؛ ج5، ص75، 7، ص69، ونذكر على سبيل المثال كان شيخ طائفة السمكرية في مدينة القاهرة ، هو ناظر وقف الزاوية المحلية، انظر، نفسه،2ج، المرجع السابق، ص109

[373←]
انظر الجبرتي: 3، ص6

[374←]
فرنسا: بريد مصر، رقم 23، الشهر التاسع، السنة السابعة ، ص 3، عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية، ج2، القاهرة 1929م، ص ص 16- 17

[375←]
لمزيد من التفصيل انظر:الفصل الثانى

[376←]
عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، 2، الطبعة الثانية، القاهرة، ص ص 82- 84، 109- 111، 149- 151

[377←]
تقرير:1876 ـ 1902، وباسم، لم يكن يوجد أيضًا بينهم شيخ الربع (مشايخ الحارات) فى كثير من النواحى، كانوا في مكانة مشابه لشيوخ الطوائف

[378←]
جب وبون: ج1، ص 209

[379←]
عن أمر مماثل في تونس انظر جولفين ، ص ص 86- 7

[380←]
مبارك: 1، ص ص 100- 101، المشايخ هم الذين يرجع إليهم في طلبات الحكومة

[381←]
المدينة: كانت تقسم إلى إحياء، والحي مجموعة من حارات، مفردها حارة

[382←]
هاينريش فون ستيفان (1831-1897م): مصر اليوم، لايبزيغ، 1872م، ص 203

[383←]
جب وبون: ج1، ص 279

[384←]
انظر: مثلاً تقرير1876- 1881م، ص305؛تقرير1887م، ص ص689- 696،فقرة 4؛ تقرير1887م، ص ص69- 70؛ تقرير 1890م، ص ص 444- 5؛ إلخ

[385←]
بورج إلى ماليت: رقم 21، 15 يونية 1882م، FO 141/ 160

[386←]
رينير:ص71؛بورنج، ص117؛ هنري دى فوياني،وصف مصر: القاهرة وضواحيها، باريس،1883م، ص233،وغيرها

[387←]
تقرير: 1900، ص 302

[388←]
تقرير: ويست

[389←]
تقرير: 1876 - 1881م، ص 304

[390←]
تقرير: 1894، ص ص 2- 6؛ لمزيد عن هذه الطوائف أيضًا انظر: أوليا، ص ص 370، 376

[391←]
تقرير:1889، ص ص 895- 906؛ 1891 744- 747؛ إلخ، وأيضًا انظر الفصل الثاني تقرير سائقي الحمير

[392←]

رينير: ص 71؛ تقرير ويست؛ انظر كذلك، مثلاً ، البرت متين، تحويل مصر، باريس، 1903، ص 288، وغيرهم؛

[393←]

تقرير: 1893م، ص ص 742- 744 انظر فصل 2، تقرير عن سائقي الحمير، كان يعهد إلى الشيوخ بالاحتفاظ بسجل عن الحمالين تحت سلطتهم

[394←]

جلاد: 3، ص 174؛ مبارك 9، ص ص 23- 24، يذكر أن صراف السرة، خزانة الحج، يجب أن يضمنا بواسطة شيخ الصيارف

[395←]

تقرير: 1894، ص ص332 - 334؛1895،ص ص 685- 697؛1900، ص ص251- 253، وأيضًا انظر:أوليا، ص 382، يروي أنه إذا تصرف شحاذ بوقاحة فإنه يتم إخبار شيخه، وهو يتدبر أمره، لمزيد عن طائفة الشحاذين في القاهرة، انظر أيضاً الجبرتي: ج1، ص105، وأحمد بدوى أغنية مصرية عن البطل القومي المصري، فيسبادن 1950م، ص60،وأيضا فى إسطنبول،باكول يعقوب، محاضرات في المداح عند الأتراك، برلين1904م،ص ص 115- 116؛ وأيضًا فى دمشق، فيتشتاين يوهان جوتفريد (1815- 1905م)، سوق دمشق، مجلة الجمعية الشرقية الألمانية المجلد11، برلين 1857م،ص482، رقم 9، وكذلك في بيروت، كريمر ألفريد من: سوريا الوسطى ودمشق، فيينا، 1853، ص132

[396←]

تقرير: ويست لين، ص 128، وأيضًا تقرير الدول الأجنبية ، ص 481، مانجين، تاريخ موجز، ص 158

[397←]

ستانلي إلى ذارب: الإسكندرية،28 فبراير1870، FO 141/72؛ بيكر إلى كوكصن، بورسعيد، 15 سبتمبر 1875، FO 141/92

[398←]

فيركسأ: ص 144؛ مارتن ، ص28؛ من المهم ملاحظة وجود نظام مشابه في المغرب بين طوائف معينة، يكون أعضاؤها أيضًا من نفس الأصل انظر: ماسينيون، المغرب، ص 116

[399←]

رينير: ص 71؛لين، ص 128؛أمين، قاموس العادات، ص137- 138 (شيخ الأدباتية)، أوليا، ص383 عن بيروت ووسط سوريا، انظر كريمر، ص ص131- 2

[400←]

لمزيد من التفصيل انظر: الفصل 3، هامش جوته 77 أ، 54 ب، 110 أ، 111أ

[401←]

ميرهوف: ص 33

[402←]
بورنج: ص117؛ انظر أيضًا تقارير الدول الأجنبية، ص 481

[403←]
مارتن: ص30، 46 لم يذكر مارتن مصدرًا أيًّا كان عن هذه الرواية، كما لم يفسر إلى أي ماضٍ كان يشير

[404←]
جان فاليه: المساهمة في دراسة حالة الصناعة الكبيرة في القاهرة، فالنسيا،1911م، ص ص 40- 139

[405←]
جلاد:2، 96 و3، ص355؛ انظر أيضًا الفصل2،هامش

7؛ أمين سامي،2، ص360؛ وانظر عن سلطة المحتسب في معاقبة التجار

[406←]
انظر: لائحة المحاكم الأهلية، أمر رقم 883، ص ص 115- 130

[407←]
تقرير: ويست

[408←]
صدقي: ص 108

[409←]
مارتن: ص 48

[410←]
جابرييل بيير، شيخ القرية، ص 123

[411←]
تقارير الدول الأجنبية:ص 481؛ كرومر، 2، ص 95؛ تقرير ويست

[412←]
بورنج، 117

[413←]

أوليا:ص ص379،361، 381؛ وانظر أيضًا ملحق ب؛ شو، ص ص 119- 140،22- 141، 147- 148، 175، إلخ

[414←]
الجبرتي:ج3، ص ص13، 107- 109 أندريه ريمون، ص150، يقدم الجبرتي قائمة طويلة من الطوائف كمثال، لكنه يؤكد على أن كل الطوائف قد تأثرت لمزيد من التفاصيل انظر ميشال شوفالييه: السياسة المالية للبعثة المصرية، من كراسات التاريخ المصري، العدد السابع، 1955م، ص ص 235- 236

[415←]
الجبرتي، 3، ص ص 135، 139، 141؛ ريجَلت ، ص ص 133 –134؛ التاريخ العلمي والحربي للحملة الفرنسية في مصر، باريس، 1830- 1836م، مجلد 4، ص ص84- 85؛ ميشال شوفالييه، من كراسات التاريخ المصري، الثامن، 1956م، ص ص 231- 232

[416←]
رينير: ص164

[417←]
سامي: 2، ص 305

[418←]
ليس واضحاً تاريخ محدد لتقديم ضريبة الرءوس، ولم يحسب بعد مقدار الميزانية لعام 1821، مانجان فيليكس(1772 -1862م):تاريخ مصر تحت حكومة محمد علي، باريس 1823م، ص ص 384- 387، لكنه ذكر بالفعل في الأوامر من أكتوبر ونوفمبر 1829م، سامي، 2، ص ص 353، 357، عن عائداتها المادية في 1830و 1840م، انظر: هيلين آن ريفلين، السياسة الزراعية لمحمد على فى مصر، كامبريدج ، ماساشوستين1961م، ص 333، 66 وصلت في 1833 إلى 139 في المائة من الدخل الكلي وفي عام 1847، ووصلت في نهاية حكم محمد علي إلى 180 في المائة، مشتملة بالطبع على الضرائب الريفية وكذلك ضرائب المدينة، انظر، مانجان، التاريخ الموجز، ص ص 150- 153؛ موراي إلى بالمرستون ، 17 مارس 1848م، FO 78/757، Encl 1

[419←]
تقارير الدول الأجنبية: ص ص 481- 482، بورنج، ص 117

[420←]
كلوت بك:ج2، ص 208؛ موراي إلى بالمرستون، 1يناير1847م، FO 78/757، Encl3، وذكرت مصادر في الهوامش السالفة الذكر، وأيضًا تقارير الدول الأجنبية، ص 481، على الضرائب التجارية

[421←]
أوامر بتاريخ 8 فبراير و 10 مارس 1842م، سامي، ص ص 516- 517 ، عوايد الرخص التي تعطي لأربابها من الحرف

[422←]
أوامر: جميع الفرمانات التي صدرت من العثمانية الإمبراطورية لولاة وخديوي مصر، القاهرة، 1934م، ص ص 233- 236؛ جلاد، ج2، ص 95؛ ج5، ص 151

[423←]
كريمر: 2، ص ص13، 33، 39، 42

[424←]
تقرير:1881 - 1876، ص 305

[425←]
كريمر: 2، ص ص 21- 34

[426←]
قرار المجلس الخصوصي، 18 يوليو 1871، جلاد، 2، ص 524؛ سامي، 3، مجلد2، ص ص936، 939؛ نوبار إلى مور، رسالة رقم 769، الإسكندرية، 7 سبتمبر1871م، FO 141/75، ج 3

[427←]
مرسوم 19 ديسمبر 1875م، سامي، 3، مجلد 3، ص 1281؛ قرار 17 يناير 1880؛ ORD 1876 – 1880، ص ص 148، 158- 159

[428←]
أمين سامي: مجلد3، ج 1، ص ص 190، 273؛ مجلد 3، ص ص 1304، 1320؛ تقرير 1876- 1880م، ص ص 148، 158- 159، عن قوائم الضرائب وأنواعها المتعددة التي وجدت في مصر في أواخر القرن التاسع عشر وبالتحديد عام 1870م وأوائل عام 1880م؛ لمزيد من التفصيل انظر: كمثال، مذكرة كتبها، بورنج في 8 فبراير 1878، FO 141/119؛ تقرير اللجنة العليا للمسح بتاريخ 8 أبريل 1879م، فرنسا:الشئون الخارجية: الوثائق الدبلوماسية، شئون مصر 1880، باريس1880م ،1884 - 1893م، باريس1893م، ص 244؛مزيد من المراسلات من أجل إعادة تنظيم في مصر، مصر رقم 6، 1883، س ، 3529، تقرير، دوفرين، ص 76

[429←]
سامي:ج3، مجلد3، ص1058؛ الحكومة المصرية، الميزانية العامة لمصر، الإدارة المالية 1886م، القاهرة، 1887م

[430←]
تقرير: 1889، ص 832 وباسم

[431←]
تقرير:1890م، ص ص17- 32؛1891م، ص ص 28- 49؛ ص10؛ تم التخطيط للرسم منذ 1884م وكان في المقدمة مفاوضات مطولة مع القوى الأجنبية، لمزيد انظر:الشؤون الخارجية، وثائق الدبلوماسية، الأعمال

المصري، 1884 – 1893م، باريس1893م، ص ص 306 - 358 ج هـ سكوت، القوانين المؤثرة على الأجانب في مصر،ادنبره، 1907 م، ص 173

[432←]
تقارير الدول الأجنبية: ص 481

[433←]
كريمر:2، ص13

[434←]
جلاد: 3، ص181

[435←]
بارنج إلى كريمر:المفوضية العليا للتحقيق،أول تقرير لصاحب السمو الخديوي إسماعيل،بتاريخ أغسطس 1878م، الشئون الخارجية:الوثائق الدبلوماسية، شئون مصر 1880م، ص 41

[436←]
مبارك:1، ص101، من ناحية ثانية، لتقييم "العوايد الشخصية الجديدة المقدمة في 1875م، والملغية في 1880م، كان يتم الأخذ بنصيحة شيح أحياء المدينة، وليس شيوخ الطائفة، سامي، 3، مجلد3، ص1439؛ تقرير 1876 - 1880م، ص 148؛ مبارك ، 1، ص 86

[437←]
انظر: الهوامش السالفة الذكر في ذات الفصل؛ تقرير 1890م، ص ص 345- 54؛ 396

[438←]
شـو:ص ص 119، 121، إلخ

[439←]
الجبرتي: 2، ص ص 151- 2: "وطالبوهم بالمقرر والموزع عليهم"

[440←]
شابرول، ص515، جومار، ص 698؛جيرارد، ص ص 598، 603؛ إستيف، ص ص 333،361 للتفاصيل عن المعاملات انظر جب وبون، ج 2، ص ص 39، n39، ff0

[441←]
انظر: الهوامش السالفة الذكر، والتاريخ العلمي ، 9، ص 149

[442←]
كلوت بك::ج2، ص 300

[443←]

انظر أيضًا جابرييل باير: الإنحلال في مجتمع القرية المصرية " العالم الإسلامي، المجلد السادس، 1959م، العدد 1- 2، ص،61- 63

[444←]

نفسه، ص ص 65- 66 اتفاقية بتاريخ 6 أكتوبر،1854، بمقتضاها تم منح التزام المزاد العلني لأحد رعايا اليونان وتوضح أن ضرائب السماسرة كانت تحدد بشكل منفرد بحسب ما يحصلون عليه، ونسخة عربية كاملة من الاتفاقية مرفقة، بروس إلى فالن، القاهرة 18 فبراير 1856م، FO 141/30

[445←]

انظر بارنج إلى كريمر:المفوضية العليا للتحقيق، أول تقرير لصاحب السمو الخديوي، بتاريخ أغسطس1878م، الشؤون الخارجية، الوثائق الدبلوماسية، التجارية بمصر، 1880م، ص 41، شؤون مصر، 1880م،42

[446←]

انظر: على سبيل المثال إعلان وزارة المالية، 15 يناير 1881م، تقرير 1881- 1882م، ص ص 241- 243

[447←]

سامي : 3، مجلد 3، ص 1304، أمر صدر في مارس 1876م

[448←]

جلاد: ج3، ص 181

[449←]

نوبار إلى ستانتون: مجلد رقم 347، القاهرة، 12 أبريل 1871م، FO 141/75، جزء 2

[450←]

لمزيد من التفصيل انظر: الفقرة الثالثة من الفصل الخامس

[451←]

بورنج: ص117من ناحية ثانية، يقول في الصفحات الأربع التالية، ص121، إن الفردة تجمع عن طريق شيخ المدينة، شيخ الربع

[452←]

بحسب ما ورد فى تقارير الدول الأجنبية، ص 482، كان يحتفظ بعشرة في المائة من الكمية التي قام بجمعها عن القرن الثامن عشر انظر مثلاً جيرار،ص598،وعن أيام الاحتلال الفرنسي،ميشال شوفالييه، في كراسات التاريخ المصري، الثامن، 1956، ص 232

[453←]

مارتن: ص 46؛ انظر أيضًا ، ص 69

[454←]
أنظر: ماكون: ص 299

[455←]
تيودور زوربك: صور الشارع المصري، بازل، 1891م، ص 50، وعن طائفتهم في مدينة الإسكندرية، انظر: ريني

[456←]
انظر:جلاد، ج3، ص181

[457←]
مارتن: ص 46، يقول بأنه منذ عام 1882م فصاعد، أي مع الاحتلال البريطاني لمصر، استراح شيوخ الطائفة من وظائفهم المالية،كما رأينا أن أكثر وظيفتين ذو أهميَّة كانتا في أيدي الشيوخ في ذلك الوقت؛وما بقى لكرومر ليفعله هو إلغاء الضرائب التي تؤثر على الطوائف، وهى تلك التي ألغى بعضها قبل الاحتلال البريطاني

[458←]
شابرول: ص 515

[459←]
الجبرتي: 3، ص ص 225 - 226 ، 229

[460←]
نفسه: 4، ص ص 99، 159

[461←]
جون بايلي، القديس: حياة القرية في مصر، لندن، 1852م، مقدمة، ص 16- 17، انظر أيضًا تقارير الخارجية عام 1838، ص 482

[462←]
كامبل إلى ولينجتون: القاهرة، 20 مارس 1835م، FO 78/260

[463←]
تقرير بورج؛ تقرير ويست؛ وكذلك ماكون، ص 299 كان لطوائف المغرب نفس الوظيفة – انظر، ماسينيون المغرب، ص 102

[464←]

مذكرة بواسطة إسحق لابي: القاهرة، 19 نوفمبر 1874م؛ وكذلك مذكرة بورج إلى ستانتون، القاهرة، 24 نوفمبر 1874م، FO 141/90

[465←]
تقرير:1876 -1881، ص 304

[466←]
الكابتن بلومفيلد: المتحكم في ميناء الإسكندرية إلى باركر:ميناء الإسكندرية في 17 يونية 1881م؛ سامي إلى أحمد بكري ، مدير ميناء ورئيس مرشدي السفن، نفس المكان والتاريخ؛ نفس وكلاء، مكتب ميناء الإسكندرية، 27 يونية 1881 م؛ FO141/151

[467←]
FO141/160 FO ، أبريل ـ ومايو 1882م؛ نفسه،FO ، 141/165، أكتوبر ونوفمبر 1882م، باسم

[468←]
جيلات، فيليب: الفهرس المشروح للتشريح والإدارة المصرية، الإسكندرية1880- 1897م؛ الفقرة الثالثة، 1894-1894م ، المجلد الثاني، الإسكندرية، 1897، ص ص 502- 504

[469←]
ميتن: 288

[470←]
مارتن: ص 28، انظر أيضًا ص 66، عن نفس وظيفة شيخ الطائفة في دمشق، انظر قدسي: ص 13

[471←]
الإسكندرية: مدينة الإسكندرية، القوانين البلدية الإسكندرية التى وافقت عليها حكومة الخديوى المصرية 3 يونيو 1869م، الإسكندرية 1869م، بما في ذلك مدفوع من ذو الفقار إلى ستانلي، 8 يونيو 1869م، FO، 78 و2092

[472←]
تقارير:1876-1881م، ص 304

[473←]
تقرير: 1887م، ص ص 277- 279

[474←]
مارتن: ص ص 33، 66

[475←]

ميرهوف: ص 33

[476←]
تقارير الدول الأجنبية: ص 487

[477←]
مارتن: ص ص67؛ تقارير الدول الأجنبية ؛ نفسه؛ تقرير ويست؛ جلاد، 3، ص 220؛جيلات الفترة الأولى، مجلد1، الإسكندرية، 1888، ص ص 66- 67، إلخ

[478←]
انظر: عن دمشق، قدسي، ص ص 32- 33؛عن تونس- أتجر، ص ص 54- 55، FF98، إلخ؛133، جولفين، المرجع السابق، ص32؛ وعن المغرب ماسينيون، ص ص67، 113- 115، 125، FF191، وعن الجزائر- جولفين، ص30؛ وعن الأناضول – لويس، ص 31 ، يستشهد بجوردلفيسكي، ولتركيا عمومًا، انظر تشنر، نظام النقابة في تركيا ، ص 186 بالمثل، لم تمد طوائف الحرف المصرية أعضاءها بالمواد الخام أبداً، بينما كانت طوائف الحرف التركية تفعل ذلك نفسه

[479←]
يذكر القنصل ويست في تقريره عن طوائف السويس أن شيوخ الطوائف، بالتحديد التجار أو طوائف الصناع الماهرين، كان يتم تنصيبه عن طريق الحكومة أو شخص ذى نفوذ لطلب الحصول على إمداد خاص بأي من الأشياء المباعة من صنفه أو أصنافها، لكن هذا هو المصدر الوحيد الذي يذكر مثل هذا التطور، وبالتأكيد لم تكن السويس أنسب الأماكن لظهور طبقة المقاولين التجارية أو الصناعية، بما أنها في ذلك الوقت خضعت للتدهور بسبب تغير طريق الحج ومنافسة ظهور بور سعيد

[480←]
تقارير الدول الأجنبية: ص 482، " هذا هو السبيل في معرفة بعض النقابات، من حيث طبيعة موظفيها وتجارتها، وذلك لأنه في هذا الوقت غير متاح من المصادر لدراسة هذه الفترة الطويلة، وهى الأكثر مرونة على سبيل المثال، النقابات والعداء بين الموظفين، السقايين، سائقى الأبل، الفخرانية ، والملاحين، وما شابه ذلك يتم توظيف هذه النقابات منالخطأ، والتي تأتي من البلاد ثم العودة الحمار والجمال وأواني لسائق الحمار والجمل، كا تمتلك النقابة أقدم مركب مائى ضيق بشراع، لمزيد انظر:كلوت، ج2، ص 451، وفى تركيا انظر، قانجة- خطاف مركب انظر أيضًا الجبرتي، ج 4، ص 199، وأيضا قانجة، ريس– كابتن، رئيس طاقم السفينة لتطورات مشابهة في الأناضول، انظر لويس، المرجع السابق

[481←]
تقرير: بورج

[482←]
تقرير:1887م، ص 277- 279

[483←]

سامي: 3، مجلد 3، ص 1304

[484←]
تقرير:1893م، ص ص 742- 744 وتبدأ 8 من اللوائح كالآتي: وكل شيخ أو وكيل يستخدم أحد الشيالين، ووجد نظام "مشابه جدًا لذلك بين حمالي إسطنبول، حيث يدفع كل وكيل الطائفة الحمالين رواتبهم ويمدهم بالطعام والمأوى – انظر وايت، 3، ص 325

[485←]
تقرير سائقى الحمير: 1889، ص 895- 906؛ 1891، ص 744- 47؛ 1893، ص 291- 4، 852- 860، 1894، ص 279- 82؛ 1895، ص 139- 44؛ 181- 191 4 200 1896، ص 503- 4، 524- 8، 534- 8؛ 1897، ص 28- 33، 265- 7؛ 1898، ص 135- 49؛ 1899، ص 377- 8، 1900، ص 555- 8؛ 1901، ص 27- 30؛ 1902، ص 29- 32 تقرير عن الحمالين 1893، ص 742- 4 1894، ص 41- 4، 51- 3، 57- 9، 71- 3، 76- 8، 81- 3، 105- 7، 118- 22، 130- 2، 134- 6، 168- 70، 187- 9، 211- 13، 239- 41، 260- 2، 1897، ص 169- 70

[486←]
الحمالين الذين يتم توظيفهم من قبَل أشخاص، تقرير، 1894، ص ص 120- 2، فقرة 2 ب كان الحمالون مقسمين إلى ثلاثة أقسام، وكان لكل قسم شيخه:أـ حماليون في المنشآت الحكومية؛ ب ـ حماليون يعملون لحساب أفراد؛ ج ـ حماليون عموميون

[487←]
141/160FO، أبريل - مايو1882م؛141/165،أكتوبر - ونوفمبر1882م،33/141، مايو1896؛633/ 638، أوراق كرومر، مايو 1896م

[488←]
التماس إلى اللورد كرومر، القاهرة، 11 مايو 1896، 141/322 FO انظر أيضًا اللورد كرومر إلى السيد، أ رويل Mr A Royle القاهرة، 21 مايو 1896، 633/638 FO، أوراق كرومر، ص 40

[489←]
ولم تكن هذه وظيفة الطوائف في بلاد الشرق الأوسط الأخرى انظر عن الاستثناءات جوتييه ، ص 98؛ وايت، 2، ص 254؛ وعن نظام الطوائف فـي تركيا انظر فرانز تشنر، ص 186

[490←]
شو: ص 118 كانت المقاييس والموازين والمكاييل مرتبطة ارتباطًا شديدًا بالتحكم في الأسعار

[491←]
وحصل ذلك بحضرات مشايخ الحرف" الجبرتي، 1، ص 103 لعام 1114 هـ/ 1702- 1703م

[492←]

ميرهوف: ص33

[493←]
للوصف التفصيلي انظر لين: ص ص 125- 126

[494←]
سامي: 2، ص 281: تسعيرات كافة أصناف الفواكه، إنما تكون باجتهاد المحتسب مع عمد الفكهانية، لعدم إمكانية تسعيره لها

[495←]
نفسه، ص 360

[496←]
نفسه، ص 384 عن عصر محمد علي انظر أيضاً تقرير الدول الأجنبية، ص 483، يذكر أن الحكومة هي التى قامت بتعديل أسعار المأكولات وليس الطوائف

[497←]
سامي: 3، مجلد 2، ص ص 701- 704؛ 775- 778

[498←]
نفسه: ص 778

[499←]
نفسه: 2، ص 360

[500←]
جلاد: 2، ص 96

[501←]
سامي، 3، مجلد2، ص 775

[502←]
تقرير ويست

[503←]
جـو : رقم 108، 21 أغسطس 1914م

[504←]
بورنج: ص117

[505←]
تقرير 1876- 1881، ص 304

[506←]
ميتن: ص 288 تقرير ويست، ويذكر أن شيخ الخدم قام بتعديل رواتب الخدم

[507←]
جلاد:3، ص 220

[508←]
وضعت الحكومة قوانين لتحديد ذلك، من رياض إلى كوكسون، القاهرة، 6 يونيو 1881، FO، 141/150؛ بلومفيلد إلى باركرالإسكندرية فى 17يونيو1881م؛ FO ، 141/151؛

[509←]
تقرير 1887، ص ص 689- 696؛ OR 1887، ص ص 327- 334، 734- 736، 277- 9؛ 1891 ص ص 138- 141؛ 1894، ص ص 332- 334؛ 1895، ص ص 685- 687؛ 1900، ص ص 251- 253؛ تقرير سائقى الحمير: 1889، ص 895- 906؛ 1891، ص 744- 47؛ 1893، ص 291- 4، 852- 860، 1894، ص 279- 82؛ 1895، ص 139- 44؛ 181- 4 191- 200 1896، ص 503- 4، 524- 8، 534- 8؛ 1897، ص 28- 33، 265- 7؛ 1898، ص 135- 49؛ 1899، ص 377- 8، 1900، ص 555- 8؛ 1901، ص 27- 30؛ 1902، ص 29- 32 تقرير عن الحمالين 1893، ص 742- 4 1894، ص 41- 4، 51- 3، 57- 9، 71- 3، 76- 8، 81- 3، 105- 7، 118- 22، 130- 2، 134- 6، 168- 70، 187- 9، 211- 13، 239- 41، 260- 2، 1897م، ص 169- 70

[510←]
ميرهوف: ص 33؛ مارتن، ص 30، لين، ص 128؛ بورنج، ص 117

[511←]
سامي:24، ص516، أمر أصدره محمد علي باشا بتاريخ 9 فبراير1842م، يشتمل على عبارة: "الرخص التي تعطي لأربابها من الحرف"

[512←]
تقرير بورج: ماكون، ص 299 يروي وايت بالتفصل كيف أن الطوائف التركية في 1840م احتكرت بعض الأشخاص الممارسين لحرفة،1، ص ص 310،98؛ ص ص17، 154، 210؛ 3 ص ص 325،148، ألخ؛ وعن نظام الطوائف في تركيا انظر: فرانز تشنر، ص 183

[513←]
الجنرال أنطوان فرانسوا أندروسى(1761- 1828م): ذاكرة على صيادي بحيرة المنزلة، مذكرات مصر، المجلد الأول، باريس، والثامن، ص 177

[514←]
كامبل إلى ولينجتون: القاهرة، 20 مارس1835م، FO 78/260؛ موراي إلى بالمرستون، 3 أبريل 1847م، FO 78/708

[515←]
جلاد: 2، ص 96، انظر أيضًا هوامش رقم 3 في الصفحة السابقة

[516←]
بروس إلى كلارندون:الإسكندرية، 30 أغسطس 1856م، FO 195/ 522

[517←]
سامي: 3، مجلد1، ص190 بهذه الأمثلة السياسه الاحتكارية لطائفة الطوائف في مكة، انظر: كريستيان سنوك هرخرونيه، مكة ج2، ص ص 33- 34؛ وفي عدد من الطوائف في تركيا؛ جورج يونج، مجموعة من القانون العثماني، أكسفورد، 1905- 1906م، الثاني، ص 334، 345

[518←]
الكدك: كان نوعًا من الملكية، يستطيع الأسطى أو المالك في مهنة أن يرهنه أو يبيعه أو يتنازل عنه

[519←]
لمزيد من التفصيل انظر: جب وبون: جزء1، ص 282؛ للقوانين العثمانية المتصلة بالجدك، ووظائف شيخ الطائفة (كيخيا) في هذا السياق، انظر ينج، 4، ص ص 108، 114 7n، داستر، مجلد1، إسطنبول، 1289هـ/ 1872- 1873، ص ص 258- 262 للأمثلة انظر: وايت، 1، ص 310 ، 2، ص 154؛ 3، ص148

[520←]
شريف إلى كولكوهون : القاهرة، 4 أبريل 1865، 141/168FO؛ تعتبر الوثيقة التي بها ملاحظات عن صاحب المحل ضمن ريد إلى ستانتون، القاهرة، 9 أكتوبر 1965، FO 141/68 تأمَّل أيضاً في السطر القادمة مثل تلك الحقوق في طائفة الحانوتية

[521←]
سامي: 3، مجلد1، ص 190: "سبق النهي من لدنا عن احتكار البضائع والكارات"

[522←]
تقارير تجارية: 1872، 57، ص 381

[523←]
مذكرة بواسطة إسحق لابي: القاهرة، 19 نوفمبر 1874، متضمنة في بورج إلى ستانتون، القاهرة، 24 نوفمبر 1874، FO 141/90

[524←]

بيكر إلى كو كسن: بورسعيد، 9 يوليو 1875، 141/93 FO؛ 14/103 FO (1876)، باسم، سكريفتور إلى ريفرس ويلسن، الإسكندرية، 26 فبراير 1879، 141/128 Fo؛ رسالة ماجستير عن بواخر الفحم وسفن الإبحار إلى كالفيرت والتزام العاملون بوزن الفحم، الإسكندرية، 22 مايو 1879 م؛ FO، 131/141، 1879م، باسم

[525←]
بورج إلى ماليت: القاهرة، 29 ديسمبر 1881، 141/149 FO

[526←]
وقال أنه كان المطلوب أن تصبح من راغبى العمل بمهنة البناء، عندما تشترى الأدوات الخاصة بها، وبعدها تستطيع أن تكسب على الأقل6 دولارات يوميا، لكنه لم يستطع، لأن عمال البناء في مدينة الأقصر، كانت طائفة منغلقة على نفسها، وكانت الطاعة شرط من شروط العضوية بها، حتى ولو تلفظ رئيسها بجميع أنواع الإهانات لدى أبنائها، وهنا لا يستطيع راغبى هذه المهنة الالتحاق بها،ج لجرين، فلاح الكرنك، باريس، 1902م، ص 315

[527←]
إلا أن روابط النسب في مدينة إسطنبول أيضاً دعمت السياسة الاحتكارية لبعض الطوائف وايت2، ص 154؛3، ص 324 عن دمشق انظر أيضًا، جب وبون، 1، ص 293

[528←]
فركس، ص 144

[529←]
تقرير 1887، ص ص 689- 696 انظر ملحق د

[530←]
(تقرير: 1889، ص ص 495- 497 ، فقرة 6؛ أيضًا جلاد، 4، ص 382

[531←]
نفسه: 1889، ص 260

[532←]
نفسه: 1890، ص 17

[533←]
جيلات: 1، مجلد2، ص84

[534←]

مدينة الإسكندرية: تنظيم بلدية الإسكندرية، ص ص 46- 47، 61، 68- 73؛ مدينة الإسكندرية، خديوي مصر في 3 يونيو 1869م، ص 65، بما في ذلك مدفوع من ذو الفقار إلى ستانلي، 8 يونيو 1869م، FO، 78 و2092

[535←]
نوبار إلى ستانتون: القاهرة، 5 مايو 1874م، FO 141/88، 1pt

[536←]
شريف إلى لاسيليس: القاهرة، 5 يوليو 1879م، FO 141/130

[537←]
جلا: 3، ص 220

[538←]
تقرير 1887: ص ص 734- 736

[539←]
تقرير 1888، ص ص 231- 264

[540←]
انظر عن المصادر ص 21، هامش 41

[541←]
تقرير 1891، ص ص 138- 146

[542←]
انظر: عن المصادر ص 21، هامش 41

[543←]
تقرير 1894، ص ص 4- 2

[544←]
تقرير 1895، ص ص 685- 687؛ تقرير 1900، ص ص 251- 253

[545←]
جومار: ص 699

[546←]
كلوت بك، 2، ص302

[547←]
تقرير الدول الأجنبية، ص ص 482- 483

[548←]
تقرير بورج ماكون، ص 299

[549←]
جب وبون: جزء1، ص ص 277- 278 (تصنيفنا)

[550←]
جيرار: ص 598؛ شابرل، ص 515؛ ميرهوف، ص 33 فـي السطور السابقة الذكر، ص 56

[551←]
لين: ص 128؛ Clot، 2، ص 302؛ تقرير الدول الأجنبية، ص 481

[552←]
صدقي: ص 108؛ دى فوياني مدينة القاهرة وتوابعها، ص233؛ مارتن، ص31، معطياً وصفًا لاحتفال مرتبط بالتحكيم في النزاعات بين طائفة السقائين

[553←]
ليس من غير المألوف حتى المناقشات بين المنافسين من أرباب الحرف، فمنذ أقدم التاريخ كان الهدوء يسود في كثير من الأحيان بين أبناء الحرف، وفي بعض الحالات تحدث احتجاجات ما بين البائع والمشتري، بسبب الأسعار، وكان يتم اللجوء لشيوخ الطوائف والشركات للتحقيق وللتحكيم، وبوضوح، كان النداء ليس إلزاميا وقراراته لم تحصل على موافقة، ولكن الحقيقة من وجودها يحدد بقاء روح التعاون ما بين شيوخ الطوائف والشركات،فليت، كتب في عام1911م،ص 140

[554←]
مارتن، ص31 يلمح إلى نفس الشيء في ص ص 27، 66- 67، بقوله إن أنشطة الطوائف هذه قد تدهورت أثناء القرن الـ 19

[555←]
توميخ: ص ص 91- 92 تتبع جملتها بفقرة بين قوسين وهى عبارة عن قصيدة للجبرتي مقتبسة عن طريق الخطأ ، 3، ص 6، 4،ص 198 واحدة عن جمع المال بين الطوائف لإنشاء الخيام ومساعدة الأشخاص الذين ذهبوا إلى الحواجز بعد غزو الفرنسيين للإسكندرية، والأخرى حول جمع غير شرعي للمال عن طريق أعضاء الطوائف (أدانهم الجبرتي بشدة) وضرائب فرضها شيخهم لتجهيز عربات الطوائف في مناسبة موكب زفاف ابن وابنة محمد علي ليست القصتان مهمتين، إذ لا علاقة لهما بحكمة الطوائف في جمع المال أو حتى مع الضمان المعتاد أو المساعدة المشتركة كإحدى وظائفها، مصدر أخر موجود في هامش توميخ يشير إلى تركيا وليس مصر

[556←]

ومع ذلك، النقابة العامة لم يكن موجود بها نظام المعونات النقدية، مثل هيئة الولايات المتحدة، وهذه أشياء غير معروفة لنا، كريمر، الثاني، ص 95، حول بيروت كريمر يقول في نفسه، وأيضا نرى في وسط سوريا، ص ص 132- 133

[557←]

تقرير بورج–عن الوضع الخاص لطائفة صانعي الأحذية،انظر بالأعلى، ص64، 67 وكذلك في البلاد العربية الأخرى، كان يبدو من وجود قليل من الطوائف التي لها رأسمال للمساعدة المشتركة باستثناء الشواشي (صانعي العمامات) في تونس ، اتجر، ص ص52- 53، وجزاري مدينة الرباط، وصانعي الأحذية(!) وبعض الطوائف الأخرى في مدينة سلا، ماسينيون، المغرب، ص 101، 125، 126 ولم يوجد مثل هذا الرأسمال في حما في سوريا ، ولكن تعاون أفراد الطائفة ضد المديونين الذين يتخلفون عن إيفاء الدين، جوتييه، ص ص 97- 99، واستمرت المساعدات المالية مشابهة، الطوائف التركية ، جب وبون، ج1، 286

[558←]

صدقي:ص ص 109- 110

[559←]

مبارك: 17، ص 61

[560←]

أولريش ياسبر زيتسن (1767 - 1811): هو مستشرق ورحالة ألماني، رحلة عبر سوريا، وفلسطين، وآخرون، برلين 1954م، ج3، ص ص 397- 398

[561←]

مارتن: ص 67 المشهد الذي اقتبسه فاليت ، ص 140، بأن القرار حول مرسوم التصاريح المهنية 9 يناير 1890م قد أنهى هذه الاحتفالات، لمزيد من التفصيل انظر السطور السابقة، هو خطأ غير محدود

[562←]

أوليا: ص ص382، 422؛ بتشارلز، نظرات بلاد الشام، لندن، 1743م، ص، 265 ؛ بورنج، ص117؛ دي فويانى مدينة القاهرة وتوابعها، ص347؛ الخ

[563←]

لين: ص 492؛ ميرهوف، ص 36

[564←]

أ بومونت، الحج إلى مكة والاحتفالات والأعياد للنبى فى القاهرة، مراجعة الشرق،الجزائر والمستعمرات، المجلد السادس عشر، 1854م، ص 26؛ ب لي تشايلد، طبائع السفر، ريفو دي دوكس مندس، 15 يوليو 1882م، ص 333 ، لم يذكر كل من أوليا ، ص ص 443- 445، لين ، ص 446، طوائف الحرف في هذه المناسبة

[565←]

سافاري: رسائل من مصر، باريس، 1798م، مجلد 1، ص 60

[566←]

زاديج"المعرض الكبير فى طنطا، مجلة نصف شهرية، الإسكندرية فى 25 أغسطس 1892م، ص 408

[567←]

فكري: ص ص 33- 34؛ مبارك، 11، ص ص 53- 54

[568←]

أمين: قاموس العادات، ص 303 ولد أمين في 1886م

[569←]

الجبرتي:1، ص 100

[570←]

نفسه:2، ص 224

[571←]

فرنسا: التاريخ العلمي والعسكرى للحملة الفرنسية على مصر مجلد6، فرنسا1830/1836م ص 4؛ مجلد7،ص 445؛ بريد مصر، رقم 66، 9 فلوريال الثامن، ص4، رقم 72، 9 المعارض ، الثامن، ص 1

[572←]

لمزيد من التفصيل انظر: الفصل الثاني

[573←]

أدولف ابيلينج: صور من القاهرة، شتوتجارت، 1878وج2، ص 128

[574←]

مايرهوف:ص 36، بيروت، كريمر، وسط سوريا، ص 130

[575←]

مايرهوف:ص35؛ وظائف الطائفة في مصر، رويرRouyerإرشادات حول الأدوية التقليدية للمصريين، وصف مصر، الدولة الحديثة، وأنا ، ج1، ص 221 أيضًا ذكر أوليا، ص ص 367- 368

[576←]

القديس بايل(1822- 1859م)كتب قصته سان جون، وصف لمصر فى أثناء وجوده بمصر، ج1، ص

[577←]

مبارك: 5، ص94 انظر بالأعلى طائفة من جزارين حى الحسينية، ص 23 و50، يبدو بأن الاحتفالات السنوية للطوائف المنفردة على شرف الولي راعيهم قد حدثت في تركيا بالدرجة الأولى؛ انظر أيضًا كل من: جارنيت، ص 80، وجب وبون، ج1، ص ص 286- 287 وأيَضًا:ماسينيون، المغرب ص ص 8- 147، ماسينيون الفتوة، ص 183، عن الاحتفالات السنوية على شرف سلمان، التي أقيمت عن طريق طائفة حلاقين بغدادي والطوائف المتصلة، انظر أيضًا كريمر، وسط سوريا، ص 128

[578←]

لين: ص 478؛ تقرير بورج؛ بحسب أوليا، حيث ذكر أن ليلة الرؤية، يجتمع وفد برئاسة المُحتسب، إلى جواره شيوخ طوائف المهن والتُجّار، والطحانين، والجزّارين، والخبّازين، والفكهانية، وبعض أعضاء هذه الطوائف، وبمجرّد وصول خبر رؤية الهلال، يتفرق الجُند منتشرين في أرجاء المدينة مُنادين وبكلمات مُجردة وواضحة يا أتباع خير الخلق، الصيام الصيام ، لقد تمت الرؤية وأصبحت المدينة في شهر رمضان، ص 365، ولقد رتب لنا أوليا تعداده لطوائف القاهرة والمشاركين فى موكب رؤية هلال رمضان

[579←]

بول تريبير: عيد "الرؤية "، المجلة المصرية، عدد رقم 8، 20 أغسطس 1912، ص 236؛ كريمر 2، ص ص 95- 96؛ تقرير بورج؛ أوليا، ص ص 359، 373، إلخ يدعي الجبرتي،ج 4، ص 199،أن معظم الزي المزخرف الذي كان يرتديه أعضاء الطوائف في هذه المواكب كان يستأجر أو يتم استعارته

[580←]

يوم الرؤيا ورقيت المتحسب ومشايخ الحرف بالطبول والرموز على العادة، الجبرتي، 3، ص ص 43 (1213هـ/ 1797م)، 144 (1215/ 1801)، 232 (1217هـ/ 1802)، 314 (1219هـ/ 1804) إلخ

[581←]

لين: ص ص 478- 479؛ تقرير بورج تريبير ، المرجع السابق، ميرهوف، ص 36 انظر السطور السابقة الذكر بعالية عن رئيس طائفة التجار، ص 45

[582←]

هنري دي فوياني 1848-1893م):وصف مصر،الإسكندرية ومصر السفلى،ج2، ص211،دي فويانى عمل لعدة سنوات مديراً لمدرسة اللغات في مدينة القاهرة

[583←]

تقرير بورج:مبارك، 18، ص ص34- 35لم نجد أي ذكر للطوائف في وصف هذا الاحتفال يعود إلى الأزمنة السابقة، فيما عدا ما يخص الحفلات في قصة أوليا، ص 333

[584←]

انظر: الفصل الثاني، ص44 كان لمبارك بجانب هذه القائمة كبير عمال يعرف بـ (مقدم الفُعلة)، وسمكرى، وسباكين، وبائعو البلور للنوافذ (قمراتية)

[585←]

رايت، أرنولد و كارترايت أ هـ: انطباعات من مصر في القرن العشرين، لندن 1909م، ص 336

[586←]
انظر: ص 23

[587←]
الجبرتي: 2، ص224؛4، ص ص 198- 199 أوليا، ص ص 336، 367، 368، 373

[588←]
لين:ص 249؛هنري دى فوياني، القاهرة وضواحيها، ص347، بومونت،الحج إلى مكة، ص26؛ تريبير، ص 237

[589←]
هنري دي فوياني:المرجع السابق، ص 56؛ فيركس ، ص 95

[590←]
تريبير: المرجع السابق

[591←]
ربما كان هذا مقصوداً من مؤلف المقالة في تقرير الدول الأجنبية، ص 481، عندما كتب قائلاً: "هذه الشركات لا تملك المواد الخام، ولا تكوين الجمعيات، والرموز، مثل الجمهوريات الإيطالية فـي القرن الخامس عشر

[592←]
كان أعضاء الطوائف المختلفة في الماضي يرتدون ثيابًا مختلفة– على الأقل في المواكب، انظر أوليا،ص ص 359، 373 بالنسبة للقرن التاسع عشر- لدينا شهادة لميتان فقط:ص287،حيث يذكر بأنه كان يتم التمييز بين النقابات المختلفة بالطريقة التي يرتدون بها ملابسهم ويضعون عمامتهم، لكنه ربما قد اختلط عليه الأمر بينهم وبين الطرق، والجمعيات الدينية؛ لم يذكر أى مصدر آخر مثل هذا الفرق، الذي يبدو واضحًا تمامًا

[593←]
تقرير بورج:لا يوجد لدينا مصادر أخرى قد ذكرت هذا من ناحية ثانية كان أيضا لممثلين مسرحيات الظل لغتهم الخاصة بهم- انظر بول كال، لغة التعامل في النقابة(الطائفة) المصرية، الإسلاميات، ج2، ص ص 213- 222

[594←]
تقرير الدول الأجنبية: ص481؛ ميتن الذي زار مصر في عام 1898م حيث ذكر ذلك ص 289 قائلاً:" كما لدينا شركات وبعض النقابات القديمة، لكل مجموعة من المصريين الحرفيين رئيسها، وعطلاتها الدينية، ومع ذلك فإن وصفه مشكوك فيه، وقد يكون مبنيًا على المماثلة بين أوروبا ومصر

[595←]
انظر : ص 74، 115

[596←]
لين، ص 515؛ يعقوب أرتين باشا، الحاج أحمد ميسون ، ص 251

[597←]
لين: ص ص 249، 489، يقول أيضا، ص 329، بأن طائفة الحمالين" كانوا على الأغلب من الدراويش، من الطريقة الرفاعية- نسبة إلى أحمد رفاعة الكبير أو البيومية، ويقال أيضًا إن معظم أصحاب المقاهي(القهوجية) كانوا من الطريقة الشاذلية - نسبة إلى أبوالحسن الشاذلى - كان راعيها الشاذلي بن عمر القهوجي؛جوته، صفحة 11أ

[598←]
ليس من المستحيل قيام بعض الطوائف في الأزمنة السابقة بالمهام الدينية والاجتماعية، حتى جعلت اتحاد أعضائها بالطرق الصوفية زائداً عن الحاجة هكذا لكي يؤكد مؤلف مخطوط جوته أهمية الإجازة في الطوائف، يذكر كمثال إجازة الطرق الصوفية قائلاً "إن هذه الطرق ليست بالتأكيد أكثر أهمية من "طرقنا" (الطائفة): أمَّا الطرق فليس فيها أهم أقرب إلى الله من متبعى طريقتنا، جوته، صفحة 3أ

[599←]
يبدو بأن نفس الشيء كان في المغرب في الواقع لا توجد قاعدة دقيقة، ولكن من الواضح أن كل من المجموعتين على مستويين مختلفين، جولفين، ص 33، يرى ربما وجدت صلة أَقْوَى في بعض المدن، على سبيل المثال مدينة فاس حيث ذكر ماسينيون، المغرب، ص ص140- 141،لكن نظرة على إحصائيات مدينة سلا Sale، المرجع السابق، ص ص 141- 144، توضح نسبة صغيرة جدًا من اتحاد الطرق في بعض الطوائف وتوزيع أعضاء طوائف معينة بين الطرق الدينية المختلفة

[600←]
جب وبون، جزء1، ص 277

[601←]
فهمي: ص15

[602←]
نفسه: ص ص 73- 74

[603←]
نفسه، ص 83

[604←]
نفسه:ص ص114- 115

[605←]

توميج: ص97، انظر أيضًا جيمس هيورث ـ دان، التيارات الدينية والسياسية في مصر الحديثة، واشنطن،1950م، ص 35 ، مع بعض الافتراضات الإضافية الخاطئة عن الطوائف في الصفحة السابقة

[606←]
مارتن: ص42، ص ص 45- 46

[607←]
نفسه: ص ص40، 43

[608←]
نفسه: ص ص45- 46

[609←]
نفسه:ص46 ، انظر أيضًا ص30، تم البحث في أخطاء مارتن نظرًا لهذه النقاط بالأعلى، لمزيد انظر: الفصل الرابع من هذا الكتاب

[610←]
ميرهوف، ص 37، ذكر قائلاً:" مع احتلال مصر من قبل البريطانيين في عام 1882، تم إلغاء نظام النقابة في مصر

[611←]
فاليت: ص ص139- 140

[612←]
مارسيل كليرجيه: القاهرة، مجلد2، القاهرة 1934م، ص ص 138- 139

[613←]
زكي بدوي: مشاكل في العمل وتنظيم العمال في مصر، الإسكندرية، 1948م، ص18

[614←]
تقرير الدول الأجنبية: ص 486

[615←]
كرومر: ص95

[616←]
تقرير الدول الأجنبية: المرجع السابق، هيلين آن ريفلين، سياسة محمد علي الزراعية، المرجع السابق،ص ص199، 349 ، يشير إلى أن حسابات فهمي مضللة

[617←]
تقرير الدول الأجنبية: المرجع السابق

[618←]
الجبرتي: 4، ص ص 99، 159

[619←]
الجبرتي يتحدث حول إنشاء محمد علي لمصانع النسيج في1816م الآتي حيث ذكر قائلاً: "واحتكر ذلك بأجمعه وأبطل دواليب الصنعة لذلك ومعلميهم وأقامهم يشتغلون وينسجون في المناسيج التي أحدثها بالأجرة وأبطل مكاسبهم أيضاً وطريقتهم التي كانوا عليها، وربما أشارات طريقتهم إلى تنظيم طائفتهم"، لمزيد من التفصيل انظر: نفسه، ص257

[620←]
سامي: 2، 290

[621←]
لائحة زراعة الفلاح ـ الصادرة فى يناير1830م ـ القاهرة ،بولاق،1829- 1830م، ص ص 44، 49- 50؛ هيلين آن ريفلين، ص ص94، 192- 193 اختفت صناعة الكتان من مصر بالكامل، لمزيد من التفصيل انظر: كريمر، 2، ص 215، وعن الدمار التام بصناعة النسيج في المنصورة عن طريق سياسة محمد علي الاحتكارية انظر:أوراق هيكيكيان، يوسف، المجلد الثالث، ب، م، إضافة رقم 37450، ملف 173 أ، النص الفارسي، وكتب في عام 1846 م

[622←]
تقرير الدول الأجنبية: ص487

[623←]
كان محمد علي باشا ذكياً، فى هذه الحالة حيث استطاع الإستفادة من هذه الطوائف الحرفية، المرجع السابق، ص 481

[624←]
ريد إلى شريف باشا: الإسكندرية، 18 أغسطس 1867، FO 84/1277

[625←]
كار إلى فاليس: كفر الزيات،28 يونية1875م؛ وفاليس إلى ستنانتون، القاهرة، 28 يناير 1875م، FO 141/92

[626←]
مبارك: 1، ص 101

[627←]

تقرير:1891، ص ص 139- 140 ، فقرات 6 و 11

[628←]
تقرير: 1895، ص ص 685- 687 ، فقرة 1؛ 1900م، ص ص 251- 253، فقرة 2

[629←]
تقرير: 1896، ص 518 ، فقرة 4

[630←]
رينير: دولة مصر، ص ص 71- 72

[631←]
لين 1835: ص 128؛تقرير الدول الأجنبية 1838، ص481؛ميجن، نظرة عامة التاريخ 1839م، ص 158؛ بورنج 1840، ص 117

[632←]
مارتن: ص28 ، عن الخاصية المميزة لطائفتهم انظر: الفصل الثاني والرابع

[633←]
ذكرت الطائفة أولاً : في فولف إلى ماليت، بورسعيد، 25 مايو1880م، مصر رقم 3، 1880م، 2606C، ص11، لمزيد من التفاصيل انظر: ص ص99- 100

[634←]
تقارير تجارية: 1867، 67، ص 606

[635←]
انظر: ص108

[636←]
شريف إلى فيفيان: الإسكندرية، يوليو1873، 141/84 of

[637←]
تقرير :1900:ص ص 251- 253؛ متين، ص ص 288- 289 وكان إنشاء النقابة النقابات بأمر الحكومة، في مدينة فاس، المغرب، انظر: ماسينيون المغرب، ص 167

[638←]
لمزيد من التفصيل انظر: الفصل الرابع ص ص97- 98 وقد لوحظ نفس الأمر فيما يتعلق بشمال إفريقيا- انظر: جولفين، ص ص27- 28

[639←]
تحليلات في عصر محمد علي انظر: آرثر ادوين كروشلى، التنمية الاقتصادية فى مصر الحديثة، لندن 1838م، ص ص 72- 76، فهمي، ص 98، ريفلين، ص ص 198- 200، بما أنه لم يكتب شيء عن مشكلة الصناعة في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، فقد قدمنا ملخصًا صغيرًا هنا ونأمل في إجراء دراسة مفصلة لهذا الموضوع في المستقبل وردَ ذكر نقص التطور الصناعي في شمال أفريقيا كأحد الأسباب لبقاء الطوائف لمدة طويلة هناك- انظر جولفين، ص36

[640←]
كرومر: 2، ص35

[641←]
ميتن: ص ص 247 و292؛رايت إلى كارترايت، ص230؛ الحكومة المصرية، تقرير لجنة التجارة والصنائع، القاهرة، 1919، ص 133- 134

[642←]
هنري دى فوياني: الإسكندرية ومصر السفلى ، ص140

[643←]
كرومر: 2، ص166

[644←]
تقارير تجارية: 1881م، 90، ص29

[645←]
رايت كارترايت: ص230

[646←]
مبارك، 9، ص88 نهض الاستيراد في مصر إلى نحو عشرة أضعافه أثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر، انظر:كروشلي، ص ص266- 267 نفس الطريقة كانت أحد الأسباب لتدهور الطوائف في شمال إفريقيا؛انظر: ماسينيون، المغرب، ص ص85، 87- 88، 177، 181- 183، وباسم؛ جولفين، ص ص 36، 87، 48

[647←]
كريمر، ج2، ص 214

[648←]
بريطانيا: تقارير تجارية، 1880م، 73، ص 559

[649←]
سامي:3، مجلد 3، ص1261

[650←]

فريكس: ص ص166، 198

[651←]

نفسه: ص198

[652←]

هنري دى فوياني: الإسكندرية ومصر السفلي، ص 139

[653←]

تقارير تجارية: 1892، ص 24

[654←]

جـو: ملحق 147 بتاريخ 25 ديسمبر 1912م، ص 29؛ السير سيدنى جيمس مارك لو، مصر في المرحلة الانتقالية، لندن 1914 م، ص ص 238- 240

[655←]

تقرير: ويست؛ تقارير تجارية، 1873، 64، ص231

[656←]

كولكوهون إلى راسيل:الإسكندرية،17أبريل1863م، fo 78/1754؛ويست إلى فيفيان، السويس، 8 سبتمبر1873م، Fo 141/82

[657←]

تقارير تجارية: 1867- 1868، 68، ص ص135- 137؛ 1873م، 64، ص ص232 ، 240- 241؛ 1888م، C، ص ص689- 692؛ ويست إلى بارنج، 5 فبراير1885م، مصر رقم (15) عام 1885م، C- 4421، ص634

[658←]

تقارير تجارية: 1889، 79، ص23

[659←]

حديث د/عبد الرحمن عوض مندوب السويس، في اجتماع الهيئة التشريعية في 30 أبريل، 1914م؛ داخل الملحق رقم 59، 16مايو1914م، ص8

[660←]

مبارك: 11، ص ص94- 94

[661←]

الإعلان في الموقع ما بين خسرو وارتين: القاهرة، 1 يناير 1850م، 16/ 141Fo، جزء3

[662←]
تقرير: ويست

[663←]
كان المقيمين الغربيين لا يثقون فى بعض مشايخ الطوائف من الحمالين والسائقين والطباخين، ولذلك اختاروا خدمهم من خلال أصدقائهم أو وكلائهم الأوروبيين، لذلك نجحت الصفقات الأوروبية، على الرغم من أن الطوائف المحلية لا تزال تبدو موجوده، ولكن هذا الوجود ظاهرياً فقط، وليس كما كانت عليه من قبل قرن من الزمان، فقد بدأت تدريجيا تفقد قوتها على الحياة، انظر متين، ص292، نفس هذه الحالة مماثلة لما وجد في شمال أفريقيا، لمزيد من التفصيل انظر: ماسينيون، المغرب، ص 178

[664←]
انظر: عام1882م، تعداد عام للنفوس بمصر،القاهرة،1884م؛ وأيَضًا1897، بونت، القاموس الجغرافى؛ رينى، تعداد مصر، 1870؛ كريمر،2، ص ص106- 109؛ كولوتشي، أوراق هيكيكيان، BMAdd 37466, fol، أ101كان يجب ذكر أن معظم هذه الإحصاءات لا يعتمد عليها، فيما عدا الإحصاءات الخاصة بعام 1897م، لكنَّ هناك إشارات كثيرة تؤيد النزعة العامة المعبر عنها بالنسبة المعطاة، حتى لو كانت الأرقام الصحيحة مختلفة إلى حد ما

[665←]
ميرهوف: ص ص 35، 37، تقطيع أوصال النقابة مثل طائفة العطارين في مدينة مكناس، حيث يرى ماسينيون، المغرب، ص181

[666←]
شركة المياه: قرار بتاريخ 20 ديسمبر1894م، جيلات، 3 مجلد1، ص534؛ مجلس بلدى الإسكندرية، لوائح السقايين، 29 مايو1895، تقرير 1895م، ص ص272- 273 عن تدهور حرفة السقايين في القاهرة انظر ريموند، ناقلو المياه بالقاهرة، ص ص201- 202 ومع ذلك كان هناك سقاءون في القاهرة في وقت متأخر من عام1910م بل إن طائفتهم ظلت موجودة، أنظر، هـ هاميلتون فايف، الروح الجديدة في مصر،لندن،1911م، ص20؛وخصوصاً مارتن، ص ص31و 48

[667←]
المصادر المعطاة في الفصول السابقة غير مكررة هنا

[668←]
تقرير: 1891، ص ص138- 141، الفقرات 6، 11، 21

[669←]
تقرير: 1889، ص ص 895- 906، فقرة 6؛ وتقرير 1900م، ص ص 55- 58، 1901، ص ص27- 30؛ 1902، ص ص 29- 32، فقرة 6 في كل واحدة؛وانظر أيضا تقرير سائقى الحمير: 1889، ص 895- 906؛

1891، ص 744- 47؛ 1893، ص 291- 4، 852- 860، 1894، ص 279- 82؛ 1895، ص 139- 44؛ 181- 4 191- 200 1896، ص 503- 4، 524- 8، 534- 8؛ 1897، ص 28- 33، 265- 7؛ 1898، ص 135- 49؛ 1899، ص 377- 8، 1900، ص 555- 8؛ 1901، ص 27- 30؛ 1902، ص 29- 32 تقرير عن الحمالين 1893، ص 742- 744، 1894، ص 41- 4، 51- 3، 57- 9، 71- 3، 76- 8، 81- 3، 105- 7، 118- 22، 130- 2، 134- 6، 168- 70، 187- 9، 211- 13، 239- 41، 260- 2، 1897، ص 169- 70

[670←]
لائحة المخدمين:15 سبتمبر 1902، OR 1902، ص ص 411- 414؛ الحكومة المصرية، وزارة الداخلية، التشريع الجنائى والإدارى، الطبعة الثالثة، مجلد 2، القاهرة 1914م، ص ص 402- 405

[671←]
فاليت: ص ص 23- 24، 114- 115 حدث نفس الشيء في المغرب، ماسينيون، المغرب، ، ص 126

[672←]
جو: الملحق رقم 47، 23 أبريل 1913م

[673←]
الإشراف على الصحية العامة من مصر، تقرير العمل خلال 1860- 1865 م التي قدمها سعادة كولوتشي في اجتماع 22 نوفمبر 1865م، الإسكندرية، ص 13

[674←]
ميرهوف: ص 37

[675←]
رينى: الإسكندرية ومبارك، 7، ص 75؛ تقرير 1895م، ص ص743- 745

[676←]
بورج إلى حاكم القاهرة: 18 أبريل 1878، FO 141/119 ؛ سامي إبراهيم، المكتب الرئيسى لإلغاء تجارة الرقيق، بورج، القاهرة، 1 مايو 1878م، FO 141/120

[677←]
سكريفنور إلى ريفرس ويلسن، الإسكندرية 26 فبراير1879م؛ 141/128؛ تقرير1889م، ص 260؛ 1895، ص ص325- 231

[678←]
تقرير: 1887، ص ص 277- 9؛ 1893م، ص 711- 718

[679←]

تيودور زوربك :صور من الشوارع المصرية، ص 50؛ رينى، المرجع السابق؛ تقرير 1894، ص 311- 312

[680←]

تقرير: 1891، ص ص 139- 140؛ تقرير 1893، ص ص 528- 531؛ 1896، ص ص 70- 76، 518

[681←]

تقرير: 1893، ص742- 744، وانظر أيضا تقرير سائقي الحمير: 1889، ص 895- 906؛ تقرير 1898، ص 51- 52؛ تقرير عن الحمالين 1893 م ، ص 742- 744

[682←]

شركة المياه: قرار بتاريخ 20 ديسمبر1894م، جيلات،3 مجلد 1، ص534؛ مجلس بلدي الإسكندرية، لوائح السقايين، 29 مايو 1895، O R 1895، ص ص272- 273 عن تدهور حرفة السقايين في القاهرة انظر ريموند، ناقلو المياه بالقاهرة، ص 201- 2022ومع ذلك كان هناك سقاءون في القاهرة في وقت متأخر من عام1910م بل إن طائفتهم ظلت موجودة، أنظر، هـ هاميلتون فايف، الروح الجديدة في مصر، لندن1911، ص20؛ وخصوصاً مارتن، ص31 و 48

[683←]

تقرير: 1896، ص 518، تشريعات جنائية وإدارية، 2، ص ص 161 FF

[684←]

الجمعية التشريعية:الجلسة الـ 22، 18 إبريل1914م، جو، الملحق رقم 67، 1 يونيو 1914م

[685←]

تقرير:1889، ص ص 495- 497؛ 1894، ص ص4- 6؛ تشريعات جنائية وإدارية، 2، ص ص392- 394؛ جيلات، 3، مجلد 2، ص ص501- 504، عن وجود طوائف البنايين لفترة طويلة في المغرب وسوريا، لمزيد من التفصيل انظر: ماسينيون، المغرب، ص ص 85، 88؛ جوتييه، ص ص 97- 98

[686←]

ميتن ص 292؛ مارتن، ص ص 28، 48، عن طول مدة وجود الطوائف التي تتكون من أعضاء من الأقليات العرقية والدينية في الجزائر انظر: ماسينيون، المغرب، ص 183؛ جولفين ، ص 86

[687←]

تقرير: 1900م، ص ص 251- 253؛ ميتن، ص ص 288- 289؛ مارتن، ص 48

[688←]

انظر: تقرير سائقى الحمير:1889، ص 895- 906؛1891، ص 744- 47؛ 1893، ص 291- 852،4- 860، 1894، ص 279- 82؛ 1895، ص 139- 44؛ 181- 4 191- 200 1896، ص 503- 4، 524- 8، 534- 8؛ 1897، ص 28- 33، 265- 7؛ 1898، ص 135- 49؛ 1899، ص 377- 8، 1900، ص 555- 8؛ 1901، ص 27- 30؛ 1902، ص 29- 32 تقرير عن الحمالين 1893 ، ص 742- 744،

1894، ص 41- 4، 51- 3، 57- 9، 71- 3، 76- 8، 81- 3، 105- 7، 118- 22، 130- 2، 134- 6، 168- 70، 187- 9، 211- 13، 239- 41، 260- 2، 1897، ص 169- 70؛ التشريع الجنائي والإداري، 2، ص ص 335- 338

[689←]
(Gotha, Arabische Handschrift No903,fols 125b- 127b(124b- 126b

[690←]
نحترز

[691←]
النص الأصلي لكتاب الذخائر والتحف في بير الصنايع والحرف: ص ص 125- 127 ، وضعها مراجع هذا الكتاب

[692←]
Evliya Çelebi Seyahatnamesi , Süleymaniye Library, Istanbul, Hamidiye No 963, fols Edition, P379)163 b- 164 a (Printed

[693←]
Printed editionehli sanazlden on Musrf kise tahsil ider

[694←]
Encl in Ready to Stanton, Cairo, 9 October 1865,FO141/68

[695←]
بصباغة = (Sic)

[696←]
نظارة الداخلية:لأئحة لأعمال طائفة الحانوتية، دكريتو صادر في 9 نوفمبر 1887م، ص 689- 696

[697←]
قائمة الحرف في مصر، كما وجدت في الكتاب المترجم بثلاث لغات الإنجليزية والعربية والتركية

[698←]
الكتب والمقالات التي تم الاستشهاد بها مرة واحدة قد حذفت من هذه القائمة تظهر المنشورات الرسمية تحت اسماء بلدانهم، المترجمة رأيت تعدد اللغات المكتوب بها المصادر والمراجع، ففضلت ترجمة جميعها للغة العربية